الرقم التسلسلي: .....

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية .العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : .علوم اقتصادية

الفرع : اقتصاد وتسيير المؤسسات

من طرف :

بن عبو حسيبة

عنوان الأطروحة:

الاقتصاد غير الرسمي والبطالة دراسة قياسية

أطروحة مناقشة بتاريخ

أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

01	بوريش لحسن	. أستاذ ت. ع	. جامعة سعيدة	رئيسا
02	بلعربي عبد القادر	. أستاذ ت. ع	. جامعة سعيدة	مشرفا
03	يبرير محمد	. أستاذ محاضر أ	. جامعة سعيدة	ممتحنا
04	عتيق شيخ	. أستاذ محاضر أ	. جامعة سعيدة	ممتحنا
05	بن يشو فتحي	. أستاذ محاضر أ	. جامعة تلمسان	ممتحنا
06	بودية محمد فوزي	. أستاذ محاضر أ	. جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

الشكر

احمدالله عزوجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أشكر أستاذي الفاضل" بلعربي عبد القادر "على كافة التوجيهات والنصائح التي قدمها لي وعلى كرمه وابتسامته المرسومة دائما على محياه

إلى روح أستاذي الطاهر
الدكتور الأستاذ "عبد اللاوي محمد إبراهيم "
وجعل هذا العمل في ميزان حسناته

والشكر موصول لكل الأساتذة أعضاء لجنةالمناقشة كل باسمه ومقامه على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني أسمى عبارات التقدير والاحترام

إلى كل المستخدمين في جامعة سعيدة وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أعزما نملك في الوجود

إلى قرة عيني ابنتي

إلى الإخوة والأخوات..

إلى عائلتي الكبيرة والصغيرة ...

إلى أعز الأصدقاء.....

إلى كل هؤولاء.....

نهدي هذا العمل المتواضع،راجين من الله القبول.

قال رسول الله: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لهذا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

أساتذتنا اللذين ساهموا في تكويننا وسهروا على تعليمنا

إلى جميع موظفي جامعة سعيدة

إلى كل من ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل

المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري العام للاقتصاد غير الرسمي والبطالة	**1-**
تمهيد	2
1- **مدخل للتعريف بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي**	3
1-1 تحليل مشكلة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تطور النظريات الاقتصادية	3
1-2 ماهية الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه	10
1-3 أسباب الاقتصاد غير الرسمي وطرق قياسه	17
1-4حجم الاقتصاد غير الرسمي في أقاليم العالم	31
2- **البطالة أسس ومفاهيم**	32
2-1 ماهية البطالة وطرق قياسها	38
2-2 أنواع البطالة	45
2-3 النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	47
2-4 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	59
3 واقع الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية	60
3-1تحليل سيرورة الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية	67
3-2تحليل سيرورة البطالة في الدول العربية	75
3-3تحليل سيرورة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	85
3-4تحليل سيرورة البطالة في الجزائر	87
4- **العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة**	88
4-1العمالة في الاقتصاد غير الرسمي	88
4-2 حجم العمالة غير الرسمية في أقاليم العالم	91
4-3حجم العمالة غير الرسمية في الدول العربية	92
4-4 تأثير أزمة كوفيد 19 على العمالة غير الرسمية	93
خلاصة	96
الفصل الثاني :الدراسات والأبحاث العلمية السابقة	97
تمهيد	98
1- **استعراض ومراجعة الدراسات السابقة**	99

1-1 الدراسات باللغة العربية	99
1-2 الدراسات باللغة الأجنبية	114
2- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	134
3- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	136
خلاصة	137
الفصل الثالث :النمذجة القياسية للاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية	138
تمهيد	139
1-الإطار القياسي للدراسة	140
1-1 مدخل نظري لبيانات البانل	140
1-2 النماذج الأساسية لبيانات البانل	141
1-3 مميزات نماذج البانل	145
2- الإطار العام لنموذج الدراسة	146
2-1 تقديم متغيرات الدراسة ومصادرها	146
2-2 نتائج التحليل الوصفي	147
2-3 نتائج التمثيلات البيانية للاقتصاد غير الرسمي والبطالة	148
3- تقدير اثر البطالة على الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية	150
3-1 تقدير العلاقة باستعمال نموذج الانحدار التجميعي	150
3-2 تقدير العلاقة باستعمال نموذج الآثار الثابتة والعشوائية	152
3-3 اختيار هوسمان ونتائج الدراسة	153
4- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام نموذج MIMIC	155
4-1التعريف بنموذج **MIMIC**	155
4-2صياغة نموذج الدراسة	156
4-3 نتائج تحليل نموذج **MIMIC**	158
خلاصة	162
خاتمة عامة	164
قائمة المراجع	168
قائمة الملاحق	172

الفـــــــــــهرس

قائمة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	حجم الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا	32
2-1	حجم الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا	34
3-1	الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية	35
4_1	الاقتصاد غير الرسمي في أسيا	36
1-3	نتائج التحليل الإحصائي للبيانات	147
2-3	نموذج الانحدار التجميعي	150
3-3	نموذج الآثار الثابتة والعشوائية	152
4-3	اختبار هوسمان	153
5-3	نتائج تقدير نموذج **mimic**	158

قائمة الأشـكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب معيار المشروعية	16
2-1	نموذج MIMIC	30
3-1	حجم لاقتصاد غير الرسمي في أقاليم العالم	31
4-1	السكان في سن العمل وتصنيفهم	44
5-1	دالة الإنتاج عند الكلاسيك	52
6-1	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	53
7-1	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	54
8-1	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	54
9-1	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيو كلاسيكية	56
10-1	دالة عرض العمل عند كينز	57
11-1	دالة طلب العمل عند كينز	58
12-1	توازن سوق العمل عند كينز	58
13-1	الحلقة المفرغة	64
14-1	منحنى فيليبس	62
15-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر (1991-2020)	67
16-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس (1991-2020)	68
17-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في المغرب (1991-2020)	69
18-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في موريطانيا (1991-2020)	70
19-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاردن (1991-2020)	71
20-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في السعودية (1991-2020)	72
21-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في لبنان (1991-2020)	73
22-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الكويت (1991-2020)	74
23-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في قطر (1991-2020)	75
24-1	تطور معدلات البطالة في تونس (1991-2020)	76
25-1	تطور معدلات البطالة في موريطانيا (1991-2020)	77

26-1	تطور معدلات البطالة في المغرب (1991-2020)	78
27-1	تطور معدلات البطالة في مصر (1991-2020)	79
28-1	تطور معدلات البطالة في الاردن (1991-2020)	80
29-1	تطور معدلات البطالة في الكويت (1991-2020)	81
30-1	تطور معدلات البطالة في السعودية (1991-2020)	82
31-1	تطور معدلات البطالة في قطر (1991-2020)	83
32-1	تطور معدلات البطالة في لبنان (1991-2020)	84
33-1	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1991-2020)	86
34-1	تطور معدلات البطالة في ا لجزائر (1991-2020)	87
35-1	نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي لعمالة 2016	90
36-1	حجم العمالة غير الرسمية في أقاليم العالم	91
40-1	نسبة العمالة غير الرسمية في البلدان العربية من دون قطاع الزراعة	92
41-1	نسبة الانخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية	94
42-1	تقدير نموذج MIMIC لمحددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	161

قائمة المختصرات

- **A UC**: African Union Commission
- **BIT :** Bureau International du Travail
- **CFI:** Comparativve Fit Index
- **FEM** :Fixed Effect Model
- **FMI** : Fond Monétaire International
- **MIMIC**: Multiple Indicators And Multiple Causes Model
- **OCDE** : Organisation de Coopération et de Développement Economique
- **OIT** : Organization International du Travail
- **ONS** : Office National des Statistiques
- **PME** :Pooled Regression Model
- **REM** :Random Effect Model
- **RMSEA** :Residual Mean Square Error of Approximation
- **SEM** :Structural Equation Models
- S**RMR**:Standard Root Mean Squar Risidual
- **U NHCR** :The Nation Hight Commissioner For Refugees .

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

يعد الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تواجه جل دول العالم، ظاهرة تسببت في اختلال اقتصاديات هذه الدول وقصور التنمية بها بل وحتى عدم شمولها ومواكبتها لنمو القطاعات الإنتاجية مما فتح الباب أمام استفحالها وامتدادها، حيث ساد الاعتقاد منذ ثلاثينات القرن الماضي أن الربط بين السياسات الاقتصادية للدول النامية ومواردها الاقتصادية سيساهم حتما في احتواء هذه الظاهرة، هذا ما أشارت إليه دراسة **آرثر لويس** سنة 1954 " على أن البلدان النامية ستولد على المدى البعيد وظائف حديثة كافية لاستيعاب فائض العمالة في الاقتصاديات التقليدية " لكن الواقع اثبت عكس ذلك، كون أن الدول المتقدمة اثبت نجاعتها من خلال إعادة البناء الناجحة لأوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية عكس الدول النامية التي لم تتمكن من تطوير اقتصادياتها بشكل يمكنها من توفير فرص عمل لسكانها الذين يتزايدون بسرعة اكبر من معدلات النمو الاقتصادي.

فتزايد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة دلالة صريحة على ضعف نواتج التنمية وتداخل الأنظمة الرقابية وقصور قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى تدني فعالية الرقابة الحكومية ومواكبتها للمتغيرات الاقتصادية، وأول من أكد على أهمية وضرورة تحليل الهياكل غير الرسمية هو الخبير الاقتصادي K. Hart سنة 1971، فبدونها تكون المؤشرات الاقتصادية الرسمية محل شك وتقييم العمليات والاتجاهات الاقتصادية الرئيسية غير كافٍ وغير فعال لرسم السياسات الاقتصادية للبلد.

كما أن امتداد الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه بشكل مطرد، يحتم ضرورة تدارك خطورة الوضع، بحسب دراسة البنك الدولي المعنونة بـ " الظلال القاتم للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات" فان نسبة الممارسة غير الرسمية بالدول النامية بلغت ذروتها بوصولها إلى معدل 50% من حجم الاقتصاد وبإدراج القطاع الزراعي تقارب النسبة 80% من حجم الاقتصاد ككل. وتعد الدول العربية

أكثرها معانات من الظاهرة لغياب النضج السياسي والاقتصادي وتأثير الإصلاحات الهيكلية المفروضة من قبل المؤسسات المالية مرورا بثورات الربيع العربي ضد الأنظمة الحكومية، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2020 سجلت منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسوء أداء اقتصادي منذ 2011 مع تسجيل معدلات بطالة فاقت 16 % ليتجاوز عدد العاطلين عتبة 20 مليون مع ولوج أكثر من 15 مليون خريج جامعي إلى سوق العمل سنويا ناهيك عن النزوح الريفي وإهمال قطاع الزراعة.

ولكن عند دراسة تأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة وجدنا أن هناك مجموعة قليلة من الدراسات التي تبحث في تأثير الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة في الدول العربية بالإضافة إلى وجود تناقضات بين نتائج هذه الدراسات. فالبعض يري أن هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات البطالة وذلك عندما يقوم الأول بتحسين القدرة التنافسية وتوفير بيئة مناسبة لرواد الأعمال للهروب من اللوائح الحكومية الصارمة والذي يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي علاوة على ذلك يقوم الاقتصاد غير الرسمي باستغلال فائض العمل في الاقتصاد الرسمي ؛حسب تقرير منظمة العمل الدولية هناك 85% من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي مما يجعل منه صمام أمان اجتماعي لإسهامه في التخفيف من البطالة والفقر والبعض الآخر يري أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي حيث أن الإيرادات الضريبية تنخفض مع نمو الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي هذا سوف يؤثر بالسلب على إيرادات الدولة وعلى السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة للحد من ظاهرة البطالة؛ بناءا على ما تم توطئنه سابقا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

الإشكالية:

ماهي العلاقة بين معدلات البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1991-2020 ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما اثر معدلات البطالة على حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من الدول العربية؟
- كيف يمكن للبطالة أن تساهم في امتداد الاقتصاد غير الرسمي وفقا للأدبيات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة :

بهدف الإجابة عن الإشكالية السابقة وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة، تم صياغة الفرضيات التالية :

- توجد علاقة طردية بين معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية .
- توجد علاقة طردية بين معدلات البطالة النوعية والاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية .
- توجد علاقة طردية بين معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
- مسببات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هي العبء الضريبي ،معدلات البطالة ،الانفتاح التجاري ،معدلات التضخم .

أهمية الدراسة :

يتكون اقتصاد أي دولة من مكونان رئيسيين اقتصاد ظاهر للعلن وهو اقتصاد قابل للقياس ومن الممكن الحصول منه على إحصاءات دقيقة ومن خلال هذه الإحصاءات تبنى السياسات الاقتصادية اللازمة لإدارة الاقتصاد الكلي والثاني اقتصاد خفي وهو عبارة عن القناة التي تمر من خلالها جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها داخل الإحصاءات الرسمية للناتج الكلي ويمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي وفى بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بنسبة تفوق نمو الاقتصاد الرسمي ونتيجة لذلك يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الإحصاءات الرسمية التي بدورها تقدم مؤشرات مضللة لصانعي السياسات الاقتصادية

ولذلك تعد دراسة وفهم العلاقة بين الاقتصاد غبر الرسمي والبطالة شيئاً مهما لصانعي السياسة الاقتصادية في الدول العربية فيجب أن يعرف صانعو هذه السياسات كيف تستجيب معدلات البطالة للتغيرات في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خاصة والدول العربية عامة .

أهداف الدراسة :

تسعى دراستنا إلى تحقيق جملة أهداف يمكن حصرها في :

- ✓ التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والنظريات المفسرة له .
- ✓ الوقوف على واقع البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية مع ا براز أهميتهما الاقتصادية
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة .
- ✓ اقتراح نموذجين قياسين الأول يقيس العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1991-2020 والنموذج الثاني نموذج MIMIC لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والعلاقة بينه وبين معدلات البطالة خلال الفترة 1991-2020 .

حدود الدراسة :

إن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للدول العربية ،أما فيما يخص الإطار الزماني فان فترة الدراسة تمتد من سنة 1991الى 2020 وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر الإحصائيات الرسمية لاقتصاد غير الرسمي ولتزامنها مع الأزمات العالمية أزمة الرهن العقاري 2008 وأزمة أسعار النفط 2014 وجائحة كوفيد 2019 .

المنهج المستخدم:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية خلال الفترة 1991 -2020 وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لحجم

الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية المحسوبة بمنهج المتغير الكامن (MIMIC) بواسطة صندوق النقد الدولي وبالاعتماد أيضا على بيانات معدلات البطالة المقدمة من طرف البنك الدولي ، أما في الجانب التطبيقي فأستعمل المنهج التحليلي بالتطرق إلى شرح وتفسير بعض المؤشرات و الإحصائيات وطرق القياس معتمدين على جمع المعطيات وتبويب البيانات، التي تم الحصول عليها خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020. إذ تم استخدام التحليل القياسي لمجموعة كبيرة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية. كما أنه تم استخدام نموذج mimic من أجل معرفة مسببات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

محتويات الدراسة :

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة عامة تناولنا في الفصل الأول الموسوم بالإطار النظري لكل من البطالة والاقتصاد غير الرسمي، تطرقنا فيه إلى ماهية الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه وأسبابه وطرق قياسه، بالإضافة إلى أحجامه بأقاليم العالم، ناهيك عن تطرقنا إلى مفاهيم البطالة وطرق قياسها والنظريات المفسرة لها و سيرورتها في الدول العربية ثم معالجة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة وتأثيرات أزمة كوفيد 19 عليهما.

أما في الفصل الثاني المعنون بالدراسات والأبحاث العلمية السابقة فقمنا فيه باستعراض ومراجعة شتى الدراسات العربية والأجنبية المتطرقة لكل من البطالة والاقتصاد غير الرسمي مع محاولة تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين جل هذه الدراسات، **أما** الفصل الثالث المعنون بالنمذجة القياسية للاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية فلقد تناول تحليل متغيرات الدراسة والأدوات القياسية المستخدمة مع عرض النتائج ومناقشتها .

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبة الدراسة في عدم توفر البيانات لكامل الدول العربية خصوصا ما تعلق منه بالاقتصاد غير الرسمي، فاختلاف قيمه باختلاف مصادره وطرق حسابه وقياسه ، أجبرنا على إقصاء بعض الدول العربية والاكتفاء بعينة متكونة من عشرة دول فقط

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي أثارت جدلا في أوساط صانعي القرار حيث يعتبر ملازما للاقتصاد الرسمي ، إن لم نقل مكملا ومنافسا له في ذات الوقت، حيث انتشرت هذه الظاهرة في أوساط المجتمعات باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية بسبب مرونتها العالية واستيعابها لليد العاملة في ظل تأزم الأوضاع الاجتماعية، وتكملة لما تقدم خصصنا هذا الفصل لتحديد الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي والبطالة .

1 الاقتصاد غير الرسمي أسس ومفاهيم.

1-1 نشأة وماهية الاقتصاد غير الرسمي

لو نظرنا إلى المراحل التي مرت بها المجتمعات للاحظنا أن مفهوم القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي بل وحتى مفهوم الدولة بحد ذاتها،ففي المجتمعات البدائية كان الأفراد يتشاركون في أنشطة اقتصادية بسيطة تتلاءم مع احتياجاتهم فلم يكونوا مجبرين على التصريح بأعمالهم لعدم وجود هيئة تتولى تنظيم العلاقات فيما بينهم، ومع تطور المجتمعات وتناميها وكثرة النزاعات فيها أصبح من الضرورة خلق هيئة تنظم شؤونها وتحمي مصالحها، لتبرز الدولة كحل إداري وتشريعي ناتج عن اتفاق ضمني بين الأفراد.

1-1-1 نشأة الاقتصاد غير الرسمي

إن بداية دراسة و تحليل الاقتصاد غير الرسمي تعود إلى تلك الدراسات التي عالجت موضوع التنمية بالدول النامية، حيث سادت ثلاثة مدارس: الثنائية والبنيوية والقانونية التي تطرقت إلى أسباب السمة غير المنظمة والاستجابات السياسية الممكنة، فقد كانت المقاربات الثلاثة مبنية على خلفية نظرية محددة تتعلق بالتنمية الاقتصادية .

أ- المدرسة الثنائية

لقد أكدت الأدبيات في سنوات الخمسينيات والستينيات على الطبيعة المزدوجة للاقتصاديات النامية والعلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي وهذا ما يبرز في كل من أعمال (لويس 1954 ، رانيس 1964 ، تودارو 1970)يشير هذا المنظور إلى أن الاقتصاديات غير الرسمية ستتقلص مع دخول الدول مرحلة متقدمة معينة من التنمية الاقتصادية. وتندرج ضمن المدرسة الثنائية عدة نهوج ونماذج نذكر منها :

1- النهج الثنائي

هو امتداد لأعمال (W.A.Lowis 1954) الذي يعتبر الحجر الأساس للتنظير للاقتصاد غير الرسمي و (Todaro 1970)، ويقوم نهج الثنائية والازدواجية على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاع حديث رأسمالي وقطاع تقليدي وبين الازدواجية إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي. ولقد ركز لويس في مقاله الشهير الموسوم بـ : " التنمية الاقتصادية بإمدادات غير محدودة من العمالة " الذي أكسبه جائزة نوبل سنة 1954 على تنقل العمالة من قطاع الكفاف إلى القطاع الرأسمالي والحصول على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف[1] .

فحسب منظوره يتكون الاقتصاد من قطاعين هما القطاع الزراعي التقليدي (ريفي) المتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل ثم القطاع الصناعي الحضري الرأسمالي الذي يمكنه من استيعاب قوة العمل الفائضة من القطاع التقليدي مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بموجبها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرضية القائمة على أساس أن المستثمرين سيعيدون استثمار أرباحهم مما يؤدي إلى التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

أي بمعنى أن القطاع غير الرسمي أو القطاع التقليدي هو قطاع هامشي [2] ليس له المقدرة على تكوين رأس المال ولا حل مشكلة البطالة فهو في الأصل تابع للقطاع الرأسمالي وسرعان ما يتلاشى عند تحقيق معدلات نمو مرتفعة[3] ، وهذا نفسه ما جعل من نموذج لويس نموذجا تنبؤيا ناجحًا لليابان وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

[1] Braithwaite, Samuel. "Subsistence sector advancement in the Lewis model." *The Journal of Developing Areas* 53.4 (2019).

[2]. Routh Supriya,"Building informal workers agenda: imagining 'informal employment 'in conceptual resolution of 'informality,,global labour journal (2011),2(3) p(208-227).

[3] Sunna Claudi, "Dual Development Models in historical perspective, *Development economics in the twenty-first century* , Routledge , London, 1st Edition,(2015) ,p 82.

2 - نموذج هاريس تودارو (1969)

في عام 1969 ، طور جون هاريس ومايكل تودارو نموذجًا يُعرف باسم نموذج هاريس تودارو، تم استخدامه في اقتصاديات التنمية واقتصاديات الرفاهية لشرح بعض المسائل المتعلقة بالهجرة من الريف إلى الحضر، فهو نموذج توازن عام رائد يصف آلية هجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بسبب الفروق المتوقعة في الدخل بين المنطقتين ووجود البطالة الحضرية والعمالة الناقصة في البلدان النامية[4].

وفقاً لهذا النموذج فإن البطالة في المناطق الحضرية تفسر بارتفاع الأجور في القطاع الرسمي، لأن الأجور المتوقعة للعمالة الكاملة تعادل الحد الأدنى للأجور في هذا القطاع ، ويرى**هاريس** ان الربح المتوقع هو الذي يشجع العمال الريفيين على الهجرة إلى القطاع الصناعي وليس الأرباح الفعلية، فالبطالة الحضرية هي خيار اقتصادي رشيد للمهاجرين الريفيين، كما أن دخله المتوقع في العمل الحضري أعلي منه بكثير في القطاع الفلاحي .

3 - نموذج لوباز 1970 :

تمحور نموذج **لوباز** 1970 من فكرة أن الأفراد يلجئون إلى الاقتصاد غير الرسمي في حالة عدم حصولهم على عمل بالقطاع الرسمي، وقد استوحى **لوباز** نموذجه من نموذج النزوح الريفي إلى المدن لتودارو1969 وملخص هذا النموذج أن الشخص الذي يقطن بالمدينة ولا يجد عملا بالقطاع الرسمي الحضري يلجأ للعمل بالقطاع غير الرسمي في حين أن الواقع يقول أن البطالة موجودة في القطاع الحضري وهي مستمرة[5] غير انه في عام 1976 أعاد **لوباز** صياغة نموذجه،

[4] Nagashima, Masaharu. "A condition for the reduction of urban unemployment in the Harris–Todaro model." *Asia-Pacific Journal of Regional Science* 2.1 (2018): 243-255.

[5] Bodson, Paul, Paul-Martel Roy, and Isabelle Hentic. *Politiques d'appui au secteur informel: dans les pays en développement*. Economica, 1995.p18.

بسبب الانتقادات الموجهة له، كون أنه اعتبر كل من العاملين بالقطاع غير الرسمي الحضري والبطالين لهم نفس الحظوظ في إيجاد عمل بالقطاع الرسمي وهي فرضية خاطئة باعتبار أن العمال بالقطاع غير الرسمي لهم ميزة عن البطالين تتمثل في الخبرة،غير أنهم لا يملكون فراغا مثل ذلك الذي يملكه البطالون الذين يخصصون جزء منه في البحث عن عمل وبالتالي فإن البطالين بهذا الشكل يكون لهم حظ أوفر في إيجا د عمل بالقطاع الرسمي.

4- نموذج Fields (1975):

يعتبر Fields القطاع غير الرسمي قطاع البقاء من خلال إدخال قطاع حضري غير رسمي يتكون من عمال ذوي مستوى تعليمي منخفض ويتميز بأجور اقل من تلك الموجودة في القطاع الرسمي ومن خصائصه:

- سهولة إيجاد فرصة عمل داخل القطاع غير الرسمي[6] .

-العمال بالقطاع غير الرسمي لهم فرصة اكبر من العاملين في الزراعة للحصول على عمل داخل القطاع الرسمي ولكن اقل حظ من العاطلين عن العمل الذين يمضون وقتهم في البحث عن عمل، فحسب Fields فإن انخفاض العائد من القطاع غير الرسمي راجع للطلب المتزايد للعمال غير الرسمين الذين يفضلون العمل في القطاع الرسمي بدل القطاع غير الرسمي.

ب - المدرسة البنيوية : موزر، 1978؛. بورتس، كاستيلس وبنتون، 1989).

خلافاً للمدرسة المزدوجة يركز النهج "البنيوي" على الترابط بين القطاع غير الرسمي والرسمي وفي إطار هذا النهج الماركسي الجديد يُفهم أن الاقتصاد غير الرسمي قد تطور وتوسع نتيجة الأزمة الرأسمالية وعجزها عن استيعاب العاطلين عن العمل[7] ، فيعتبرون القطاع غير الرسمي جزء من

[6] Gherbi, Hassiba. "Caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie. Le cas de la wilaya de Bejaia." *Mondes en développement* 2 (2014): 45-58.p47.

[7] Vân, Nghiêm Thị, and Francois Roubaud. "Measuring the non-observed economy in Vietnam: A focus on informal economy."international forum , novembre 14-15 ,(2019),p03

النظام الرأسمالي وتابع له من خلال تزويد الشركات الرسمية الكبيرة بعمالة ومنتجات رخيصة وكون أن هدف المؤسسات الرأسمالية الكبيرة يكمن في زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف الممكنة فهو يزيد من مرونة القطاع الرسمي وقدرته التنافسية، ولأن معدلات النمو البطيئة في القطاع الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في القطاع غير الرسمي نميز نوعين من الأنشطة غير الرسمية وهي الأنشطة المعاشية، أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن؛مؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأس المال.

بشكل عام هناك من دعموا النظرية الثنائية وأقّروا بوجود حالتين اقتصاديتين حضريتين واضحتين تتمثلان في(الفقير العاطل في الاقتصاد غير الرسمي مقابل الغني العامل في الاقتصاد الرسمي) بينما رأى آخرون أن العلاقة بين الاقتصاديين هي علاقة اعتماد متبادل مستمر باعتبار أن حالة القطاعين تعد سمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي.

ج - المدرسة الشرعية:

يرى النهج "القانوني" أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب مشاريع صغيرة يفضلون العمل بصورة غير رسمية للتهرب من الأنظمة الاقتصادية والقيود التي تفرضها الدولة على المؤسسات الرسمية، وعلى هذا الأساس نذكر:

1-نهج هيرناندو دي سوتو 1989

يعد البيروفي "هيرناندو دي سوتو" أول من لفت الانتباه لدور الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الفقيرة والصعوبات التي تمنع الناس من دخول القطاعات الرسمية عندما نشر كتابه "المسار الأخر" عام 1989 أين نبه في دراسته إلى أن التنظيم المفرط وغير الفعال للاقتصاد من قبل الدولة في العديد من البلدان النامية خلق لوائح وحواجز أمام العمل الرسمي، فحسبه فان أصحاب المشاريع

الصغيرة يفضلون العمل في الاقتصاد غير الرسمي لتجنب تكاليف ووقت ومجهود التسجيل الرسمي[8]، فأصحاب المشاريع الصغيرة سيستمرون في الإنتاج بشكل غير رسمي طالما أن الإجراءات الحكومية مرهقة ومكلفة من حيث الإجراءات البيروقراطية على غرار نقص حقوق الملكية، صعوبة الوصول إلى الموارد الإنتاجية كالتمويل والتكنولوجيا، ليخلص دي سوتو إلى أن القواعد واللوائح الحكومية غير المعقولة تخنق المشاريع الخاصة غير الرسمية[9].

2 - النهج المؤسسي الجديد 1990 ادغار فيج :

أعضاء القطاع الرسمي ، مقيدين بمجموعة قواعد مؤسسية معينة ، فهي تواجه مجموعة مختلفة من تكاليف التحويل والمعاملات من تلك التي تواجهها أعضاء القطاع غير الرسمي. وفقا للمنهج المؤسسي الجديد ، الفروق في تكاليف التحويل والعمليات المرتبطة بالتكلفة الرسمية للقطاعات غير الرسمية هي التي تعطي أهمية كبيرة لعملية التنمية .

حلل " إدغار فيج" الآثار الاقتصادية المترتبة على تحول النشاط الاقتصادي من القطاع الملحوظ إلى القطاع غير الملحوظ في الاقتصاد ليجد أن هذا التحول لا يقلل فقط من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات بل يمكن أيضًا أن يؤدي إلى تحيز أنظمة المعلومات في البلاد وإلى قرارات سياسية مضللة حيث قام بتقدير حجم مختلف الأنشطة غير الملحوظة وفحص نتائجها في كلٍّ من الاقتصاديات الاشتراكية الموجهة نحو السوق، ولقد توصل هذا الأخير إلى إطار تصنيفي يوضح الفروق بين الاقتصاديات غير الرسمية، غير القانونية وغير المبلغ عنها وغير المسجلة كالأتي :

[8] Andersson, Martin, and Daniel Waldenström. "Hernando de Soto: Recipient of the 2017 global award for entrepreneurship research." *Small Business Economics* 49.4 (2017): 721-728.p726.

[9] Yusuff, Olabisi Sherifat. "A theoretical analysis of the concept of informal economy and informality in developing countries." European Journal of Social Sciences 20.4 (2011): 624-636,p627.

أولا :الاقتصاد غير القانوني

يتكون الاقتصاد غير القانوني من الدخل الناتج عن تلك الأنشطة الاقتصادية غير قانونية التي تنتهك القانون، فحسب **فيج** جميع الممارسات غير المشروعة التي تساهم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المحظورة مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح وغسيل الأموال، القمار والمخدرات...، تدخل في الاقتصاد غير القانوني بالرغم من مداخليها المربحة[10] .

ثانيا :الاقتصاد غير المبلغ عنه

يتألف الاقتصاد غير المبلغ عنه من أنشطة اقتصادية تتهرب من القواعد المالية المنشأة مؤسسياً كما هو مقنن في قانون الضرائب (Edgar, 1990)[11] والمتمثل في " الفجوة الضريبية "، أي الفرق بين مبلغ الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة المالية ومقدار الإيرادات الضريبية المحصلة بالفعل نتيجة عدم الامتثال الناجم عن ممارسات التهرب الضريبي الذي يهدد تمويل الميزانية العامة للدولة[12] .

ثالثا :الاقتصاد غير المسجل

هو تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على القواعد المؤسسية فالاقتصاد غير المسجل هو مقدار الدخل الذي لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج الوطني[13] .

رابعا :الاقتصاد غير الرسمي

هو تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف وتستثنى من المزايا والحقوق المنصوص عليها في القوانين والقواعد الإدارية التي تغطي حقوق الملكية والتراخيص التجارية، وعقود

[10] Feige Edgar ," The underground economies: Tax evasion and information distortion, Cambridge University Press,(2007) , p 05

[11] Feige, Edgar L. "Defining and estimating underground and informal economies: The new institutional economics approach." *World development* 18.7 (1990): 989-1002,p991.

[12] بومدين منال ، عمارة بن منصور، "الفجوة الضريبة ،المسببات، طرق ونتائج القياس في الاتحاد الأوروبي ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،المجلد 13 ، العدد 01،2 ، (2020) ،255-267 ، ص 259

[13] De Medina, Rafael. "Towards a more comprehensive model of change for the informal economy: an ILO perspective." DFID labour standards and poverty reduction forum (Geneva, ILO). (2006),p03.

العمل، أنظمة الائتمان والضمان الاجتماعي أي أن الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الناتج عن العوامل الاقتصادية التي تعمل بشكل غير رسمي.

د - نظرية منظمة العمل الدولية (نظرية التبعية) :

سعت منظمة العمل الدولية إلى وضع نهج سياسي لتحسين السمة غير الرسمية حيث لاحظ "**كايت هارت**" 1973 بان العمال في الاقتصاد غير الرسمي فقراء بشكل عام وغير مؤمنين و مهملين بالنسبة للقطاع الرأسمالي الرسمي[14]. فأغلبية الوافدين إلى الاقتصاد غير الرسمي لا يدخلون باختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة والحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل[15] ولذلك ركزت منظمة العمل الدولية على مفهوم العمل اللائق الذي يتكون من أربع ركائز أساسية وهي فرص العمل والحقوق ،الحماية والتعبير عن الرأي حيث سعت على وضع نهج سياسي متكامل لتعزيز الجوانب المترابطة للعمل اللائق بحيث تكون هناك إستراتيجية شاملة ومتكاملة تقضي على الجوانب السلبية للسمة غير الرسمية، مع الحفاظ على فرص العمل الكبيرة وإمكانات توليد الدخل للاقتصاد غير الرسمي والتي تعزز حماية وإدماج العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي[16] وتشجيع تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن وحقوق الإنسان.

1-1- 2 مفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

في الأدبيات الاقتصادية هناك إجماع على أن أول من صاغ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي هو "كيث هارت " في دراسته عن" فرص الدخل غير الرسمية والعمالة الحضرية " في أكرا بغانا 1971 حيث

[14] Abada, Felicia C., et al. "Relationship between unemployment rate and shadow economy in Nigeria: A Tado-Yamamoto approach." International Journal of Financial Research 12.3 (2021): 271-283.p273.

[15] مكتب العمل الدولي ،العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم ،التقرير السادس ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 9، جنيف(2002)

[16] مكتب العمل الدولي ،الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم ،مؤتمر العمل الدولي ،الدورة 3، جنيف(2014)

تناول السمات الاجتماعية والمعيارية للقطاع غير الرسمي[17] فقد لاحظ أن فقراء الحضر غير قادرين على تامين عمل باجر يلجئون إلى أنشطة غير رسمية تجمع بين استراتيجيات الدخل القانونية أو غير قانونية تتم بشكل منفصل عن الاقتصاد الرسمي أو بالتبادل معه بدخل منخفض[18] وفي الثمانينيات توسع النطاق ليشمل دراسة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليس فقط في البلدان ذات المستوى المنخفض من التنمية الاقتصادية ولكن أيضًا في البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة [19]وإذا تطرقنا إلى مفهوم الاقتصاد غير الرسمي فهو يختلف من شخص إلى آخر حسب مفهومه للنشاطات التي تتم في هذا الاقتصاد فمفهوم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة إلى:

Vito tanzi 1980: هو كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية ولا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني، أما بالنسبة **Edgar L. Feige** فيندرج ضمن مجال الاقتصاد غير الرسمي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف عن طريق التهرب من الحقوق الواردة في القوانين والقواعد الإدارية والتي تتمثل في الترخيص التجاري، عقود العمل ،الائتمان المالي ونظام الضمان الاجتماعي فهو باختصار الدخل الناتج عن العوامل الاقتصادية التي تعمل بشكل غير رسمي.20 ويتفق كل من TanziوEdgar على أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء الذي لم يدخل في حساب الناتج الوطني .

تعريف فريدريك شنايدر وانسنت يعرفانه على انه أشكال الدخل المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة والتي لا يبلغ

[17] Hart, Keith. "Informal income opportunities and urban employment in Ghana." The journal of modern African studies 11.1 (1973): 61-89.p63

[18] **Ilona** Steiler, « What's in a Word? The Conceptual Politics of 'Informal' Street Trade in Dar es Salaam », *Articulo - Journal of Urban Research* [Online], 17-18 | 2018, Online since 25 February 2018, connection on 05 September 2020.

[19] Zolkover, Andrii ., and Dmytro Kovalenko. "Evolution of theories of shadow economy formation." Technology audit and production reserves 6.4 (2020), p56.

[20] Feige, Edgar,op-cit,p992

عنها ومن تم فالاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع إلى الضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

بالنسبة **Kuznetsova** فلقد عرفه على انه النشاط الاقتصادي غير المسجل فقط ولا يغطي بأي حال من الأحوال النشاط الاقتصادي غير القانوني أي النشاط الذي لا يمكن تسجيله حتى من الناحية النظرية مثال البيع غير المشروع للأسلحة ،الاتجار بالبشر...الخ[21] ، أما الاقتصادي **هني** فحصره على انه جملة نشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تغض البصر عنها[22]

1-1-3 تعريف المنظمات الدولية للاقتصاد غير الرسمي

أولا : تقرير مكتب العمل الدولي BIT لعام 1993

وفق القرار الخامس عشر من مؤتمر **مكتب العمل الدولي BIT لعام 1993**، الفقرة 5 (1) فقد تم تعريف القطاع غير الرسمي من منظور تحليلي/ سياسي على انه: مجموعة وحدات تنتج سلعًا أو خدمات بهدف إنشاء أعمال تجارية ذات مستوى تنظيمي منخفض، تعمل على نطاق صغير وبطريقة محددة مع تقسيم ضئيل أو بدون تقسيم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، وتكون علاقات العمل فيه عبارة عن روابط أسرية أو شخصية واجتماعية بدلاً من الاتفاقات التعاقدية مع الضمانات الرسمية[23] غير انه تم اعتماد التعريف الإحصائي الدولي للاقتصاد غير الرسمي من طرف خبراء إحصاء العمل الذي تم إدراجه في النظام الدولي المنقح للحسابات القومية1993 SNA أين تم تحديد مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي[24](Hussmanns, 2004) كما أوصى قرار المؤتمر الدولي

[21] Kuznetsova, Natalia Victorovna, and Ekaterina Vasilievna Kuznetsova. "Shadow economy as a self-adjustment of poverty and a signal from invisible hand." *Asian Social Science* ,vol(11).numéro5, (2015),p296.

[22] Henni, Ahmed," *Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie*. ", ENAG éditions, (1991),p09.

[23] Organisation internationale du Travail , " Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel" ,Genève,(2013).

[24] Hussmanns, Ralf. . "Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment. ", Policy Integration Department, Bureau of Statistics, International Labour Office, Vol. 53., (2004),p13.

الخامس عشر بتقسيم السكان العاملين في القطاع غير الرسمي إلى فئتين: الأشخاص الذين يعملون حصريًا في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

ثانيا : صندوق النقد الدولي

الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة التي تخضع للضريبة فلا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة[25]

ثالثا : **مفوضية الاتحاد الإفريقي** :

عرفت الاقتصاد غير الرسمي على انه كل أنشطة المنشآت التي لا يتم تسجيلها في العادة ولها مستوى متدني من الإنتاجية والتنظيم والمردودية مع محدودية الوصول إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والخدمات العامة التي لا تحظى بالاعتراف والدعم من قبل السلطات الرسمية ولا تتقيد باللوائح والتشريعات الخاصة بالعمالة وتفتقر للحماية الاجتماعية والسلامة الصحية لعمالها[26]

ولقد تعددت مسميات الاقتصاد غير الرسمي لتعدد المداخل والإيديولوجيات التي سعت إلى تعريف مفهومه وهذا ما جعل المفهوم يختلف من باحث إلى أخر حسب تقويمه للأنشطة التي تمارس في هذا الاقتصاد، إضافة إلى انتشاره في كافة دول العالم على اختلاف أنظمتها مما جعل الاتفاق حول تعريف محدد لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي يكاد يكون امرأ مستحيلا .

من خلال التعاريف السابقة يمكن الإجماع على أن الاقتصاد غير الرسمي هو كافة المعاملات الاقتصادية التي تدر دخلا والتي لا يتم تسجيلها في حسابات الناتج الوطني لأسباب مقصودة ومتعمدة

[25] فاطمة عبد السلام ،"الاقتصاد الموازي وتأثيره على الاقتصاد الرسمي "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، العدد683 ، (2011)

[26] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الايفريقي ، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في ايفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشان الاقتصاد غير الرسمي في ايفريقيا وثيقة رقم 5- SAI553 أديس أبابا ، إثيوبيا ،28سبتمبر -2 أكتوبر(2009)

تهربا من الالتزامات القانونية أو لأن هذه المعاملات الاقتصادية هي في الأصل مخالفة للأنظمة والقوانين المشروعة في الدول المعنية .

1-2-4 خصائص الاقتصاد غير الرسمي والعمالة فيه :

هناك عدة خصائص ينفرد بها الاقتصاد غير الرسمي عن القطاع الرسمي، ومن بينها :

- **خاصية المشروعية وغير مشروعية :**

تستخدم الشرعية بشكل واسع بوصف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فالعاملين في القطاع غير الرسمي لا يميزون بين المشروع وغير المشروع، فقد يتم الاتجار في التهريب أو المخدرات أو في السلع المسروقة وهي أنشطة مجرمة دوليا، إلا أن هناك أنشطة مشروعة كالأعمال الحرة والأعمال التجارية غير المصرح بها للجهات المختصة وهي كالتالي :

1. **العمل المنزلي** :عرفه المكتب الدولي للعمل على انه كل نشاط يمارسه رجلا أو امرأة داخل إطار البيت بصفة شخصية ويستفيد من هذا النشاط بحيث انه يسمح له بالحصول على عائد. فالعمل المنزلي إذا هو إنتاج سلع وخدمات لفائدة الغير في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة ومن أمثلته خدام البيوت[27]
2. **الأنشطة الجوارية**: تتضمن كل الأنشطة التي تدخل في الخدمات وترميم المساكن وصيانة الأجهزة المنزلية والتي تكون في الغالب أعمال ثانوية ينجم عنها دخل كبير نسبيا مقارنة بالعمل المنزلي، لكنها تتطلب مستوى معين من التأهيل أو حد أدنى من رأس المال .
3. **الإنتاج السلعي الصغير**: يشمل كل الأنشطة التي تعتمد على إعادة تدوير ومعالجة المواد المسترجعة لغرض إنتاج سلع تباع بأسعار تتناسب مع دخول الطبقة الهشة ويتميز هذا النشاط بسهولة الولوج إليه وضعف ارتباطه بالمؤسسات الكبيرة والدوائر السوقية، أما الصناعة الحرفية

[27] بن اشنهو فريدة ،"المناولة غير الرسمية في الجزائر وأثرها في تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة حالة القطاع المنزلي" دفاتر ،13(2) ،(2017), ص 166-181

فيعرفها " حنفي عوض" بأنه أقدم أشكال الصناعة تحتاج إلى تدريب خاص وهي قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة، تمارس في ورش يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال[28] و تتطلب حد أدنى من رأس المال إلا أن هذه الأنشطة أصبحت تندثر بسب المنافسة القوية المحلية والدولية.

4. **المقاولة الباطنية**: عبارة عن أنشطة يزاولها منتجون مستقلون يتواجدون في أثناء ونهاية سلسلة الإنتاج، فهم بمثابة أشباه الأجراء يسمح لهم وضعهم غير النظامي بتخفيض تكاليف الإنتاج وهي الميزة الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي في التعاقد مع الباطن[29]

5. **الباعة المتجولون أو تجار الأرصفة**: يعتبر هذا النشاط من أكثر الأنشطة غير الرسمية انتشارا لأنه لا يتطلب موقع محدد وفي غالب الأحيان تتم التجارة في منتجات مهربة أو مسروقة.

6. أصحاب المناضد والأكشاك: يمارسون نشاطهم في مواقع محددة فقد يكونون منتجين لهذه السلع أو وسطاء لدى تجار الجملة .

ب- **الأنشطة غير رسمية غير المشروعة** :هي كل الأنشطة التي يجرمها القانون واللوائح والقرارات الإدارية، أي أنها ناتجة عن ممارسة نشاط من أنشطة الجريمة المنظمة ومن ثم يخضع من يمارسها للعقوبات الجنائية والشكل التالي بوضح تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب معيار المشروعية

الشكل رقم 1-1 : تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب معيار المشروعية

[28] رقاني الزهراء ، ، " دور العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي للمرأة بالجزائر" ،مجلة الحوار الفكري ،13(15)، (2018) ،ص 159-190

[29] بوالحيلة إبراهيم ،" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي" ، أطروحة الدكتوراه علوم ،كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة ،الجزائر،(2018) ،ص25

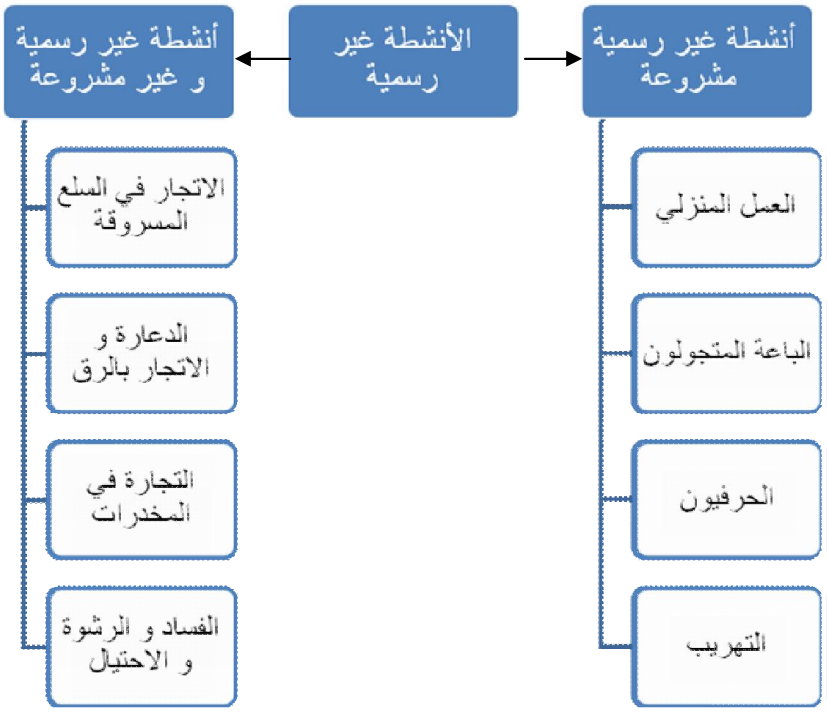

المصدر : قيرة إسماعيل وآخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،2004 ص101

- **خاصية اللانظامية** : نعني بها خروج هذا النوع من النشاطات في سوق السلع والخدمات أو في سوق العمل السوق النقدي عن كل تنظيم قانوني معمول به في الدولة مما يجعل حقوق وواجبات العاملين بهذا القطاع غير محددة وغير واضحة أو بدون أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي.
- **خاصية الشمولية:** بالرغم من تقدم بعض الدول إلا أنها لم تسلم من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي فهو في كل دول العالم رغم تباين حجمه بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي بالإضافة إلى سمات أخرى تتمثل في :

1. تجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية.
2. عدم احترام المنشات الصغيرة لقوانين العمل ففي العادة لا يتجاوز عدد العمال10.
3. التمييز بين النساء والرجال والأطفال .
4. طول ساعات العمل سبب الدخل المتدني .
5. انعدام السلامة المهنية ومعايير الصحة.

6. سهولة ممارسة النشاط الاقتصادي وسهولة الخروج منه لانعدام التراخيص بالأنشطة في الأسواق .

غير أن الباحثين اختلفوا في بعض النقاط في تحديد خصائصه ومعاييره ، فنرى أن "كيت هارت" ركز على معيار اللاشرعية، بينما ركز "مازودار" على خاصية انعدام الحماية الاجتماعية أما "ويكس" على مقياس تنافسية الأسواق أما "برونولوتيي" فقد اقترح جملة معايير[30] وهي :

- ✓ غياب تنظيم حكومي يسير النشاط .
- ✓ عدم مرونة أوقات وأيام العمل وانخفاض مستوى التدريب .
- ✓ عدم القدرة على الاقتراض من المؤسسات الرسمية .
- ✓ عادة الأفراد العاملين في المؤسسة هم أفراد العائلة وان كانوا خارج العائلة فهم لا يتجاوزن 10 عمال .

3-1 أسباب الاقتصاد غير الرسمي وطرق قياسه :

1-3-1 أسباب الاقتصاد غير الرسمي :

كما هو معروف فان مبرر التهرب من الضرائب واللوائح التنظيمية يتجسد من خلال العمل في الاقتصاد غير الرسمي أو من خلال التوظيف بشكل غير قانوني وهذا ما يؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية وانخفاض الروح المعنوية الضريبية وتقليل الامتثال الضريبي وارتفاع تكاليف الرقابة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، هذا من جهة ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يكون الاقتصاد غير الرسمي قوة لدفع التغيير المؤسسي كما يمكن أن يعزز الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات في الاقتصاد غير الرسمي [31] ، ومن الأسباب المؤدية إلى الاقتصاد غير الرسمي نذكر:

[30] سي محمد فايزة ،" سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016 " ،أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان ،الجزائر،(2018) ص 15 .

[31] Enste, Dominik H. "The shadow economy in industrial countries." *IZA World of Labor*,(2018).

1-ارتفاع مستويات الضرائب : كثرة الضرائب تقتل الضرائب ليتزايد الحافز نحو التوجه إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذ كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب والى التوسع، ولا مناص من القول أن قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على أساس التفضيل والموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف تهربه من دفع الضرائب، وكافة المخاطر الأخرى ، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من هذا التهرب، اخذ في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب من عدمه[32].

كما أن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية إما بالغش أو التجنب الضريبي، و نظرا لتداخل و تشابه المصطلحين ارتأينا ضرورة الفصل بينهما.

فيعرف" Andrée Barilari " الغش الضريبي بأنه : الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جدا، كالأخطاء الإدارية في التصريحات، خفض الإيرادات، تضخيم النفقات، ومنه يكون هناك غش جبائي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى استعمال الاحتيال و التدليس قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا، وهذا ما يعد نوع من أنواع التهرب غير المشروع [33]

أما التجنب الضريبي حسب" Brown and J .M .Jackson" فهو إعادة تنظيم قانونية للأعمال التجارية من أجل تقليل العبء الضريبي إلى الحد الأدنى إما بالاستفادة من الثغرات القانونية الموجودة في التشريعات الجبائية بسب تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام صيغة القانونية[34].

[32]نسرين عبد الحميد نبيه ،"الاقتصاد الخفي" الطبعة الاولى ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ،مصر ، (2008)، ص 40 .

[33]بوزبد سفبان ،ا" التهرب الضريبي مفهوم وقياس ،مجلة الاقتصاد والمناجمنت" ، المجلد 15، العدد 01 ،(2016) ،ص ص 142-165

[34]Androniceanu, Armenia, Rodica Gherghina, and Marilena Ciobănaşu. "The interdependence between fiscal public policies and tax evasion." *Administratie si Management Public* 32 (2019): 32-41.p35 .

وفي دراسة قام بها[35] " Lumir Abdixhikur (2016)" الموسومة بمحددات التهرب الضريبي في المؤسسات التي تمر بمرحلة انتقالية، وجد أن خصائص المؤسسات تعد عامل أساسي في التهرب الضريبي بحيث أن المؤسسات الصغيرة تميل أكثر إلى التهرب الضريبي مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي يهتم مفتشوا الضرائب بتحصيل ضرائبها بسبب ارتفاع مبيعاتها إضافة إلى التزام المؤسسات والشركات الأجنبية بدفع الضرائب مقارنة بالمؤسسات المحلية التي لا تزال الثقة بينها وبين حكومتها سلبية، وحسب " Friedrich Schneider" و Andreas فدافعوا الضرائب يميلون بشدة إلى دفع ضرائبهم بصدق إذا حصلوا على خدمات عامة قيمة كما يكونون صادقين إذا عوملوا كشركاء من قبل مصلحة التحصيل[36].

2- النظم والقيود الحكومية : إن التدخل الحكومي المتزايد في النشاط الاقتصادي يعتبر حافزا أساسيا لا يمكن إغفاله في التأثير على اتساع مجال الاقتصاد غير الرسمي، ففي الغالب تكون درجة تدخل الدولة عن طريق فرض النظم الإدارية التي تصبح قواعد وقوانين لتسيير الاقتصاد مع مرور الوقت خاصة في البلدان المتخلفة والنامية التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة النواحي الاقتصادية، وبتزايد هذه القيود والضغوط الإدارية يزداد تحايل الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على هذه القيود المفروضة من قبل الدولة[37] ومن أمثلتها:

3- اللوائح :تعتبر اللوائح أدوات مهمة لصناع القرار في الدولة، فهي تحل محل الضرائب والإنفاق العام لتحقيق أهداف الحكومة وضبط سوق العمل كلوائح سوق العمل التي تحدد عدد ساعات العمال في المؤسسات، الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للأعمار بالإضافة إلى مساهمات

[35] Abdixhiku, Lumir, et al. "Firm-level determinants of tax evasion in transition economies." *Economic Systems* 41.3 (2017): 354-366,p.355

[36] Schneider, Friedrich, and Andreas Buehn. "Estimating the size of the shadow economy: Methods, problems and open questions." , Johannes Kepler University of Linz, Department of Economics,(2013),p07.

[37] قابيل ماجد عبد العظيم حسن ،" الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (2011-2016) واليات توظيفه في خطط التنمية " ،مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد ، كلية التجارة ،(2017)

المعاشات التقاعدية ووقت الإجازة أو الحواجز التجارية التي تعد عوامل مهمة تؤدي إلى الزيادة الكبيرة في تكاليف العمالة داخل الاقتصاد الرسمي [38] .

وعلى العكس من ذلك فإن تحديد هذه التكاليف ليس بالأمر السهل دائمًا ففي اغلب الأحيان تكون أبعادها غير نقدية كالتأخيرات التنظيمية للحصول على الموافقات الحكومية مثل الشهادات البيئية والصحية التي ترغم المشاركين على تجاوز قوائم الانتظار واتخاذ القرار بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي [39]

4- تدني مستويات الدخل: إن تدني مستويات الدخل وارتفاع نسب البطالة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة واستمرار ما يسمى بالجريمة الكاملة وبروز المنظمات الإجرامية ذات النفوذ مثل ما حدث في روسيا الاتحادية بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي أين سيطرت المافيا الروسية على ألاف الشركات وسخرتها لغسيل الأموال [40] .

5 - تزايد معدلات النمو السكاني: النمو الديمغرافي في الدول النامية مرتبط بفائض اليد العاملة التي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي خصوصا تزايد توافد النساء العاملات بمعدل اكبر من الرجال في السنوات الأخيرة في كل مناطق العالم، ولقد ساهم النزوح الريفي المتزايد نحو المدن بحثا عن فرص العمل وتحسين الدخل ومستويات المعيشة إلى تضييق فرص الالتحاق بالقطاع الرسمي لعجزه على استعابه للطلب المتزايد مما يتسبب في اتساع رقعة القطاع غير الرسمي [41].

[38] Tanzi, Vito. "The shadow economy, its causes and its consequences." Edited Lecture. Brazilian Institute of Ethics (2002). p07

[39] Goel, Rajeev K, and Michael A. Nelson. "Shining a light on the shadows: Identifying robust determinants of the shadow economy." Economic Modelling 58 (2016): 351-364p351.

[40] عبد المطلب عبد المجيد ،" لاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد،" ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ، الإسكندرية،(2013)، ص48.

[41] بلقايد ثورية ،"الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري (دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2017-2018") ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،(2019)، ص90

6- دور المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة بيئة خصبة للاقتصاد غير الرسمي فهي تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة التي تسهل من الأنشطة الخفية فهي لا تخضع إلى الرقابة كما تنشط في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

7- ندرة السلع : تتباين طبيعة العوامل المسئولة عن نمو الاقتصاد غير الرسمي بين الدول النامية والمتقدمة، ذلك لأن حكومات الدول النامية تتولى توزيع السلع الاستهلاكية بأسعار مدعمة من خلال منافذ معينة وفي غالب الأحيان يفوق الطلب العرض فتلجا بعض المؤسسات إلى إعادة بيعها بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي[42].

8- ضعف منظومة التعليم والتكوين: تعاني اغلب دول العالم الثالث من ضعف المنظومة التعليمية والتكوينية وهذا راجع إلى الميزانيات المحدودة المخصصة لقطاع التعليم والتكوين مما ينتج عنه غياب إستراتيجية تعليمية واضحة للتكفل بكل الشرائح وهذا ما يجبر شريحة كبيرة من الأطفال على مغادرة المدرسة والتوجه إلى العمل في الأنشطة غير الرسمية، ولقد قدرت إحصائيات الأمم المتحدة أن إفريقيا تحتل المرتبة الأولى من حيث عمالة الأطفال حيث وصل عدد الأطفال إلى 72 مليون طفل دون سن 15 منخرط في الأنشطة غير الرسمية، أما منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد بلغت فيها عمالة الأطفال 62 مليون طفل[43] هذا إلى جانب وجود عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول ويكمن في عدم مواكبة مخرجات التعليم والتكوين لمتطلبات سوق العمل مما يشجع على التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي الذي أضحى صمام أمان كون أن أغلبية أنشطته لا تتطلب مستويات مرتفعة من التحصيل العلمي أو حتى مهارات خاصة.

[42] نسرين عبد الحميد نبيه ،الاقتصاد الخفي ،مرجع سابق ذكره،ص 46.

[43] الأمم المتحدة ،اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، 2019 اطلع عليه يوم 21/04/2021
https://www.un.org/ar/observances/World-Day-Against-Child-Labour

9- الأزمات الاقتصادية والبنية الاقتصادية:

إن الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في سنوات الثمانيات والتسعينات على الدول النامية بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية قد عصفت بكثير من الدول وساهمت في زيادة حجم القطاع غير الرسمي [44].

10- ولوج النساء إلى سوق العمل:

تزايد عدد النساء اللواتي يدخلن إلى أسواق العمل بالرغم من أن هناك عدد هائل من النساء اللواتي يدرن مشاريع صغير، كما أن القليل منهن من يلجئن إلى الاقتصاد الرسمي مفضلين بذلك طرق باب الممارسة غير الرسمية لأنهن في الغالب ما يحرمن من حق التملك في بعض المجتمعات[45].

11 الفساد:

غالبا ما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي والفساد على أنهما وجهان لعملة واحدة أو مثل التوأم يحتاج احدهما الأخر ، فالعلاقة بينهما حسب الاقتصاديDreher علاقة تكاملية أو قد يحل أحدهما مكان الآخر[46] ،الفساد حسب البنك الدولي هو سوء استعمال الوظيفة للكسب الخاص يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة لتمويل عقد أو إجراء مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد التأثير على الاقتصاد غير الرسمي بواسطة استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب واستغلال أموال الدولة مباشرة[47]. وكل هذه الممارسات تزيد وتضخم ثروات المفسدين على حساب الدولة والمواطنين

[44] Lautier Bruno, "l'économie informelle dans le tiers monde" , édition la Découverte, paris, (2004) ,pp14-17

[45] محمد خيري طايل, إيمان. "الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة ".*مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، مجلة فصلية علمية محكمة*.1995-1932 :(2021) 36.1 ص1950.

[46] Dreher, Axel, and Friedrich Schneider. "Corruption and the shadow economy: an empirical analysis." *Public Choice* 144.1 (2010): 215-238,p227.

[47] الحاج علي بدر الدين(2017)، "جرائم الفساد " ،الجزء الأول ،دار الأيام للنشر ، الأردن ،ص 31

هذا ما أكدته دراسة **Nemec Daniel et** al (2021) حول تأثير الفساد والضرائب على اقتصاد الظل والتي خلصت إلى أن الزيادة في الفساد تدعم حظوظ نمو اقتصاد الظل[48] .

12- البطالة:

أصبح القطاع غير الرسمي بمثابة صمام أمان لشتى شرائح المجتمع من بطالين ومتقاعدين وقصر أو مهاجرين غير شرعيين، فيبدؤون حياتهم المهنية في تنظيم المشاريع.[49] أو ضمن مؤسسات غير رسمية لا تشترط عليهم مؤهلات أو قيود للولوج إليها مما يساهم في توسع الاقتصاديات غير الرسمية نتيجة عن عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على خلق فرص عمل كافية لاستعاب القوى العاملة[50] ، فالعمالة في القطاع غير الرسمي واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي يرتبطان عكسياً بالتوظيف في القطاع الرسمي، فكلما ارتفع معدل البطالة الرسمي في بلد ما كلما زاد احتمال نزوح القوى العاملة إلى الاقتصاد غير الرسمي لكسب الرزق[51].

1-3-2 طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي :

يتفق أغلبية الاقتصاديين على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باعتباره من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة، فضلا عن نقص المعلومات والبيانات بسبب خصوصياته غير الرسمية وقد حاول الاقتصاديون تقدير حجم الاقتصاد مستعملين عدة طرق نذكر منها :

أولا : الطرق المباشرة

إن الدراسات التي تندرج في فئة المناهج المباشرة تستخدم مباشرة طرق مثل المسح والمقابلة وبيانات الاقتصاد الجزئي القائمة على الاستبيان، فهي تطبق على كل من الأسر والمؤسسات وتتميز

[48] Němec, Daniel, et al. "Corruption, taxation and the impact on the shadow economy." *Economies* 9.1 (2021) ,p14.

[49] Goel, Rajeev K., and Michael A. Nelson. "Shining a light on the shadows: Identifying robust determinants of the shadow economy." *Economic Modelling* 58 (2016): 351-364,p360.

[50] Sakarombe, Upenyu. "Integrating Informal Economy into Official Economy in Southern Africa: Identifying Barriers and Possible Solutions." *Tanzanian Economic Review* 10.1 (2020).

[51] Tonuchi, E., et al. "How large is the size of Nigeria's informal economy? A MIMIC approach" , International Journal of Economics, Commerce, and management 8.7 (2020): 204-227, p212 .

ملاحظاتها بكونها جزئية لا تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد الكلي إلا بعد تجميعها، لذلك فان مناهج التقدير المباشرة تعتبر مكملة لمناهج التقدير غير المباشرة ولا يمكن أن تكون بديلة لها، ومن بين المناهج المباشرة نذكر ما يلي :

طريقة الاستقصاء:

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح والاستقصاء التي تتم في شكل استجوابات تطرح على العائلات والمؤسسات ليتم بعدها تعميم النتائج المتوصل إليها.

1 -التحقيقات لدى الأسر :

تتمثل أساسا في إحصاء السكان، تحقيقات اليد العاملة، تحقيقات حول الاستهلاك كالدراسة التي قام بها (**Henley et al** 2009) باستخدام بيانات المسح للفترة الممتدة مابين 1992 و 2004 للأسر البرازيلية من اجل استنتاج حجم الاقتصاد غير الرسمي واستندوا في تقديراتهم إلى عقود العمل والضمان الاجتماعي وطبيعة العمل وخصائص صاحب العمل، وهي ثلاث استراتيجيات أسفرت عن نتائج تتراوح بين 40 و 63٪ من السمة غير الرسمية، كما لاحظوا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يختلف من إستراتيجية إلى أخرى مما زاد من الشكوك على مصداقية الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية والتقديرات القائمة ومن هنا خلص **Henley** إلى وجوب الحذر عند تعريف القطاع غير الرسمي كون أن التعريفات المختلفة من شأنها أن تؤدي الباحث إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لقياس القطاع غير الرسمي [52].

2-التحقيقات لدى المؤسسات :

تشمل التحقيقات تحصيل معلومات حول إنتاج السلع والخدمات وعرض اليد العاملة في كل قطاع وكمثال ذلك نذكر دراسة [53] في تركيا، حيث استخدم بيانات 1000 شركة تركية مع تقدير حجم

[52] Henley, Andrew, G. Reza Arabsheibani, and Francisco G. Carneiro. "On defining and measuring the informal sector: Evidence from Brazil." *World development* 37.5 (2009): 992-1003.

[53] Elgin, Ceyhun, and Ferda Erturk. "Informal economies around the world: Measures, determinants and consequences." *Eurasian Economic Review* 9.2 (2019): 221-237.

الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في 16 قطاع مختلف على أساس الردود من ممثلي الشركات لتقدير مدى اللارسمية في مختلف القطاعات .

فوجهت الأسئلة للمدراء حول المراحل التي مرت بها الشركة من التسجيل لدى وزارة التجارة إلى غاية إنتاج السلعة أو الخدمة، وضعية الحسابات المصرفية للشركة و طريقة الدفع التي تنتهجها الشركة هل بشيكات أو بنقود سائلة، مستحقات الضمان الاجتماعي إلى نسبة الأجور للشركة هل جاوزت عتبة قانونية معينة أم لا، كما تحروا ما إذا كانت الشركة تصدر إيصالاً للمبيعات أو تطلب إيصالات للمشتريات أوكلاهما وأفضل ما في هذه الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم لمعرفة ممارستهم في النشاط غير الرسمي كبائعين أو مشتريين،كما أن مديري الشركات هم الأكثر احتمالا لمعرفة مقدار الأعمال التجارية والدخل والأجور التي لا يتم الإبلاغ عنها بسبب وضعهم الفريد في التعامل مع كلا النوعين.واتضح من خلال بحث Cantekin and Elgin أن جميع هذه التدابير غير الرسمية تستند في معظمها إلى الإجابات الذاتية لممثلي الشركات أو تلك المتنبأ بها وهذا ما يجعلها عرضة وإلى حد بعيد لأخطاء القياس.

ب تدقيق الحسابات الضريبية:

يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي من خلال الإدارات الضريبية لكشف الدخول المصرح بها والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من صحتها، وفي هذه الحالة يقوم الممول بصورة طوعية بالإدلاء عن كافة مصادر دخله، و هذا الأسلوب يقوم على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم إخضاع أعمالهم للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني [54].

عيوبها:

[54] نسرين عبد الحميد نبيه ،الاقتصاد الخفي ،مرجع سابق ذكره،ص 61 .

عيوب جميع الدراسات الاستقصائية هي عدم الدقة وفي غالب الأحيان النتائج تعتمد على صراحة وتعاون المجيب، ومن الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن عنه من استبيان مباشر كون أن معظم المحاورين يترددون في الاعتراف بسلوك احتيالي وردودهم غير مؤكدة .

ثانيا : المناهج غير المباشر أو مقاربات المؤشر:

هي في معظمها مناهج ومداخل للاقتصاد الكلي تنطلق من فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك أثارا وراءها فبمجرد تقفي هذه الآثار ،ستقودنا حتما إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

أ- الفرق بين الدخل والإنفاق :

يتم مقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي حيث يتم حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية ، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية ،وذلك بمقارنتة في العديد من الدول[55].

ب - التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعلية:

تعتمد هذه الطريقة على تقدير التباين بين القوة العاملة وعدد العاملين كخطوة أولى ومن ثم تحديد إنتاجية العامل الواحد من طرف متخصصين وحساب الإنتاج الإجمالي الفعلي بضرب عدد العاملين الفعليين في إنتاجية العامل الواحد، ويكون الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي مساو للفارق بين قوة العمل وعدد العاملين فعلا، كما أن تراجع مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي يعد مؤشر على زيادة النشاط في اقتصاد الظل[56] على العكس من ذلك يمكن أن يكون عزوف القوى العاملة عن المشاركة لأسباب أخرى كما يمكن الجمع بين وظيفتين في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي .

[55] عبد الحميد مصطفى الشرقاوي ، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"،الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص60 .

[56] Schneider, Friedrich, and Andreas Buehn. "Estimating the size of the shadow economy: Methods, problems and open questions." CESIFO WORKING PAPER NO. 4448 (2013).p12 .

ج- المدخل المادي (نهج استهلاك الكهرباء):

قدم كل من كوفمان وكاليبردا سنة 1996 نهج لقياس الاقتصاد غير الرسمي من خلال استهلاك الكهرباء ،على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي لقياس النشاط الاقتصادي ككل، وقد لاحظ أن الأنشطة الاقتصادية واستهلاك الكهرباء مترابطان ولقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي لابد من اعتماد على سنة كمرجع حساب يتم بواسطتها قياس العلاقة بين الكهرباء والناتج المحلي الخام من خلال استكمال أساس استهلاك هذه المادة ليتم العثور على الناتج الداخلي الخام المصرح به رسميا، بحيث تقدير الناتج المحلي الإجمالي غير المسجل من الفرق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ونمو الاستخدام العام للكهرباء [57].

د- نهج المبادلات:

تم تطوير نهج المبادلات من قبل Feige 1979 بالولايات المتحدة الأمريكية والذي افترض وجود علاقة ثابتة بين المبادلات والنقود [58] يبدأ هذا النهج من معادلة كمية النقود لفيشر .**M×V=P×T**

حيث تمثل M الرصيد النقدي المتاح و V سرعة تداول المعاملات و P المستوى العام للأسعار و T حجم المبادلات، وإذا علمنا قيمة **M×V** يصبح من الممكن حساب **P×T** القيمة النقدية للمعاملات، ذلك انه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات PT وهي القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي (الرسمي + غير الرسمي) وبافتراض أن النسبة ثابتة فمن الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات PT، وفي ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي فان القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد أن تساوي القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي

[57] KAUFMANN Daniel and KALIBERDA Aleksander, "Integrating the unofficial economy into the dynamics of post socialist economies: A framework of analyses and evidence", in: B. Kaminski (Ed), EconomicTransition in Russia and the New States of Eurasia, London: M.E. Sharpe, (1996),p 81-120.

[58] Feige, Edgare. L, "How big is the irregular economy? . ",Routledg Challenge, 22(5), (1979),p 5–13.

تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية ويمكن حساب الناتج القومي غير الرسمي بطرح الناتج القومي الإجمالي الرسمي من الناتج القومي الاسمي.

هـ- نهج الطلب على العملة :

يقوم هذا النهج أساسا على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود العينية والتي يمكن أن تكتشف إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى كالشيكات، وأول من استخدم هذا النهج هو Cagan (1958) الذي ربط بين الطلب على العملة والضغط الضريبي كسبب من أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة مابين 1919-1955 .

وبعد 20 سنة استخدم **جوتمان** (1977) النهج نفسه بافتراض أن جانب من معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود وجانب آخر باستخدام الحسابات الجارية وان النسبة بين هذين المكونين ثابتة، أما معاملات الاقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة وعليه فان التغيرات الحاصلة في معدل النشاط التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى المودعات تحت الطلب على مدى السنوات 1937-1976 [59] وقد توصل جوتمان آن الاقتصاد غير الرسمي يمثل 10% على الأقل من الناتج القومي في الولايات المتحدة سنة 1976.

ولقد تم تطوير نهج Cagan من قبل tanzi 1983 حيث تم تقدير دالة الطلب على العملة للولايات المتحدة للفترة ما بين 1929 إلى 1980 وقد لاحظ أن المعاملات تكون في شكل مدفوعات نقدية حتى لا تترك آثار للسلطات في الاقتصاد غير الرسمي [60] .

ويفترض تانزي أن الوكلاء الاقتصاديين يشتركون في أنشطة "سرية" من أجل الإفلات من الضرائب وبالتالي يمكن استخدام تقدير المرونة الضريبية للطلب على العملة لحساب مخزون العملة في اقتصاد

[59] Gutmann, Peter M. "The subterranean economy." Financial Analysts Journal 33(.6), (1977) ,p26-27.

[60] Tanzi, Vito, "The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930-80". Staff Papers - International Monetary Fund, vol30(2), (1983). pp 283–305

السراديب شريطة أن تكون سرعة دخل المال فيه هي نفسها التي كانت عليه في الاقتصاد الرسمي، فيمكن تقريب الحجم الأول عن طريق ضرب سرعة دخل المال في الاقتصاد الرسمي من خلال مخزون المال في اقتصاد السراديب.

و- نموذج (MIMIC (the multiple indicators and multiple causes model

هو نموذج قياسي هيكلي يجمع بين متغير قابل للملاحظة ومؤشرات متعددة ، أسباب متعددة تعود أصوله إلى أدبيات التحليل العاملي للقياسات النفسية zelner1970 Goldberger (1972)ويمنح نموذج Mimic معلومات حول العلاقة بين متغيرات السبب والمؤشر والمتغير الكامن فهو يتكون من جزأين :المعادلات الهيكلية وتوضح العلاقة بين المتغير الكامن الذي هو الاقتصاد غير الرسمي غير القابل للقياس وبين مجموعة من الأسباب التي يتأثر بها[61]

وتأخذ المعادلات الهيكلية structurel model الصورة التالية :

$$H= a_1x_1+a_2x_2+ .....+a_nx_n+EX_{it} \ (i= 1,2,.....k)$$

حيث :

H: المتغير الكامن x_n: مجموعة الأسباب a : معاملات الارتباط المقدرة

ومعادلات القياس the measurement equation system تربط بين المؤشرات y_{it}indicators والمتغير الكامن الذي يصبح متغيرا مستقلا ،يؤثر في مجموعة من المؤشرات وتأخذ معدلات القياس الصورة التالية :

$$Y_1=\alpha_1+\beta_1H+\varepsilon_1$$

$$Y_2=\alpha_2+\beta_2H+\varepsilon_2$$

$$Y_3=\alpha_3+\beta_3H+\varepsilon_3$$

حيث:

[61] Lee, Nick, John W. Cadogan, and Laura Chamberlain. "The MIMIC model and formative variables: problems and solutions." *AMS review* 3.1 (2013),pp3-17.

i : المؤشرات

α_i و β_i : معاملات الانحدار

ε_i : حد الخطأ العشوائي

لقد نجح هذا النموذج في تقدير الاقتصاد غير الرسمي حيث تناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات سببية تساهم في تطور هذا الاقتصاد في حين أن متغيرات المؤشر هي التي تشهد على وجود الاقتصاد غير الرسمي[62].(Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2014)وأول من طبق هذه الطريقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هما Frey and Weck-Hanneman 1984 ، إلا انه تم إجراء بعض التعديلات في النموذج من طرف Aigner و Schneider ليصبح Dymimicنهج تقدير جذاب بشكل خاص:

أولاً : لأنه يأخذ في الاعتبار بشكل صريح الأسباب المتعددة للنشاط غير الرسمي ويلتقط مؤشرات نتائج متعددة للنشاط غير الرسمي ؛ ثانيًا : يقدّر النشاط غير الرسمي عبر البلدان وعلى مر الزمن والشكل التالي يوضح نموذج mimic لفريديريك شنايدر.

الشكل رقم1-3 : نموذج MIMIC فريديريك شنايدر

[62] Bounoua, Chaib, Fatima Sebbah, and Zahra Benikhlef. "L'economie informelle en algerie: analyse de l'evolution du henomene et evaluation macroeconomique (1990-2009)." les cahiers du cread 110 (2014): 35-52

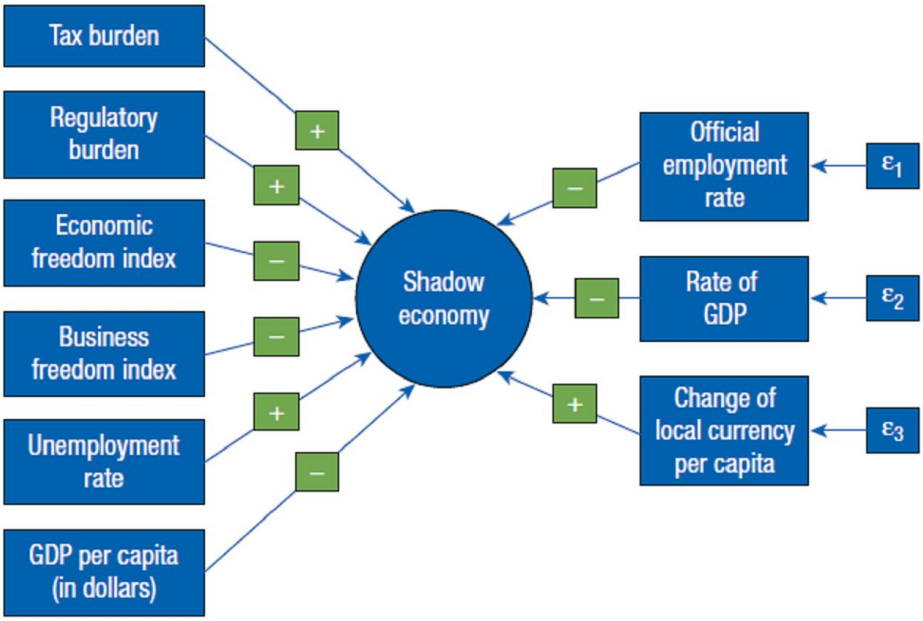

Source :Schneider buehn and montenegro(2010) "Shadow economies all over the world: New estimates for 162 countries from 1999 to 2007." *World Bank*

1-4-حجم الاقتصاد غير الرسمي في أقاليم العالم :

حسب آخر دراسة للاقتصادي الألماني SCHNEIDER حول حجم الاقتصاد غير الرسمي في 158 دولة بالعالم باستخدام النموذج الديناميكي DMIMIC خلال الفترة الممتدة ما بين 1991-2017 وجد أن الاقتصاد غير الرسمي انخفض من 34,82 % عام 1991 إلى 30,66 %عام 2017 وسجل أعلى قيمة له في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ب 35% من الناتج المحلي بينما سجل انخفاض في دول شرق آسيا ب 16,77% ثم أعقبتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 18,7 % والشكل البياني التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي في أقاليم العالم .

الشكل رقم 1-4 : حجم الاقتصاد غير الرسمي في أقاليم العالم

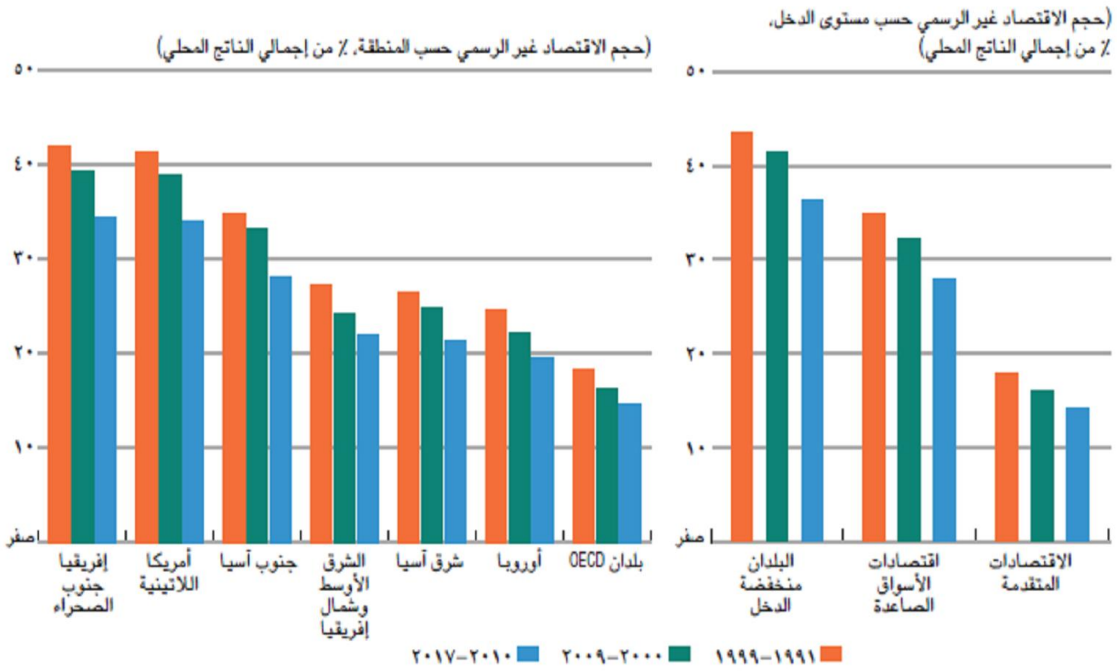

Source : Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one." (2019).

التفسير:

من خلال الشكل البياني نلاحظ ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية بنسبة 39 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 33 % في جنوب أسيا و 24 % في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وهذا راجع للإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي التي انعكست سلبا على مخططات التنمية في هذه الدول مما ساهم في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، فالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تعتبر حاجزا أمام تنمية الشركات لان اغلب الأنشطة غير الرسمية غير مسجلة وتعمل خارج الإطار المؤسساتي والقانوني القائم وبالتالي فهي لا تستفيد من الدعم الحكومي أو من البنى التحتية الأساسية والتمويلات الضرورية، عكس دول أوروبا ودول منظمة التعاون الاقتصادي التي بلغ فيها نسبة 15 % مما يعكس قدرة حكومية نحو زيادة مستوى الرسمية في البلدان ذات الدخل المرتفع.

1-4-1 الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا :

جدول رقم 1-5 : الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا

الرقم	الدول	الاقتصاد غير الرسمي النسبة %من الناتج المحلي الإجمالي							
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	ألبانيا	27,9	27,0	27,7	27,5	27,0	28,2	27,8	27,0
2	أرمينيا	40,5	38,9	36,5	36,2	35,9	38,4	36,7	34,5
3	النمسا	7,6	6,9	7,0	7,0	6,6	7,3	7,4	7,1
4	بيلاروسيا	38,7	34,5	33,5	33,3	33,1	37,8	39,2	37,5
5	بلجيكا	16,9	16,0	16,7	16,6	15,9	17,2	16,9	16,5
6	بلغاريا	26,2	24,4	24,5	24,8	24,2	24,9	24,0	22,9
7	كرواتيا	24,6	23,7	24,6	24	23,8	24,7	23,6	22,7
8	قبرص	26,0	26,2	27,1	27,0	25,6	26,	26,	25,2
9	التشيك	13,5	12,4	12,5	12,7	12,1	12,2	12,3	11,7
10	الدنمارك	13,0	12,0	12,4	11,9	11,1	12,0	12,1	11,7
11	استونيا	22,7	20,1	20,0	19,6	19,3	21,0	20,9	20,1
12	فنلندا	11,1	10,6	11,1	11,1	10,6	11,5	11,4	10,8
13	فرنسا	11,8	11,1	11,7	11,6	11,4	12,2	12,2	11,7
14	ألمانيا	10,6	9,5	9,9	9,9	9,2	10,2	10,7	10,4
15	إيطاليا	20,8	18,9	20,0	20,0	19,7	20,9	20,6	19,8
16	البرتغال	18,6	17,6	17,7	17,5	16,7	17,4	17,1	16,1
17	اسبانيا	21,3	20,6	21,3	21,1	20,9	21,9	21,3	20,3
18	السويد	10,3	9,5	10,2	10,2	10,1	10,7	10,9	10,7
19	أوكرانيا	41,0	36,7	36,3	36,3	39,6	43,6	43,0	42,3
20	رومانيا	26,5	24,4	25,1	23,7	23,2	23 ,7	23,8	23,0
21	هولندا	9,4	8,9	9,1	9,0	8,6	9,0	9,1	8,8

Source : Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one." (2019).

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد غير الرسمي سجل نسب صغيرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي مقارنة بدول وسط وشرق أوروبا مع تباين كبير بين اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن الاقتصاد غير الرسمي في ألمانيا والنمسا وهولندا كان اقل من 10 % مقارنة بدول

أوروبا الشرقية وبعض دول جنوب أوروبا كاسبانيا التي بلغ فيها 20 % ، البرتغال16 % ايطاليا 19,8%ومسجلا أعلى نسبة له في أوكرانيا ب 42,2 % سنة 2017 تلتها بيلاروسيا بنسبة 37,5 %.

1-4-2 الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا

يتباين حجم الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية تباينا كبيرا فيما بين المناطق والبلدان بحسب الحالات المدروسة،فهشاشة سوق العمل غير الرسمي وانعدامه في اقتصادها المهيكل سيجعل أي أزمة تواجهها تسبب لها عجزا كبيرا ،كما أن ضعف الاقتصاد غير الرسمي يجعله عاجز عن امتصاص الصدمات التي تأتيه من الخارج لضعف بنية الإنتاج فيه (صغر المؤسسات العاملة فيه، ضعف رأس المال، الوضعية المهنية والاجتماعية الهشة للعمال،عدم قدرته على مزاحمة الرأسمالية وتطوير إنتاجه لدخول سوق التصدير والمنافسة[63] .

جدول رقم 1-6 : الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا

الرقم	الدول	الاقتصاد غير الرسمي النسبة %من الناتج المحلي الإجمالي							
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	الجزائر	26,8	28,6	28,4	28,0	28,6	32 ,4	32,9	32 ,0
2	مصر	30,5	31,3	29,9	30,3	31 ,0	30,3	30,0	30,7
3	المغرب	29,8	29,2	30,6	30,1	29,3	30,4	30,3	29,2
4	ليبيا	27,4	35,8	26,5	29,2	33,7	37 ,0	39,1	37,0
5	تونس	28,5	30,4	30,9	31,5	31 ,2	34,3	35,6	35,6
6	انغولا	39,2	36,9	36,1	36 ,3	35,2	38,8	40,6	39,1
7	بوركينافاسو	31,9	29,6	29,3	30,5	31,4	34,0	34,0	33,1
8	الكامرون	28,6	27,8	28,3	27,7	26,4	28,9	29,3	28,0
9	ساحل العاج	34,6	34,5	34,2	33,2	31,7	33,0	33,6	33,7
10	غانا	35,7	38,5	36,2	31,9	34,3	33,9	33,2	31,8
11	ملاوي	30,6	29,7	32,5	33,2	32,2	33,1	33,9	33,9
12	مالي	34,1	34,8	33,3	32,7	32,2	33,6	33,4	33,1
13	النيجر	34,0	33,7	34,0	33,4	34,1	37,7	38,0	36,7

[63] كمال العروسي "التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي –الليبي (1988-2012) تشخيص وأفاق في ظل عولمة المتخفية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،(2018)، ص145

14	نيجريا	53,2	50,2	49,9	49,7	47,6	51,8	54,9	53,8
15	السنغال	41,1	39,3	38,3	37,6	40,7	43,2	43,3	36,8
16	جنوب إفريقيا	23,7	21,9	23,3	24,1	24,7	26,0	27,3	26,9
17	تنزانيا	51,6	50,0	49,1	47,2	45,4	47,2	47,1	46,9
18	إفريقيا الوسطى	34,7	32,8	32,9	38,8	36,2	35,7	35,9	34,5
19	زمبيا	38,1	35,6	34,7	32,5	34,7	38,3	40,4	39,3
20	الغابون	46,7	42 ,3	44,6	45,7	48,6	52 ,6	53,9	52,2

Source : Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one." (2019).

التفسير:

تعتبر دول إفريقيا من الدول الغنية بالموارد التي لا تدار بشكل جيد وغير عادل مما أدى إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفقا لمنظمة العمل الدولية فلقد بلغ متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي 41 % من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى فكانت أعلى نسبة له في نيجيريا ، الغابون وزامبيا بنسب 53,8% و 52,2% و 46,9% على التوالي لعام 2017.

وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي في دول شمال إفريقيا ففي الجزائر بلغ 32%و مصر 30% ، أما ليبيا ما قبل الحرب فبلغ 31%، وحتى في دول صغيرة كتونس يلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى ما يزيد على 31%، ولقد ساهم التحول الحضري في إفريقيا في توسع هذا القطاع بسبب ارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو الحضري نتيجة الهجرة الريفية وقلة فرص العمل في الاقتصاد الرسمي وزيادة النمو الديمغرافي، غير أن القاسم المشترك بين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي هو عجز حكومات هذه الدول عن تحسين بيئة أعمال من اجل خلق تامين فرص عمل جديدة تكون حافزا للشباب البطال.

1-4-3 الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية :

حسب مركز برامج العمالة الجهوية لأمريكا اللاتينية فلقد قدرت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد غير الرسمي من 30% إلى 60 % من مجموع العمالة الحضرية بمختلف بلدان أمريكا اللاتينية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1-7 : حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أمريكا اللاتينية

الرقم	الدول	الاقتصاد غير الرسمي النسبة %من الناتج المحلي الإجمالي							
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	الأرجنتين	23,3	21,5	22,0	22,2	23,1	22,4	22,3	20,9
2	البرازيل	30 ,8	28,2	29,1	29,3	29,9	33,6	34,6	33,8
3	باراغواي	32,2	31,0	33,0	31,1	30,7	32,6	32,3	31,0
4	البيرو	47,2	44,4	43,6	44,0	45,6	46,9	47,3	45,9
5	غوانتامالا	48 ,2	46,6	46,8	46,7	44,8	43,4	43,3	42,0
6	هايتي	49 ,2	48,4	48,3	47,5	46,7	47,3	47,9	47,2
7	شيلي	15,2	14,1	14,1	14,3	14,8	15,9	16,9	16,8
8	السلفادور	26,4	26,0	26,0	28,1	29,1	34,0	35 ,6	35,1
9	كولومبيا	29,9	25,7	25,2	25,8	26,0	28,6	30,0	29,9
10	بوليفيا	58,1	54,5	36,2	52,0	51 ,1	50,7	58,2	55,8
11	سريلانكا	41,0	38,9	38,3	38,3	37,3	36,9	36,6	35,5
12	سورينام	41,0	38,9	38,3	38,3	37,3	36,9	36,6	35,5
13	فنزويلا	29,3	31,2	29,7	29,7	28,7	33,7	34,8	35,4
14	المكسيك	29,2	27,7	27,7	27,4	26,6	28,0	28 ,8	28,1

Source : Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one." (2019).

التفسير:

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسب الاقتصاد غير الرسمي سجلتها كل من بوليفيا ،هايتي ، البيرو على التوالي بنسب 55,8 %،47,2% ،42,0 % سنة 2017 بينما توسطت نسبته في كل من فنزويلا البرازيل البراغواي ب35,4% و 33,8% أما النسب المنخفضة فكانت من نصيب المكسيك، الأرجنتين و الشيلي على التوالي بنسب 28,1 %، 20,9%، 16,8%. فحال أمريكا اللاتينية حال إفريقيا التي تتميز بانتشار واسع للاقتصاد غير الرسمي بسبب كثرة الأعباء التنظيمية والضريبية وضعف مؤسسات الدولة

لغياب الاستقرار السياسي واكبر مثال عن ذلك فنزويلا التي تعاني من أزمة اقتصادية عميقة مع معدلات تضخم فاقت 13.86 %سنة 2017 وقد أدت تداعيات هذه الأزمة إلى تسريح آلاف العمال الذين أصبح الاقتصاد غير الرسمي ملاذهم الوحيد ، فحسب تقرير البنك الدولي من بين 650 مليون شخص في أمريكا اللاتينية هناك نحو 29 مليون في فقر مدقع ، وقد ارتفعت نسبتهم من 3,9 % في عام 2017 إلى 4,4 % عام .2020

1-4-4 الاقتصاد غير الرسمي في آسيا :

جدول رقم 1-8 : حجم الاقتصاد غير الرسمي في آسيا

الرقم	الدول	الاقتصاد غير الرسمي النسبة %من الناتج المحلي الإجمالي							
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	تركيا	28 ,5	26,2	26,5	25,8	26,2	27,7	29,1	28,6
2	أذربجان	47,5	44,1	43,6	42,4	42,7	48,1	49,8	48,6
3	بنغلادش	31,0	29,1	29,4	28,6	27,6	26,9	26,6	25,9
4	كمبوديا	47,9	47,0	46,3	47,1	46,3	47,4	49,7	40,8
5	ماليزيا	28,7	28,0	28,4	28,4	26,9	29,3	28,8	28,4
6	لبنان	27,2	27,1	27,3	27,6	35,2	38,8	40,6	39,1
7	مينمار	43,8	41,5	41,1	40,8	40,3	41,4	40,0	36,4
8	تايوان	25,7	25,3	25,2	24,7	23,3	23,3	23,2	22,8
9	تايلاند	46,4	44,7	43,7	43,0	44,2	45,0	44,3	41,9
10	باكستان	31,8	30,9	31,2	31,2	30,6	30,6	31,7	30,1
11	قطر	15,8	13,8	13,1	13,5	13,9	16,3	16,8	16,6
12	روسيا	36,7	32,6	32,5	32,5	33,0	37,0	38,4	36,5
13	سنغافورة	10,5	9,7	9,4	9,8	9,6	10,3	10,5	10,2
14	طاجكستان	38,0	37,4	35,3	34,9	34,0	37,0	38,7	40,4
15	الإمارات	25,9	23,1	22,0	21,5	20,8	23,1	22,7	22,1

Source : Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. "Shedding light on the shadow economy: a global database and the interaction with the official one." (2019).

التفسير:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي في الدول الآسيوية هو الآخر في تباين فنلاحظ تصدر كل من أذربيجان ، تايلند ، كمبوديا وطاجاكستان المراتب الأولى بنسب % 48,6، 41.9 %، 40,8 % 40,4 % من الناتج الوطني الإجمالي أما اقل نسبة فكانت من نصيب قطر بنسبة % 16,6.

2 البطالة أسس ومفاهيم

2-1 ماهية البطالة وطرق قياسها :

تعتبر البطالة من أصعب المشكلات التي تؤثر على الدول النامية أو المتقدمة ،فهي ظاهرة معقدة ذات أبعاد اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية تؤثر و تتأثر بظواهر أخرى ، فصعوبة معالجتها في الدول النامية بالخصوص راجع للنظام الاقتصادي السياسي غير مستقر والذي يفتقر في غالب الأحيان لرؤية واضحة لمشاكله .

2-1-1 مفهوم البطالة :

تعرف البطالة على أنها وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه،وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة،ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، ويعرفها كل من "محمود حسن الوادي و كاظم جاسم العيساوي" على أنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم الرغبة والمقدرة على القيام به[64]

تعريف المكتب الدولي للعمل:فالتعريف الدولي لمصطلح البطالة والموافق عليه أثناء المؤتمر الدولي الثامن لإحصائيات العمل ،، يرى أن العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين لا يتجاوز سنهم حدا معينا ويجدون أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين داخل أحد الفئات التالية:

[64] محمود حسن الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ،" الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي "، ط1، دار المسيرة ،عمان ،(2017) ، ص163

- العمال المستفيدين من العمل و الذين بلغ عقد عملهم نهايته أو أنه تعرض لتعليق مؤقت وتكون هذه الفئة في بحث عن عمل مقابل مكافئة، بالإضافة إلى الأفراد القادرين على العمل ما لم يتعرضوا إلى مرض مزمن خلال الفترة القياسية وهم بصدد البحث عن عمل مقابل مكافئة، كما أنهم لم يعملوا من قبل أو أن العمل الذي قاموا به لم يكن مأجورا أو أنهم توقفوا عن العمل لمدة معينة
- الأفراد المعاقبين بالطرد من عملهم دون تعويض و لمدة غير محددة؛ وبهذا فان الأفراد الذين لا يمكن إدراجهم ضمن فئة البطالين هم هؤلاء الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية :

الأفراد الذين يعملون لحساب عائلاتهم دون مقابل وتوقفوا عن العمل ولا يبحثون عن عمل مقابل مكافئة، ناهيك عن هؤلاء الذين لديهم النية في إنشاء شركة أو مستثمرة فلاحية لحسابهم الخاص ولم ينجزوه بعد كما أنهم لا يبحثون عن عمال بمقابل [65].

5–**تعريف الديوان الوطني للإحصاء(ONS)** يعتبر البطال كل شخص توفرت فيه الميزات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل " بين 16 سنة إلى 50 سنة "
- أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.
- أ ن يكون في حالة بحث عن عمل و قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور عليه.
- أن يكون في تمام الاستعداد للعمل و أن يكون مؤهلها لذلك.

تعريف المنظمة الدولية للعمل فقد عرفت البطال على انه ذلك شخص قادر على العمل ويرغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة البحث عليه لكن دون جدوى

وترى المنظمة الدولية انه يمكن تصنيف السكان الى أربعة أصناف: العاملون ،العاطلون ،غير النشاطين، السكان دون سن 15. فاصطلاح العاطل عن العمل لا يطلق على كل شخص لا يعمل أو يشارك في النشاط الاقتصادي بل هو الشخص الذي ليس له وظيفة ولكنه يبحث عنها بجدية ،أما الموظفون

[65] Bureau International du Travail. "La normalisation du travail," Nouvelle série 53, Genève,(1953), PP 48-49

فهم الأشخاص الذين يتمتعون بوظيفة مقابل اجر معين، وعليه فالقوى العاملة labor force تتكون من فئة العاطلين والموظفين .

القوى العاملة = العاطلون + الموظفون

6- مفاهيم أساسية : عند دراستنا لمفهوم البطالة لابد من التعرف على العديد المصطلحات المرتبطة بالموضوع ،كونها عناصر لتفسير البطالة ،نستعرضها كما يلي

مفهوم العمل :

هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبدله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة ،مقابل دخل يتلائم والجهد المبذول ،وهذا الدخل ينفقه الإنسان بدوره لتلبية حاجاته المتنامية باستمرار[66]

مفهوم الشغل :

هو كل جهد فكري او جسماني يبذله العامل لقاء اجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي فالشغل مفهوم مرتبط بالأجر سواء تعلق الأمر بممارسة نشاط ماجو راو شغل منصب معين

مفهوم قوة العمل :

يشير إلى أولئك الأشخاص القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل ،ويبلغ أعمارهم خمسة عشر سنة فأكثر ذكورا أو إناثا ،سواء أكانوا ضمن المشتغلين أو المتعطلين [67]

مفهوم سوق العمل :

يعرفه كودمان Godman بأنه هو المكان الذي تبحث فيه المؤسسات عن العمال[68]،فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى ،والسلعة محل البيع هنا هي خدمات العمل التي يعرضها العمال وتكلفة شراء هاته الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى لعمال .

[66] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ،البطالة واشكالية الشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية opu ،الجزائر ،ص 15

[67] محمد عبد الله البكر ،" اثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع – دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية" - مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 32،عدد 02،جامعة الكويت ،2004،ص ص 268- 269 .

مفهوم التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

توجد العديد من المفاهيم التي تش رح معنى التوظيف الكامل وذلك بوجهات نظر مختلفة تتعلق بانتماءات المدارس الفكرية وفرضياتها من هاته المفاهيم نجد :

هي حالة التوازن في سوق العمل أي أن الطلب العمل وعرضه متساويان ،والتوظيف الكامل هو حالة استغلال كامل للقوى العاملة ؛والتوظيف الكامل في الفكر الكلاسيكي يعني أن معدل البطالة يساوي صفر ؛أي كل من يريد العمل سيجد مكانته في سوق العمل ولكن تحت الأجر الحقيقي للتوازن المحدد في السوق ؛فالتوظيف الكامل طبقا للتعريف الكلاسيكي والكنزي يعني عدم وجود بطالة إجبارية [69]

أما الاقتصادي WIilliam beveridge في كتابه الاستخدام الكامل في مجتمع حر يعرف الاستخدام الكامل بأنه حالة من الأوضاع التي تكون فيها الشواغر التي لم تملا لا تقل كثيرا عن عدد الأفراد العاطلين ،أي أن عدد الوظائف الشاغرة تزيد عن عدد الأفراد العاطلين

فحالة التشغيل الكامل, تعني توافر فرص العمل لكل راغب فيها أو توافر بدائل من فرص العمل ؛أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل[70] ،والبطالة الموجودة في هذه الحالة هي بطالة إرادية ؛التوظيف الكامل في مفهوم انعدام البطالة وبلوغها مستوى مساو للصفر ، الكينزية هو الحالة التي يكون فيها معدل البطالة طبيعي الموافق لحالة التوازن وفق الفرضيات الكينزية

يمكن القول انه عند مستوى التوظيف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدلي البطالة الاحتكاكية والهيكلية أي ما يسمى معدل البطالة الطبيعي ، فحالة الاستخدام الكامل (التوظيف الكامل) لا تعني انعدام البطالة وبلوغها مستوى الصفر ،بل تعني انخفاض معدلات البطالة لمستوى منخفض جدا كونها ظاهرة موجودة في أي اقتصاد وبنسب مختلفة تفرضها طبيعة البطالة الاحتكاكية و والهيكلية ،أي بقاء نسبة ولو هامشية من البطالة في أي اقتصاد

---

[68] ضياء مجيد الموسوي ،"سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007، ص11 .

[69] نعمة الله نجيب ابراهيم ،"نظرية اقتصاد العمل " ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،2001-2002 ،ص 196

[70] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي – الاقتصاد الكلي " ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ،2005 ،الجزائر ،ص12

هيكل السكان :

يستمد سوق العمل مدخلاته التي تشكل الطاقة العمالية من المجتمع الذي ينتمي إليه حيث التعرف على هيكل وبنية السكان أمر في غاية الأهمية من اجل تحديد حجم البطالة بدقة إذ ينقسم عدد السكان بدولة ما إلى سكان غير نشطين (PNA) يمثلون السكان خارج القوى العاملة وسكان نشطين (PA) يمثلون القوى العاملة .

أولا السكان غير النشطين

السكان غير النشطين هم الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل ولا تستطيع وليست جاهزة لشغل منصب عمل ،وتشمل كل من

- ✓ الأطفال التي تقل أعمارهم عن 15 سنة الطين لا يسمح لهم القانون بالعمل .
- ✓ الأشخاص الذين ينتظرون العودة الى وظائفهم التي تم إيقافهم عنها لأي سبب من الأسباب بصفة مؤقتة .
- ✓ النساء الماكثات بالبيت .
- ✓ المتقاعدون والعاجزون عن العمل
- ✓ البطالون الذين لا يبادرون في البحث عن عمل

السكان النشطون

يمكن قياس معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن ،غير أن هذا المعدل لا يقدم حجم النشاط الحقيقي بإدراج أفراده غير المسموح لهم قانونا بالعمل فنلجأ إلى مقياس معدل النشاط الصافي كما توضحه المعادلة الآتية :

$$TA=PA/PAT$$

حيثTA : معدل النشاط

PAT :مجموع السكان في سن العمل

PA: السكان النشطون

السكان النشطون يمثلون مجموع الطبقة العاملة بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل وهم يبحثون عنه بشكل مستمر يمكن توضيح ذلك فيما يلي :

1-العمال المشتغلون :

هم الأشخاص الذين صرحوا خلال عملية المسح أنهم حاجزون لمناصب عمل مهما كان جنسهم وسنهم اكبر من 15 سنة أي يزاولون عمل مقابل اجر ولو لساعة خلال الفترة المرجعية

2-السكان البطالون :

السكان البطالون أو العاطلون هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم مل يشتغلوا ولو لساعة خلال الفترة المرجعية، رغم رغبتهم في العمل والتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب عمل، و تتكون هذه الفئة من نوعين من البطالين .

العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا ثم عادوا إلى البطالة ليدخلوا في عداد البطالين بسبب تسريح أو استقالة أو انتهاء المدة العقد . . . الخ

- .العاطلون عن العمل الذين مل سبق هلم أن اشتغلوا وذلك إما أنهم ا فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن، أو أنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل .من خلال الشكل التالي يمكن شرح مكانة الفئة البطالة ضمن هيكل السكان

الشكل رقم 1-5 : السكان في سن العمل وتصنيفهم

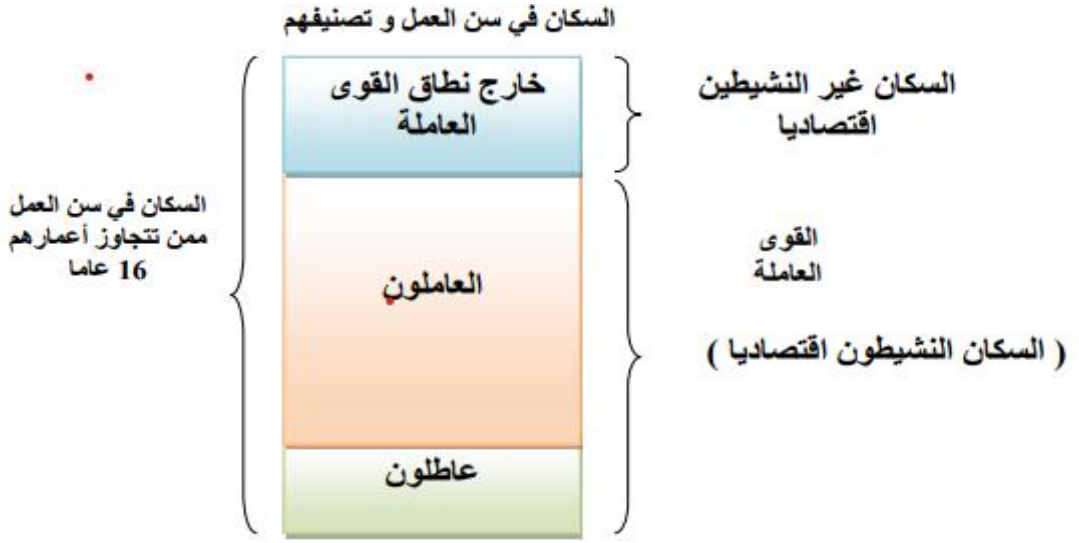

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على دراسة بلعربي عبد القادر'الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي 2009.

2-1-2 قياس البطالة:

أول من تطرق لقياس معدل البطالة هو المجلس الأعلى بالعمل بفرنسا سنة 1895 حيث قام بإجراء دراسة شاملة حول مشكل البطالة تضمن دراسة إحصائية متعلقة بالبطالة وتقدير التكاليف اللازمة لإدارة صندوق رسمي لتامين ضد البطالة، وفي عام 1919 تأسست منظمة العمل الدولية ilo وتم تحديد معايير البطالة سنة 1925 المتمثلة في عدد العمال المؤمنين ضد البطالة و الاشخاض الذين يتلقون إعانة، أما في سنة 1974 انعقد المؤتمر السادس لإحصائيات العمل ilo حيث تم قياس العمالة والبطالة بناءا على إطار قوة العمل ومنذ ذلك التاريخ أدخلت بعض التعديلات على المعايير الدولية واستمرت حتى 1982 ويتعين علينا أن نميز بين مقياسين للبطالة الرسمي والعلمي.

أ - المقياس الرسمي للبطالة :

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية بنسبة قوة العمل غير الموظفة أي مجموع عدد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة ويعطي بالعلاقة التالية[71] :

[71] International Labor Organization," quick guide on interpreting the unemployment rate" ,first published ,Geneva,(**2019**), p 06.

معدل البطالة = (إجمالي عدد العاطلين عن العمل / إجمالي عدد السكان النشطين) *100

ب-المقياس العلمي للبطالة :

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% [72]

فان قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي =0,95 من قوة العمل الكلية ليصبح معدل البطالة = 1- الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة أما حجم البطالة = معدل البطالة مضروب في قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

2-2 أنواع البطالة :

أولا البطالة الإجبارية :تعني حالة وجود شخص قادر على العمل ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد لكنه لا يجده حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختيار هنا يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من البطالة [73] وذلك وفقا للأسباب المؤدية لكل منها وهي :

أ-البطالة الاحتكاكية :هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل ناجمة عن تغيير الوظيفة فيترك العامل وظيفته ليلتحق إلى وظيفة أخرى وينتج هذا النوع من البطالة نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال أو بسبب التطور التكنولوجي والرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل علمي أو الرغبة في الانتقال إلى مكان آخر ، ومن أسبابها الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح وصعوبة التكييف الوظيفي الناتج عن تقسيم العمل والتخصيص الدقيق له

[72]محمود فوزي أبو سعود ،علي عبد الوهاب نجا ،عفاف عبد العزيز عايد ،أسامة احمد الفيل ،" مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى القانونية مكتبة الوفاء القانونية،جامعة الإسكندرية ،(2014) ، ص262

[73] محمد الليثي،" التنمية الاقتصادية "،الناشر قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ،ص 262-264

ناهيك عن التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار ولهذا وجب توفير المعلومات الكاملة من خلال بنوك المعلومات للأفراد [74] .

ب-البطالة الهيكلية : تنجم عن التغيرات الديناميكية للاقتصاد بحيث تزداد كثافة رأس المال في التكنولوجيا المستخدمة على حساب كثافة العمالة. بسبب إحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال أو بسبب عدم توافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العملوللحد من هذا النوع من البطالة وجب مرافقة العاطلين برفع مستويات مهاراتهم الشخصية من خلال الدورات المتخصصة والتدريب المستمر بغرض اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة التي تتواءم وطبيعة التغيرات التكنولوجية في أساليب الإنتاج.

ج-**البطالة الدورية** : تنجم عن دورة الأعمال أو تقلبات النشاط الاقتصادي أي عدم قدرة الطلب الكلي على خلق وظائف جديدة نتيجة حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات، ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج يدفع المنتجين إلى الاستغناء عن جزء من قوة العمل المستخدمة لينخفض التوظيف وتزداد معدلات البطالة في قطاعي الصناعة والزراعة وتتأثر العمالة ذات المهارات الأقل أكثر من العمالة الماهرة، وللقضاء على هذا النوع من البطالة وجب التدخل القوي للدولة لإعادة التوازن في الاقتصاد من خلال إتباع سياسة اقتصادية توسعية بتشجيع الاستثمار والتصدير والإنفاق الحكومي مع تحفيز المنتجين عن طريق خفض الضرائب والواردات[75].

د-البطالة الموسمية: هي انخفاض الطلب في فترات محددة وفي قطاعات معينة مثل البطالة الموسمية في الخدمات السياحية والزراعة ولمعالجة هذا النوع من البطالة وجب تدريب العمال في الأنشطة الموسمية على أكثر من مهنة وذلك لضمان تشغيلهم طيلة أيام السنة .

[74] بلعربي عبد القادر ،بن عبو حسيبة ،"محددات البطالة في الجزائر"،دفاتر،المجلد 16،العدد 2 ،(2020)

[75] فليح حسن خلف ،" الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،(2007) ،ص335

هـ-البطالة المقنعة: تنشا في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة تتقاضى أجرا ولا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لا ينخفض [76] وعليه وجب اعتماد معيار الحاجة الحقيقية للقوى العاملة وربط الأجر بالعائد وتأهيل العمالة الفائضة للعمل في أعمال أخرى وعادة ما نجد هذه البطالة في الدول ذات التضخم السكاني والأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لاعتبارات اجتماعية وسياسية .

و-البطالة السلوكية: وهي امتناع بعض العاطلين عن العمل من الالتحاق بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة.

ر-البطالة الناتجة عن العمالة المستوردة: وهي بطالة ناتجة عن وفود عمالة من خارج الدولة هربا من البطالة في بلادهم ومزاحمتهم للعمال المحليين وخاصة أنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يقبله العمال المحليين.

ثانيا البطالة الاختيارية : يعرف هذا النوع بالبطالة الإرادية أو الطوعية وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره ، رغم قدرته على العمل ووجود فرصة متاحة أمامه إلا أن قرار التوقف عن العمل كان اختياريا لم يجبره عليه صاحب العمل وفي غالب الأحيان يكون هناك مصدر أخر للدخل .

3-2 النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

إن اختلاف أفكار ومذاهب المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن أدى إلى تعدد تفسيرات البطالة في الفكر الاقتصادي حيث يوجد تباين واضح بين مختلف النظريات الاقتصادية التي سنعكف على تحليلها:

[76] خالد وصفي الوزني واحمد حسين الرفاعي ،" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق "،الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،(2002)، ص 258

1-3-2 النظرية الكلاسيكية:

تأسست على يد مجموعة صغيرة من رواد النظريات أمثال"**أدم سميث**"(1723-1790) و"**دافيد ريكاردو**"(1772-1823) **و"جون ستيوارت ميل**"(1806-1873) اللذين يمثلون جوهر النظرية، ويليهم الفرنسي "**جون باتيست ساي**"(1767-1832) [77]المعروف بقانون المنافذ، ليليه البريطاني "**توماس روبارت مالتوس**" (1766-1834) من خلال نظريته المعروفة بالسكان و التي ألهمته انتقاد كل سياسة هادفة إلى مساعدة البطالين.

ففي مدة وجيزة لا تتعدى العقدين استطاعت هذه النظرية خلق قطب للمناظرات الاقتصادية، مناظرات لا زالت حديث الساعة، تنطلق من اقتصاد السوق و شروط عمله مرورا بالقوانين التي تضبطه مع التساؤل عن دور الدولة في الحيز الاقتصادي و الاجتماعي إلى غير ذلك من المواضيع، ولعل موضوع البطالة واحد من المواضيع التي تطرقت إليها المدرسة الكلاسيكية محاولة إعطاء تفسير مقنع لها. فهي ذات تحليل ديناميكي يرى في سوق العمل ديناميكية خاصة يتبث مستويات الأجور ومستوى الناتج الوطني، بحيث أن توازنه لا يتم إلا من خلال الاستخدام الأمثل لليد عاملة، مع توفر شرط المنافسة الكاملة بين أصحاب المشاريع (رؤوس الأموال) والعمال (قوة العمل)، وإذا حدث وأن بقيت بطالة داخل هذا السوق فإنها لا تكون إلاّ بطالة اختيارية. فالكلاسيك يستبعدون فكرة البطالة الإجبارية[78] وأنه بامكان العاطل اجاد وظيفة، وباعتباره شخصا عقلانيا فقد يرفض هذه الوظيفة بمجرّد اقتناعه أنّها لا تناسبه سواء من حيث العائد أو من حيث ملئها لوقت الفراغ، ولهذا نجد النظرية تقر بالبطالة الاختيارية نافية وجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها الفرد أو جزء من قوة العمل على البقاء عاطلا، كما ترى أن التشغيل الكامل ما هو إلا نتيجة حتمية للنظام الاقتصادي وتحث تأثير ميكانيزمات المنافسة الكاملة ونتيجة لمرونة الأسعار فان هذا الأخير سيكون أمام حالتين؛ إما التراجع بتراجع الطلب أمام العرض أو الزيادة في حالة حدوث العكس،

[77] Alternatives Economiques N°: 209, décembre (2002).

[78] - DELAS Jean Pierre, "Economie Contemporaine, Faits- Concepts, Théories " Volume 2, ED : Ellipses, Paris, (1991) PP : 35-38.

فحسب الكلاسيك الأجر هنا ما هو إلا سعر للعمل و إذا كان عدد الوظائف غير كاف لتوظيف كل العاملين فانا هذا يضعنا أمام حالة فائض العرض (العمل)، ومن هذا المنطلق فلا بدّ للأسعار(الأجور) أن تتراجع وإذا كان هناك عدد كبير من الأفراد أمام قلة مناصب العمل المقترحة فان الأجور ستنخفض و فائض العمالة سيختفي ليقصي معه مسألة البطالة التي أثبت وجودها، فالكلاسيك يعتبرون أن الأجور تلعب دور متغيرة في سوق العمل.

من هذا المنطلق نجد أن الاتجاه اللبيرالي يرى في البطالة ظاهرة إرادية وخارجية، و بقي هذا المنطق مسيطرا إلى غاية 1929، و ما يمكن استنتاجه من هذا التصوّر النظري هو أن التبصرة الكلاسيكية مرّت بمنظورين:

القسم الأول: من المنظور الجزئي

تشير نظرية الاقتصاد الجزئي إلى انه في ظل المنافسة يميل المشروع إلى توظيف ذلك القدر من العمال حتى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي مع التكلفة الحدية للعمل، أما بالنسبة لجانب الطلب على العمل فانه دالة في الأجر الحقيقي ووفقا لقانون تناقص الغلة فان الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظيف، هذه الزيادة تتطلب زيادة في الأجر الحقيقي و من العرض و الطلب يتكون سوق العمل ويتحدد أجر العمل التوازني الحقيقي الذي يستقر عنده سوق العمل من خلال تعادل العرض و الطلب، وعند هذا الثمن يتحدد المستوى التوازني للتوظيف، وبافتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني فسيعكس فائضا في عرض العمل ويؤدي إلى تراجع الأجر الحقيقي و بالتالي تمدد الطلب إلى درجة يستوعب فيها كل هذا الفائض. وباعتبار أن مستوى التوظيف التوازني لم يكن عند مستوى التشغيل الكامل[79] فهذا يدل على أن هناك قوى عاملة ترغب في العمل بحيث أن توظيفها يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل و لا يبقى على المنتجين سوى توظيفها عند مستوى أجر حقيقي أدنى من هذا الأجر الذي ينطوي عليه فائض في الطلب الذي يدفع بالأجر الحقيقي نحو الارتفاع، و تستمر

[79] HUGONNIER Bernard," le plein emploi retrouvé ", ED : Economic,(1996) PP : 63-65.

الأوضاع على حالها إلى أن يتحدد المستوى التوازني للتوظيف و إذا وجدت عند هذا المستوى بطالة فإنها لا تكون إلا اختيارية، و سببها إبراز الرغبة في عدم العمل بمستويات الأجر السائدة.

القسم الثاني: من المنظور الكلي

فالتصور الكلاسيكي من المنظور الكلي يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل و يتحقق ذلك من خلال مستوى توازني لدخل أقل، هذا المستوى الذي لا يتحقق إلا من خلال التوظيف الكامل، مما يعني أن هناك فائض في سوق العمل يستلزم دفع أجور و تكاليف و أسعار، أسعار متجهة نحو الانخفاض، وهذا نفسه ما ينطوي على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاض في سعر الفائدة وزيادة في الاستثمار والتوظيف والدخل، ونتيجة لذلك فعند مستوى الدخل و سعر الفائدة يتحقق الوضع التوازني النهائي وبهذا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا[80]، و من بين أبرز الاقتصاديين الذين احتفظوا بلبّ الفكرة فيما يتعلّق بتحليل البطالة "**آدم سميت**"، " **دافيد ريكاردوا** " و "**ساي**"...

1-" آدم سميتAdam Smith":(1723- 1790): (جامعة: قلاسكو- أكسفورد):

يرى هذا الاقتصادي من خلال كتابه المعنون بالبحث عن الطبيعة وأسباب ثراء الأمم سنة 1776 أن سوق العمل قادر على خلق ثراء من شأنه تقليل نسبة البطالة بشكل دائم ومستمر إن كان الاقتصاد منتعشا الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في قدرات التشغيل، كما يرى "**سميث**" أن الاستثمار يؤدي إلى الرخاء و دفع عجلة النمو الاقتصادي مما يساهم في خلق مناصب التشغيل[81] فهو يعتبر أنه:" في حالة الرخاء تزداد الثروة فترتفع الأجور مما يحفز العامل على رفع إنتاجية عمله فيزداد الفائض الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي، في حين أن الأجور العادية تؤدي إلى تزايد عدد السكان و بالتالي ارتفاع حجم الطلب على العمل".

[80] معهد البحوث العربية ،مجموعة بحثية ،البطالة في الوطن العربي ،ص27،28.

[81] SAUVY Alfred , " la machine et le chomage", ED : Dunod, (1996) PP : 18-20.

2- " دافيد ريكاردوا David Recardo "(1772-1823):

إن النظرية الكلاسيكية لم تكن تتصور أبدا وجود بطالة مكثفة طويلة الأجل كحل محتمل وممكن لمعالجة أزمة السوق، فكل تصوراتها جاءت محمولة و متعلقة بتأثيرات التقدم التقني على مستويات العمل، وعلى حدّ اعتبار كثير من المحللين و المنتقدين لأفكار "**ريكاردوا**" خاصة أطروحته المتعلّقة بالتكامل أو بالتعويض، فانّ هذا الأخير،لا يستبعد فكرة حدوث بطالة على المدى الطويل، بل و أنه يراها ممكنة ومن خلال أطروحته دائما نجده يعتقد أنه بقدر ما يساهم التقدم التقني في التقليل من مناصب الشغل، بقدر ما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة أي المزيد من الأداء الذهني على حساب الأداء العضلي، وكلما زاد التقدم التقني تحسنا، تحسنت الأجور والقدرات الشرائية التي من شأنها تحفيز ظهور حاجيات جديدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان"**ريكاردوا**" اهتم أيضا بالأجور معتبرا أن الأجر المرتفع يشجع على نمو السكان و ازدياد عددهم وبهذا يزداد عدد العمال مما يتسبب في تراجع الأجور عن المستوى الطبيعي، لهذا نجده يميز بين الأجر الطبيعي والأجر الجاري، فالأول هو أجر معيشي يسمح بتجديد قوة العمل أما الثاني فهو يتحدد من خلال عرض و طلب العمل، وعند التقائهما في فترة التوازن يصبح الأجر الجاري أقل من الأجر الطبيعي و هو ما يتناسب مع فترة البطالة العالية، و بالفعل ففي الفترات السابقة فان العمال و بسبب كثرتهم أجبروا على قبول أجر منخفض وهو أجر كان لا بدّ منه لبلوغ حالة التوظيف الكامل.

3-"جون باتيست سايJean-Baptiste Say(1767-1832):بحكم انتمائه إلى المذهب الكلاسيكي جسد موقفه من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم: قانون "**ساي**"، ومفاده أن العرض يخلق الطلب المساوي له و من تم فان أي عرض لقوة العمل لا بد أن يقابله طلب مساو له وفقا لمبدأ التوازن في سوق

تسوده المنافسة الكاملة([82]، فذاتية "**ساي**" تقودنا إلى نتيجة حتمية، ألا وهي: أن السلع تبادل تبعا لأسعارها النسبية، الاختيارية وتبعا للنقد بحد ذاته، تجعل من مستوى الأسعار

المطلقة مستوى غير محدد لتوقفه على كمية النقد الموجودة في التداول[83] ، كما أن الوحدة النقدية في هذه الحالة تكون غير محددة، إذا فأهمية هذا القانون تكمن في عدم انخفاض الطلب الكلي من العرض الكلي أي عدم وجود بطالة اختيارية، بمعنى آخر فان هذه النظرية استندت على قانون المنافذ كأساس لها وحسب هذه الحالة فمستوى التشغيل(الإنتاج) لا يتوقف على الطلب بل على الموارد الطبيعية و اليد عاملة و حجم المدخرات.

سوق العمل عند الكلاسيك :كما سبقت إليه الإشارة فان النظرية الكلاسيكية ترتكز في موضوع العمالة والاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للطلب على العمالة والقوى المحددة للعرض وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل الديناميكي الذي يحدد المستوى التوازني للإنتاج ومن ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال دالة الإنتاج التي اهتم بها الكلاسيكيون وعلاقتها بالعناصر الأخرى بما فيها عنصر العمل حيث في الفترة القصيرة تكون كل العناصر ثابتة بما فيها رأس المال ،التكنولوجيا ،عدد السكان إلا عنصر العمل الذي يعتبر متغير مع إهمال الظواهر النقدية لأنهم يعتبرون النقود حيادية وعليه تصبح دالة الإنتاج الحقيقي **Y=f(N)**

الشكل رقم 1-6 : دالة الإنتاج عند الكلاسيك

[82] معهد البحوث العربية ،مجموعة بحثية ،البطالة في الوطن العربي ،ص29

[83] بن اشنهو عبد اللطيف ،"مدخل إلى الاقتصاد السياسي "،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،(1991)،ص 403.

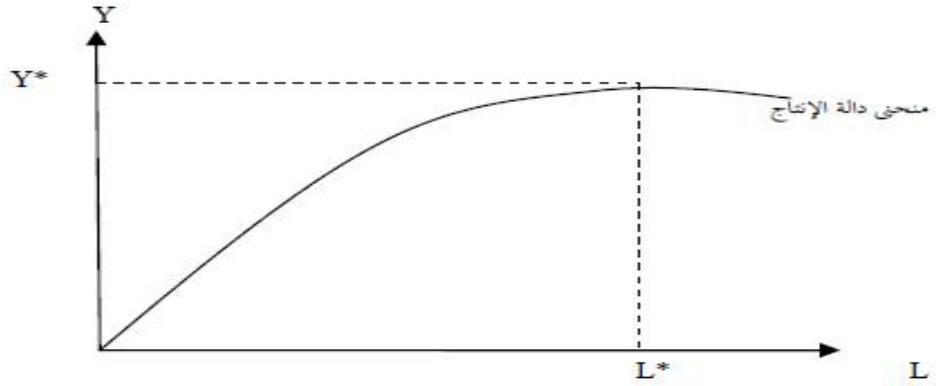

المصدر:علي عبد الوهاب نجا، البطالة واثر برنامج الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005ص 26-27.

الطلب على العمل :يكون من طرف المؤسسات(أرباب العمل) فكلما كانت الأجور الحقيقية منخفضة زاد طلب المؤسسات على اليد العاملة والعكس صحيح في حالة ارتفاع الأجور الحقيقية، مما يجعل الطلب على العمل عند الكلاسيك ذو علاقة عكسية مع الأجر الحقيقي، ويقول" samuelson " أن الطلب على العمل يظهر كدالة لمعدل الأجر الحقيقي أي طلب العمل من طرف المؤسسة يرتفع عندما ينخفض الأجر الحقيقي[84](Aain، 1993).، أنظر دالة الطلب على العمل : من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 1-7 : دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

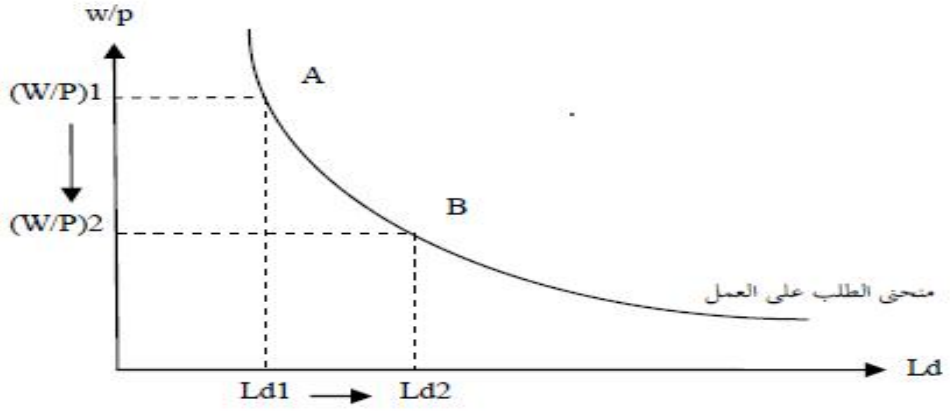

المصدر:علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، الصفحة نفسها.

L_d : الطلب على اليد العاملة، W: الأجر الاسمي(النقدي)، P : المستوى العام للأسعار

[84] Alain Samuelson, " les grands courants de la pensée économique " GD.OPU ,(1993), P253

من المنحنى البياني أعلاه، نلاحظ أن الطلب على اليد العاملة ماهو إلا منحنى الطلب على أي سلعة وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال l_d وسعرها w/p أي معدل الأجر الحقيقي للعمل أو ساعات العمل، فالبرهان الكلاسيكي يستند في الواقع على سلوك الفرد في ظل المنافسة الكاملة إذ أن هذا المستخدم يكون هدفه الأساسي تحقيق الحد الأقصى من الربح ولبلوغ هذا الهدف فانه يزيد إنتاجه إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة هذا الإنتاج فصاحب المؤسسة الإنتاجية من وجهة الاستخدام الكامل يستعمل عمالا إضافيين إلى حد بلوغ نقطة التوازن بين قيمة الناتج الحدي للعمل وتكلفته الحدية:

$$f'(L) = W/P \quad \text{أي} \quad f'(L) * P = W$$

فبالنسبة إلى الكلاسيك فان تخفيض الأجر الحقيقي هو الحل الوحيد إلى زيادة الطلب على العمل ويمكن الوصول إليه إما بارتفاع مستوى العام للأسعار P مع بقاء الأجر الاسمي W ثابت مما يؤدي إلى انخفاض W/P وعند انخفاض الأجر الحقيقي يقوم المستخدم بزيادة الطلب على اليد العاملة .

عرض العمل : عرض العمل هو عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية محددة ، ويفترض الكلاسيك أن العمال لا يتأثرون بالوهم النقدي لأنهم يملكون القدرة على التفرقة بين القيمة الاسمية للنقود وقيمتها الحقيقية، فاختيارهم يتأثر بالأجر الحقيقي وليس بالاسمي وعليه كلما ارتفع الأجر الحقيقي يحفز الأفراد على زيادة عرض قوة عملهم فعرض العمل له علاقة طردية بالأجر الحقيقي .

الشكل رقم 1-8 : دالة عرض العمل عند الكلاسيك

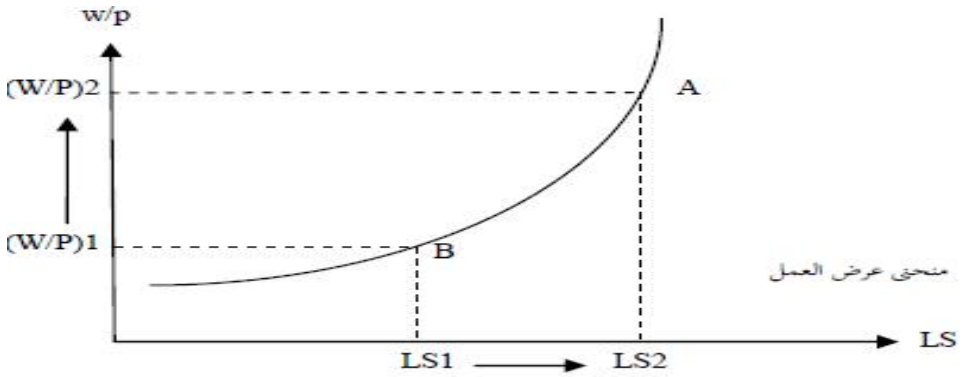

المصدر : علي عبد الوهاب نجا،مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

الشكل رقم 1-9 : توازن سوق العمل عند الكلاسيك

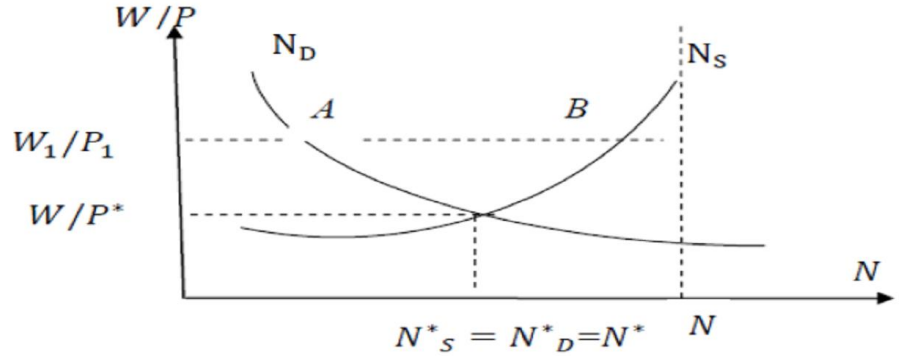

Source :Gilbert .A.F "Introduction a la macro-economie contemporaine " Economica Paris 2005 p103

لقد رفض الكلاسيك فكرة البطالة الإجبارية لوجود المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى والأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وتفسير البطالة حسبهم يعود إلى طلب بعض العمال لأجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.[85] أو نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى[86] وهي متمثلة في المسافة .N - *N في الشكل البياني رقم 1-9 وتمثل عدد الأفراد القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند المستوى الأجر التوازني*W/P[87] ، أما في حالة حدوث اختلال في سوق

[85] Le Guirriec-Milner, Gaëlle, "L' essentiel des mécanismes de l'économie " , 4 émié édition ,Lextenso édition ,Paris ,(2015),p42 .

[86] Fève .p et Ortega .j " Macroéconomie :Approche pratique contemporaine " , Dunod, Paris ,(2004), P72.

[87] مصطفى يوسف كامل ، " الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات " ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان (2014)، ص 231-232 .

العمل فان قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده بصفة آلية عند مستوى التشغيل الكامل في ظل مرونة الأجور لان كل العمال سيقبلون بالأجر الحقيقي التوازني[88].

2-3-4 النظرية النيوكلاسيكية :

تعرف بالمدرسة التقليدية الحرة أو المدرسة الحديثة ولقد جاءت أفكار هذه المدرسة نتيجة الصراع الفكري الذي شهدته القارة الأوروبية إبان الثروة الصناعية، وكون الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للفكر الكلاسيكي المنتقد للتدخل الحكومي في القطاع العام فلقد نادى رواد هذه المدرسة بالحرية الاقتصادية معتبرين تدخل الدولة إعاقة صريحة لآلية عمل السوق، لهذا نجدهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا لقانون "**ساي** للأسواق " بدلالة تيارات الدخل والإنفاق، فهم يرون أن الفرد يقوم بالادخار والإنفاق في نفس الوقت **كون أنه** ينفق جزءا من دخله ويدخر الجزء الآخر منه[89]،وبما أن منطق توقع حدوث انكسار في تدفق تيار الدخل مستبعد فكل عرض إذا يخلق طلبه الخاص به.

كم اعتمد التحليل الكلاسيكي على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة ارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل ، ويرتكز هذا التحليل على بعض لفرضيات المستمدة من شروط المنافسة الكاملة للسوق الحرة ومن أهمها :

تجانس وحدات العمل،حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في طلب وعرض العمل مثل بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام.[90].

[88] Haddar. Mohamed , "Macroéconomie", 2 éme edition ,Centre de publication universitaire, Tunisie, ,(2006), P247

[89] محفوظ مراد " الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة دراسة حالة الجزائر " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3 ، (2013)،ص 161 .

[90] وديع طوروس ،" الاقتصاد الكلي "، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،(2010)، ص205 .

ومع هذا قد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي) غير أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أو في أسواق الخدمات ،عوامل الإنتاج التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق كفيلة لتصحيح هذا الاختلال بما فيها اختلال سوق العمل

الشكل رقم 1-12: نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيو كلاسيكية

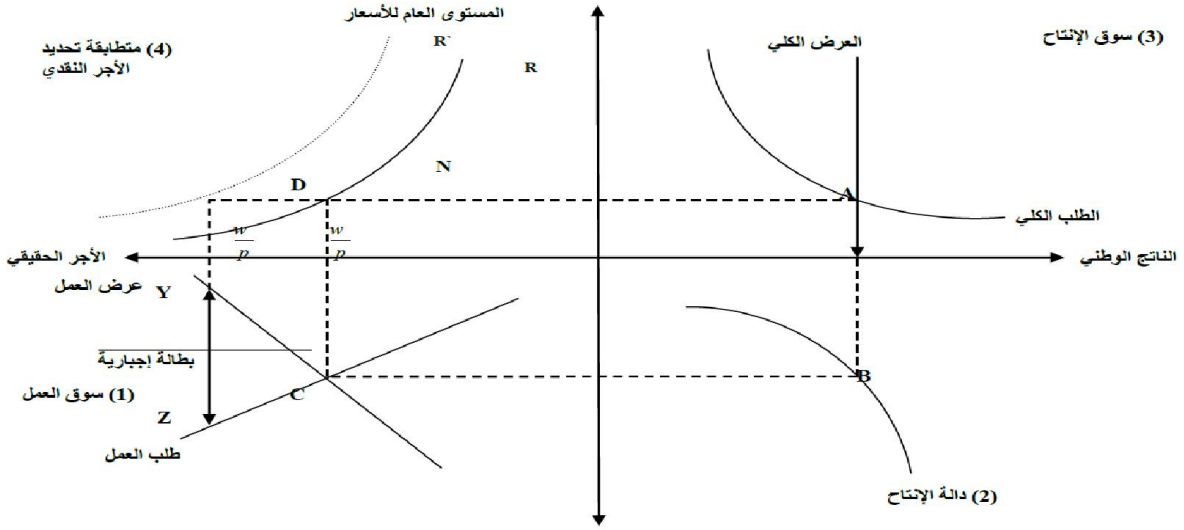

المصدر : علي عبد الوهاب نجا،البطالة واثر برنامج الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005ص 26-27.

التفسير:

حسب المنحنى البياني فالبطالة تحدث في حالة الاختلال التوازني DCBA بسبب زيادة الأجر النقدي وتحوله من Rإلى 'R مما ينجم عليه زيادة الأجر الحقيقي من W/Pإلى W_1/P ومن ثم حدوث بطالة إجبارية تقدر بالمسافة YZ، غير أن مرونة الأجور تؤدي إلى انخفاض الأجر تدريجيا إلى أن يعود سوق العمل إلى توازنه الأصلي عند النقطة C مرة أخرى لتختفي البطالة الإجبارية في الأجل الطويل نتيجة مرونة الأجور والأسعار[91].

2-3-2 النظرية الكينزية :

[91] محمود فوزي أبو سعود ، مرجع سابق ، ص162 .

مباشرة عقب أزمة الكساد الكبير سنة 1929-1933 انطلقت هذه النظرية التي كانت نقطة تحول وإعادة النظر في النظرية الكلاسيكية، حيث رفض كينز الفرضيات الكلاسيكية التي ترى أن المجتمعات يسودها حالة من التوظيف الكامل عند وجود التوازن الكلي، فان"**كينز**" مباشرة بعد نشره لكتاب"النظرية العامة" سنة 1936 (1966,KEYNES) اقترح صيغ جديدة مختلفة عن الصيغ السابقة تدور أقطابها على محور أساسه اقتصاد السوق اللامركزي، المجرّد والمفتقر إلى ميكانيزمات ضبط قوية تمكنه من بلوغ التشغيل الكامل وبشكل منسق ومنسجم، آخذا بذلك التعريف الكلاسيكي الخاص بالبطالة، مدرجا عليه بعض

التعديلات الخاصة بالعرض و الطلب على الشغل، لهذا نجده ينادي بضرورة توفر شروط المنافسة الكاملة مع تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار كما أرجع أسباب البطالة إلى رجال الأعمال وليس إلى مطالبة العمال برفع أجورهم، فحسبه دائما فسبب البطالة هو عدم كفاية الاستثمارات، وبأن الطلب الفعال هو الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وليس الادخار، حيث يفتح الاستهلاك أسواقا جديدة تدفع أصحاب المشروعات إلى القيام باستثمارات جديدة وزيادة الإنتاج .

الطلب على العمل :

لم يختلف كينز كثيرا مع الكلاسيك في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فقد اتفقا على ان المنافسة التامة تسعى لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ،فعلى المنتج السعي باستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وهي قاعدة التوازن .

$$l^{d=} l^{d(w)=} l^{d(w/p)}$$

عرض العمل :

يرى كينز أن العمال يتعرضون لظاهرة الخداع النقدي وبأن الأجر النقدي أو الاسمي هو المحدد الأساسي لعرض العمل على نقيض الكلاسيك الذين يرون أن الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل. فبالنسبة لكينز فعدم مرونة الأجر النقدي واتجاهه التنازلي أو بالأحرى عدم إمكانية انخفاض الأجر دون

مستوى معين يتم بسبب وجود التنظيمات القانونية والاتحادات العمالية، وعليه يمكن كتابة دالة العمل على النحو التالي :

$N_S = f(ww)$ تحت شرط: $f'(w) > 0$ حيث يمكن تمثيل منحنى عرض العمل في الشكل التالي :

الشكل 1-10 : عرض العمل عند كينز

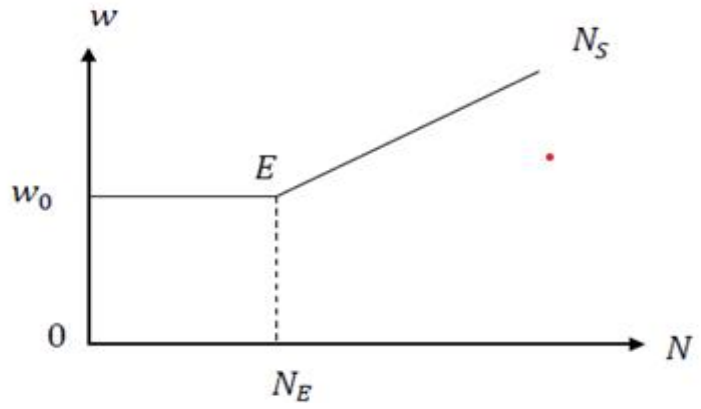

Source : Gilbert .A.F "Introduction a la macro-économie contemporaine " Economica Paris 2005 p103

نلاحظ من الشكل أن دالة عرض العمل تتكون من جزأين، جزء أفقي : العمال يعرضون كمية من العمل بين 0 و N_E يقابلها اجر اسمي W_0، وجزء متصاعد :أن المنحنى متصاعد يمثل حالة توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ابتدءا من النقطة E.

الشكل رقم 1-11 : توازن سوق العمل عند كينز

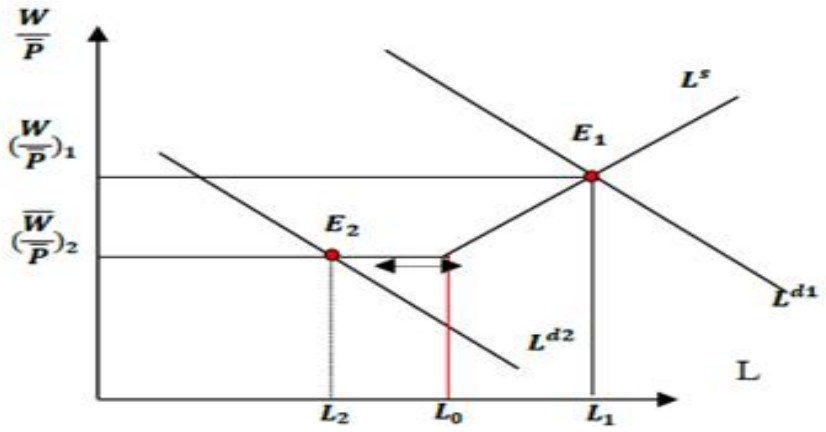

المصدر: محمد فرحي ،التحليل الاقتصادي الكلي ،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2004 ص 284

نلاحظ من الشكل التالي أن تقاطع منحي الطلب على العمل وعرضه عند النقطة E_1تمثل حالة التشغيل الكامل التي يتحدد عندها الأجر التوازني $(w/p)_1$ وحجم العمل التوازني L_1،ان تقليص الطلب على السلع والخدمات يؤدي الى تراجع الطلب على العمل من L^dالى L^{d2} ليصبح مستوى التوازني الجديد E_2 .وهو مستوى التشغيل غير الكامل لان هناك فائض في عرض العمالة متمثل في المسافة L_2L_0وهي بطالة اجبارية ويرجعها كينز الى تقلص الطلب على العمل من طرف المؤسسات .

ولقد طالب**كينز** بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل تحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل من خلال سياساتها المالية المتمثلة في (تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة) أو السياسة النقدية المتمثلة في تخفيض سعر الفائدة (تخفيض تكاليف إقراض الأسر وتمويل الاستثمارات للمؤسسات) في سوق السلع والخدمات وليس العمل[92].

2-3-3النظرية الماركسية :

يري ماركس أن قيمة السلعة تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة أو عدد الساعات التي استغرقت لتحويلها إلى إنتاج، فحسب ماركس لكل سلعة قيمتين : استعماليه وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن تزايد عدد العاطلين عن العمل يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[93] فحجم الاستثمار هو المحرك الأساسي لهيكل سوق العمل فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة فالبطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

[92] Brana,Marie-Claude et autre , "Macroéconomie" ,5éme édition ,Dunod, Paris,(2015),p05 .

[93] راشد البراوي ،" الموسوعة الاقتصادية "، الطبعة الأولى، دار النهضة ،بيروت، (1971)، ص 21.

4-2 النظريات الحديثة في تفسير البطالة :

1-4-2 نظرية تجزئة سوق العمل :ظهرت على اثر إجراء العديد من الدراسات الميدانية من طرف الاقتصاديان" .Piorre M و P .B. Doeringer حول الاقتصاد الأمريكي الذي عاصر اضطرابات في سوق العمل بسبب التميز العنصري إبان ستينيات القرن الماضي أين توصلا إلى أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية ،لون البشرة، السن، المستوى التعليمي مع افتراض نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل وهما :

سوق رئيسي:يتميز بالمنشآت الكبيرة التي تعتمد على اليد العاملة المؤهلة ورأس المال الكبير وما يميز هذا السوق أجوره المرتفعة وظروف العمل المستقرة .

سوق ثانوي: يتميز بمنشات صغيرة الحجم تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة تتسم بأجور منخفضة مع ظروف غير ملائمة، فاغلب العمال معرضين للبطالة لغياب تشريعات تحكم وتنظم هذا السوق، كما افترض**Piorre**أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك ما بين السوقين لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما [94].

2-4-2 نظرية اختلال سوق العمل: Malinvaudسنة 1977

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة من فرضية أساسية وهي جمود الأجور والأسعار في الأجل القصير، وقد جاءت في أعمال كل من C.Benassy .Jو Malinvaudلمحاولة تفسير البطالة التي سادت الدول الصناعية في السبعينات، وفقا لهذه النظرية فان الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير بسبب عجز كل من الأسعار والأجور إلى الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي حيث أن الأسعار والأجور لا يتغيران بسرعة تضمن توازن سوق العمل مما يتسبب في اختلاله وبالتالي حدوث فائض عمالة يؤثر سلبا على كل من سوق العمل وسوق السلع على حد السواء،

[94] مدني بن شهرة ،"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)"، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2009،ص 248.

ونظرا لعدم إمكانية تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، فان من شأن ذلك أن يحدث عدم توازن في سوق العمل والسلع. ولتحليل البطالة قام Malinvaudبدراسة العلاقة بين سوق السلع وسوق العمل حيث توصل إلى نتيجتين أساسيتين هما:

أولا : انخفاض الطلب الإجمالي الفعال للسلع يؤدي إلى فائض في الإنتاج وتكدسه مع صعوبة تسويقه مما يضطر رجال الأعمال إلى تقليص نشاطهم ووقف التوظيف وأحيانا التخلص من بعض العمالة وإحالتهم على البطالة وهذا ما يتطابق مع التحليل الكينزي .

ثانيا : عند ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال ينقص المعروض من السلع، مما يجبر رجال الأعمال إلى عدم زيادة المعروض من السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمار مما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي، ولقد نجحت هذه النظرية في التعريف بأسباب البطالة نظريا لكنها لم تقدم السياسة الاقتصادية المثلى لمواجهة مشاكلها فتحليل Malinvaud أهمل المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن كون أن تحليله يرتكز على المدى القصير.

3-4-2 نظرية رأس المال البشري:

إن أول من استخدم مصطلح الرأس المال البشري هو" **Mincer Jacob**" في مقال نشره سنة 1958 والذي تطرق إلى نظرية رأس المال البشري هو الاقتصادي "**Theodore Schultz**"من خلال محاضرة أمام الجمعية الأمريكية الاقتصادية في ديسمبر 1961 وحسبه فان الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم وتنمية المهارات يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد ، وأوضح أن المهارات التي يكتسبونها تعد جزءا من ناتج الاستثمار المتداول ،حيث أن الإنفاقات على الفرد التي تبدو استهلاكية هي في الأساس إنفاقات استثمارية من حيث دوافعها وتأثيرها على إنتاجية العمل[95].

[95] أسامة محمد الفيل ،"الاستثمار في الموارد البشرية : دراسة اقتصادية إسلامية "،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، (2014)ص 27.

ولقد توصل " Gary Becker " إلى نتيجة مفادها أن رجال الأعمال كما يسعون لتعظيم أرباحهم فان العمال أيضا يسعون لتكوين ورفع معدل التراكم المعرفي من اجل زيادة المهارات والإنتاجية وتحسين رواتبهم في المستقبل وهذا ما تمحور عليه كتابه "رأس المال البشري " الذي نشره سنة 1964 .وقد استند **بيكر** في طرحه على مجموعة من الفرضيات :

- الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسة .
- الاستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.
- التدريب يعد من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية [96].

4-4-2 نظرية البحث عن العمل :

جاءت هذه النظرية نتيجة للعديد من المحاولات التي استخدمت النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكلية وقد فندت هذه النظرية فرضية المعرفة التامة بأحوال سوق العمل التي ارتكز عليها النموذج التقليدي بسوق العمل [97]. و وفقا لهذه النظرية فان البطالة السائدة تعد سلوكا اختياريا، وهي تنطلق من فرضية أساسية مفادها صعوبة توفر المعلومة الكاملة حول سوق العمل مما يضطر الأفراد إلى ترك وظائفهم والبحث عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، إلا أنهم يصطدمون بمعوقات منها التكاليف المباشرة المتمثلة في تكاليف الإعلانات عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكلفة الفرصة البديلة وهي الآجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة [98]. التي غالبا ما تأخذ وقتا كبيرا وهذا لصعوبة توفر المعلومات، وقد ساهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة ،خاصة في أوساط الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل،حيث أن

[96] اشرف العربي ، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم –القياس-الوضع النسبي "،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 39 ،(2007)،ص55 .

[97] المدهون حسن ، "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية" ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، سنة (2016)، ص37 .

[98] مصطفى يوسف كافي، "الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات "،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،(2014) ص 230 .

انعدام خبراتهم تزيد من معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من اجل الحصول على قدر اكبر من المعلومات .

2-4-5 نظرية العقود المبهمة:

ترتكز نظرية العلاقات المبهمة على ثبات الأجر فحسب أعمال **بيلي و غوردي** و تمر هذه العلاقة بعدة مراحل بين المؤسسة والأجير هذا الأخير الذي يفضل أن يكون أجره ثابت بدل الحصول على اجر متغير بسب ظروف المؤسسة،وحتى تتم هذه العقود وجب على أصحاب المؤسسات التحلي بروح المسؤولية والمخاطرة مادام أهداف كل مؤسسة هي تعظيم الأرباح فلا يبقى أمام أصحاب المؤسسات إلا الالتزام باجر مستقر فحتى العمال الذين هم عرضة للطرد والمخاطرة فهم أيضا يمضون عقود مع أصحاب المؤسسات تلزمهم بتأدية كل المهام المنوطة لهم مقابل اجر متفق عليه[99] .

2-4-6 نظرية الأجور الكفؤة:

يرى" **Leibenstein**" أن إنتاجية العامل ترتبط بالأجر الحقيقي المتحصل عليه، حيث أي زيادة في الأجور ستشجع العمال على العمل أكثر مما يساهم في تحقيق إنتاجية إضافية وبالتالي عرض مزيد من قوة العمل[100]..ولقد ساهمت نظرية الأجور الكفأة في تفسير اختلالات سوق العمل في الدول المتقدمة نتيجة الحركة الدائمة للعمال في مختلف القطاعات ،فالمحافظة على عدد قليل من العمال وبأجور مرتفعة سيشجع هؤلاء العمال للعمل أكثر [101] ومن العوامل المساهمة في زيادة الأجور من طرف أصحاب العمل .[102]

- الرغبة في زيادة الإنتاجية من خلال جذب الكفاءات العالية

[99] بلعربي عبد القادر "الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي " أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،الجزائر، (2009)، ص42

[100] Perrot Anne ,"les nouvelles théories du marché du travail" ,édition la découverte, Paris, (1992), p51

[101] رضا دحماني ،مراد زايد "جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون اوكن بواقع الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1991-2015" ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (4),3 (2019) ،ص 29-47

[102] Gregory. N. Mankiw, "Macroéconomie",3eme edition, De Boeck, Paris, (2006), p196.

- تحسين إنتاجية العامل من اجل التقليل من هدر الوقت وتحسين مستوى العمالة وولاءها إلى العمل

و الأجر المرتفع:

2-4-7نظرية الحلقة المفرغة لنوركس

جاءت هذه النظرية لتفسر البطالة في الدول النامية، وحسب هذه النظرية فهناك عدة عوامل متداخلة يؤثر بعضها على بعض لينتهي بها المطاف في حلقة دائرية مفرغة[103] . وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1-13 : الحلقة المفرغة

المصدر: من إعداد الطالبة

حسب الشكل فالفقر هو سبب ونتيجة في نفس الوقت كونه يسبب انخفاض في مستوى الدخل والذي بدوره يؤدي إلى الانخفاض الاستهلاكي الذي ينتج عنه تقليص في الادخار والاستثمار هذا الأخير الذي يعول عليه في امتصاص البطالة وزيادة التشغيل وهكذا تدور معظم الدول المتخلفة في حلقة دائرية مفرغة .

[103] الأسعد محمد مصطفى ،التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث ،الطبعة الأولى ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت ،(2000) ص 111

8-4-2 علاقة البطالة بالناتج المحلي

قام الاقتصادي " Arthur Melvin Okun"سنة 1962 بدراسة إحصائية اقتصادية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة الممتدة بين 1947-1960 لقياس مدى تأثير النمو على التشغيل، والتي توصل من خلالها إلى العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الحقيقي وقد وجد أن انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3 % يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب 1 %،[104] من خلالها صاغ معادلتان رياضيتان الأولى تسمى صيغة الفجوة **Gap version** والصيغة الثانية هي صيغة الفروقات version Different:

- **صيغة الفجوة Gap version: وتأتي على النحو التالي:** $\frac{(\bar{Y}-Y)}{\bar{Y}} = c(u - \bar{u})$

بحيث: $\bar{Y}$ الناتج المتاح، Y *الناتج الفعلي*، c معامل موجه، U معدل البطالة الفعلي، $\bar{u}$ معدل البطالةالطبيعي .

- **صيغة الفروقات** t version Differen : **وتأتي على النحو التالي:** $\Delta u = \beta - \alpha g$

بحيث U : معدل البطالة، g معدل النمو، α معامل موجه β، ثابت النموذج

من هنا نقول أنه حسب قانون Okunيجب أن ينمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنفس سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل للحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم حتى يتم التحكم في استقرار معدل البطالة الفعلي دون ارتفاع المستوى الطبيعي للبطالة في ظل الاستخدام الكامل للموارد، فزيادة الإنتاج في مرحلة الانتعاش يؤدي إلى توظيف البطالين ،وانخفاض الإنتاج في مرحلة الركود يؤدي غالى تسريح العمالة[105] .

9-4-2 علاقة البطالة بالتضخم حسب منحنى فيلبس

ففي سنة 1958 قام البروفسور "البان وليام فيلبس " بنشر بحثه المشهور في مجلة Economica حول علاقة معدل البطالة ومعدل التضخم الذي تتغير به الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة الممتدة بين 1861 _1957 أي ما يزيد عن 90 عاما.[106] فأصبحت تعرف هذه العلاقة في الدراسات

[104] Knotek .Edward .s ," how useful is okun 's law ?" ,Federal Reserve Bank of Kansas.city ,(2007), p 75

[105] Hany Elshamy," The Relationship Between Unemployment and Output in Egypt", Procedia - Social and Behavioral Sciences 81, Elsevierltd,(2013), p22.

[106] أسامة بشير الدباغ ،"البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية)"،الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،2007 ص 196 .

الاقتصادية بمنحنى فيلبس للعلاقة التباذلية العكسية بين البطالة والتضخم واثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يصاحبه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام وهي تكمل نقائص النموذج الكينزي بالأخص العلاقة التي تربط بين مستوى التوظيف ومستوى التضخم وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها :

- ترتبط كل من معدلات البطالة u ومعدلات التغيير في الأجور الاسمية بعلاقة عكسية مستقرة في الأجل الطويل،وفي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يقبل العمال أجورا منخفضة للحصول على وظيفة بدلا البقاء في بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور والعكس صحيح في الفترات التي تقل فيها البطالة أين يطالب العمال بزيادة الأجور.
- فرق بين فترات الانتعاش الاقتصادي وفترات الركود في الأجل القصير حيث توصل إلى أنه في فترات التوسع ترتفع معدلات تغيير الأجور الاسمية بالنسبة لمعدلات البطالة كون أن الطلب على العمل يكون مرتفع عكس فترات الركود التي تكون فيها معدلات التغير في الأجور الاسمية منخفض مقارنة بمعدلات البطالة[107].

شكل رقم1-14 : منحنى فيليبس

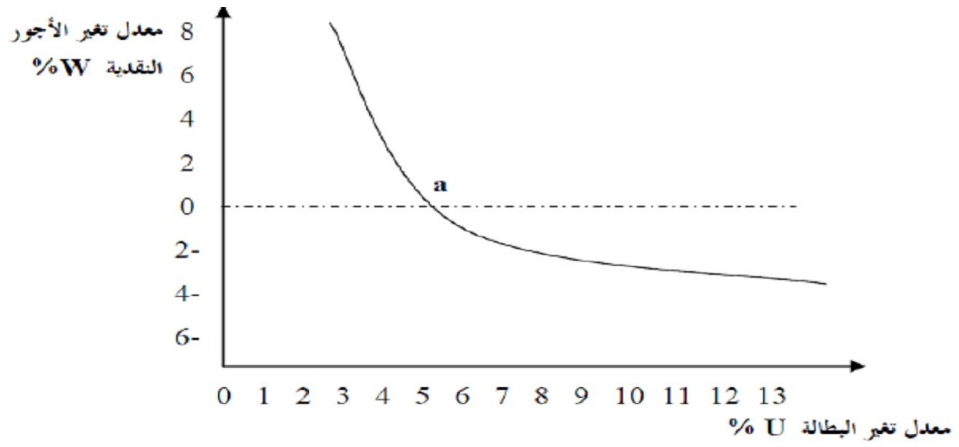

Source: A ,W ,Phillips The relation between unemployment and the rate of change of money wages in united kingdom Economica november 1958 p 04.

[107] دحماني محمد درويش،"إشكالية التشغيل في الجزائر": أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، (2013) ص104-105

التفسير:

نلاحظ من خلال الشكل أن النقط الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم أين تستطيع الحكومة أن تختار واحدة من بينها عند وضع سياساتها بشان الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ،فمعدل التغيير في الأجور الاسمية يبلغ قيمة لانهاية على المنحنى وذلك عندما تنخفض البطالة إلى مستوى 4 كما هو ملاحظ، كما أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى عند النقطة وذلك لما يصبح معدل البطالة يضم كل المعروض من قوة العمل[108].

1-3- : سيرورة الاقتصاد غير الرسمي لعينة من الدول العربية :

ارتبط تطور الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في المنطقة العربية بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي اتبعتها الدول العربية في أواخر الثمانينيات بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو الشامل والمستدام إلا أن نماذج التنمية المتبعة ومدى تأثرها بالأزمات المالية العالمية والتغيرات في مستوى الاقتصاد العالمي ألقت بضلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة العربية .

[108] Phillips A.W," The relation between unemployment and the rate of change of money wage in the U.K1861-1957",Economica, ,Vol.05,(1958), pp:283-299

1-3-1 الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

الشكل1-15 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في مصر

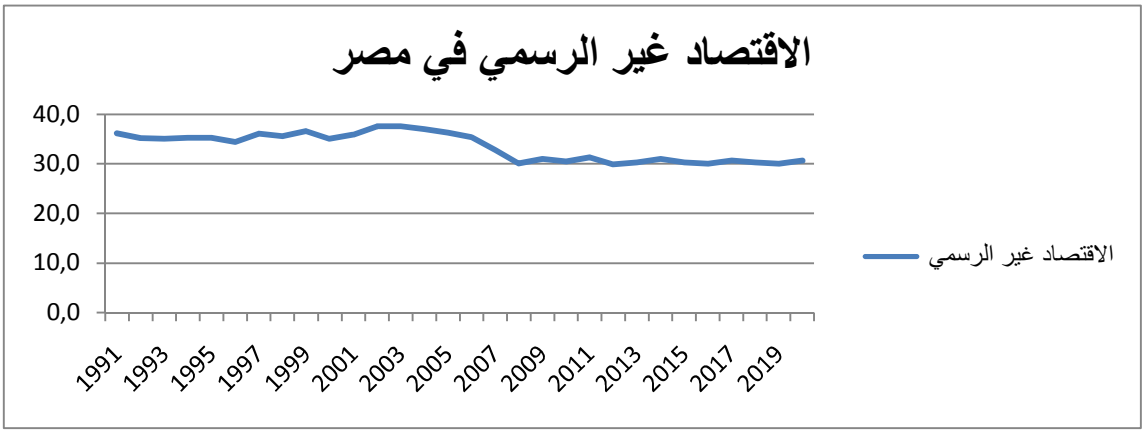

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي حافظ على استدامته بنسبة 35% في التسعينيات حيث بلغ حجمه 36% في سنة 1991 بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية وعدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بمتطلبات خدمة الدين الخارجي ، فكان من الضروري تبني برامج الاصطلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل .

غير أننا نلاحظ العكس حيث أن الاقتصاد غير الرسمي بلغ أعلى مستوى له في 2002 بنسبة 37% نتيجة انعكاسات هذه الإصلاحات التي من بنودها تقليص حجم القطاع العام الذي نجم عنه تسريح نسبة عظمى من العمالة والتي لم يكن لها خيار سوى التوجه للقطاع غير الرسمي مما أدى إلى نموه بنسبة كبيرة[109] . كما نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي بقي محافظ على نسبة 30 % بسبب الأزمات العالمية التي شهدتها اقتصاديات دول العربية و الاقتصاد المصري بداية من الأزمة المالية 2008 مرورا

[109] مطر, محمد "أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وايرادات الضرائب في مصر خلال الفترة من 1996–2017 ".*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.22.2 (2021): 95-114

بثورات الربيع العربي التي زعزعت الاستقرار السياسي والاقتصادي وصعوبة الاعتماد على نظام التأمينات والمعاشات المصري .

2-1-3 الاقتصاد غير الرسمي في تونس :

الشكل1-16 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في تونس

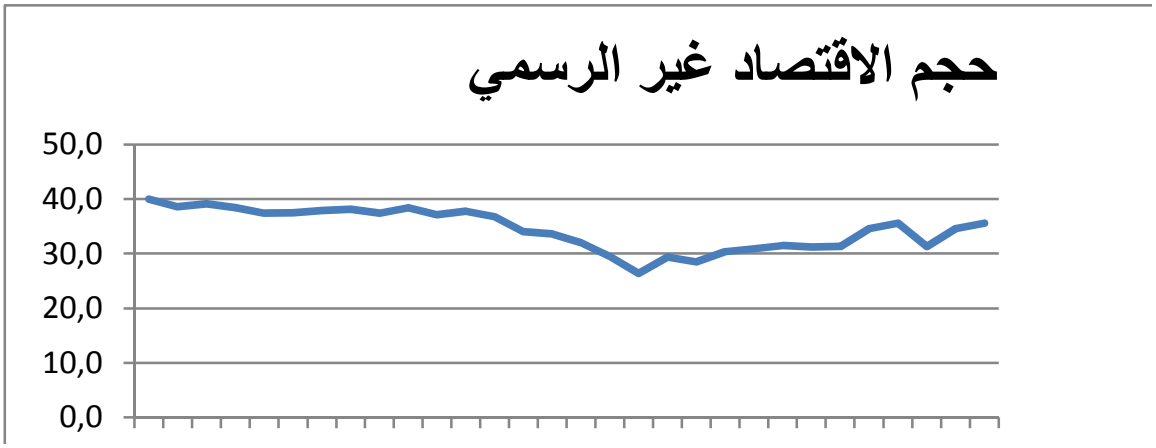

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي بلغ أعلى مستوياته في أوائل التسعينات بنسبة 40% عام 1991 ، إلا انه بدا في الانخفاض تدريجيا بفضل الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة التونسية ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2007 بنسبة 25% غير أننا نلاحظ تناميه بعد 2011 بسب انفجار الحراك الشعبي المنادي بالحريات السياسية بالدرجة الأولى وهو تعبير عن وصول المجتمع إلى مراحل غير مقبولة من التنمية بجوانبها المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية وتناقض حاد بين مؤسسات الدولة وتطلعات إرادة الشعب نجم عنه انفلات امني وضبابية أثرت بشدة على الاستثمار وفتحت المجال للتهريب والتهرب الضريبي حيث لحقت خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية بلغت 2 مليار دينار سنويا فحسب إحصائيات البنك الدولي فان القطاع غير الرسمي ضم حوالي 524000 مشروع أي 35 %من النسيج المقاولاتي الوطني[110]

[110] Jacques Charmes, Nidhal Ben cheikh et autres ," Protection sociale et économie informelle en Tunisie, Centre de recherché et d'étude sociale ,(2016),p04

3-1-3 الاقتصاد غير الرسمي في المغرب :

الشكل1-17 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في المغرب

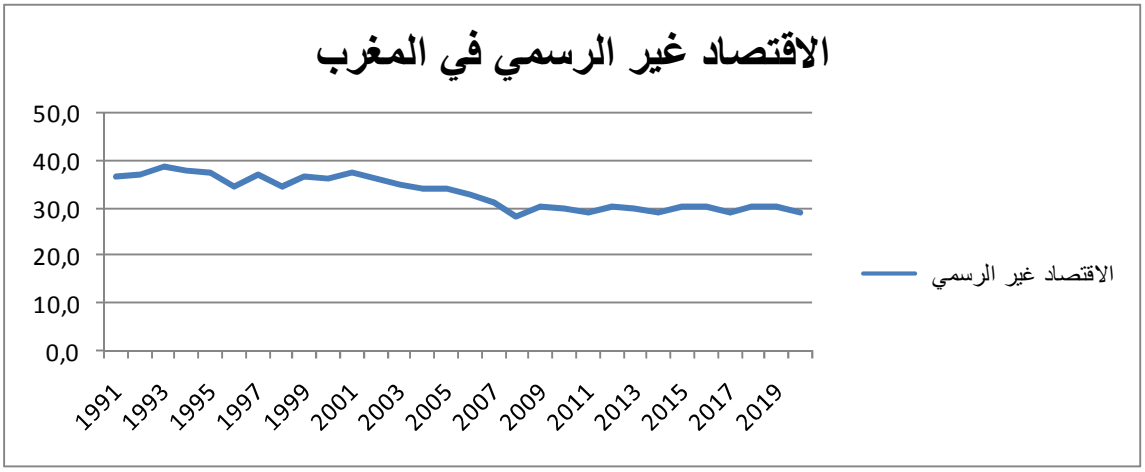

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من الشكل البياني نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي في المغرب مر بمرحلتين اساستين ،بحيث تميزت المرحلة الأولى من 1990-2002 بتطبيق برنامج التقويم الهيكلي ورفع الدولة يدها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والعمل على تحرير الأسواق ،فمنذ سنة 1993 تراجع الاستثمار العمومي و التشغيل في القطاع العام الذي بدوره أدى إلى تدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقات الوسطى مع انتشار البطالة[111]بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية في الفترة ما بعد 2000 نتيجة تعزيز استقرار النمو الاقتصادي وتراجع العجز في الموازنة وارتفاع احتياطات العمالة الأجنبية إلا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي حافظ عموما على نسبة 30% في العقد الفارط فوجوده مرتبط بطبيعة النموذج التنموي الهش والفاشل المنتهج من طرف الحكومة المغربية .

4-1-3 الاقتصاد غير الرسمي في موريتانيا :

الشكل1-18 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في موريطانيا

[111] سعيد بوفريوي،" الاقتصاد الموازي وإشكالية التهرب الضريبي بالمغرب"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية ،العدد 06 المجلد 05،(2022).

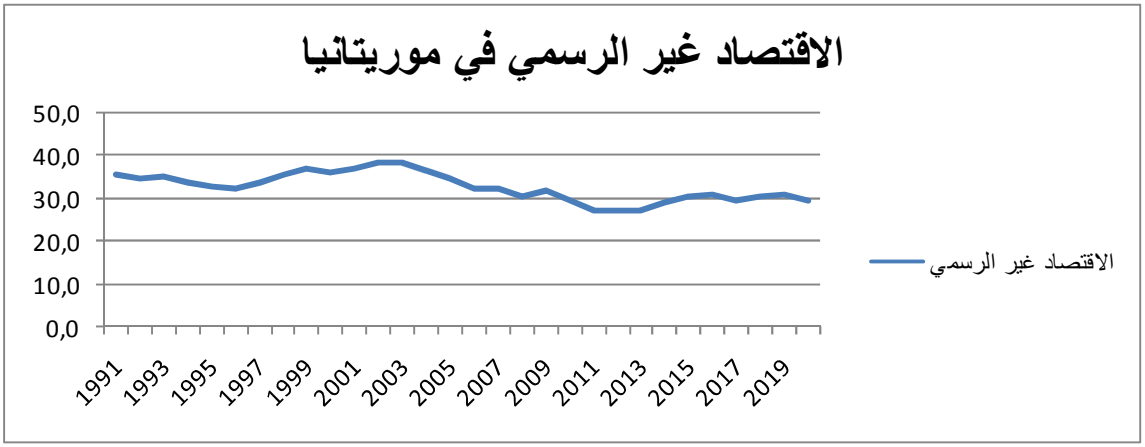

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من الشكل البياني نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي حافظ على مستوياته في التسعينات بنسبة 35 %نتيجة الظروف السياسية التي عاشتها البلاد بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1992 ، اتسمت الفترة 1997-2003 بارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي فقد سجلت هذه الفترة معدلات موجبة ويفسر هذا الارتفاع بسبب الأزمة النفطية الغذائية لسنة 2003 التي نتج عنها ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والنفطية وهبوط أسعار الصادرات الموريتانية من الحديد الختام والنحاس ومنتجات الصيد وفي سنة 2011 بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة 27%نتيجة تداعيات التي صاحبت ثورة فيفري التي أدت إلى نقص معروض السلع والخدمات[112] .

[112] الهادي ولد عبدو ولد ابوه ،"تقييم تجربة مكافحة االفقر في موريطانيا "،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة أبو بكربلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،(2007)،ص 185-186

3-1-5 الاقتصاد غير الرسمي في الأردن :

الشكل1-19 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الأردن

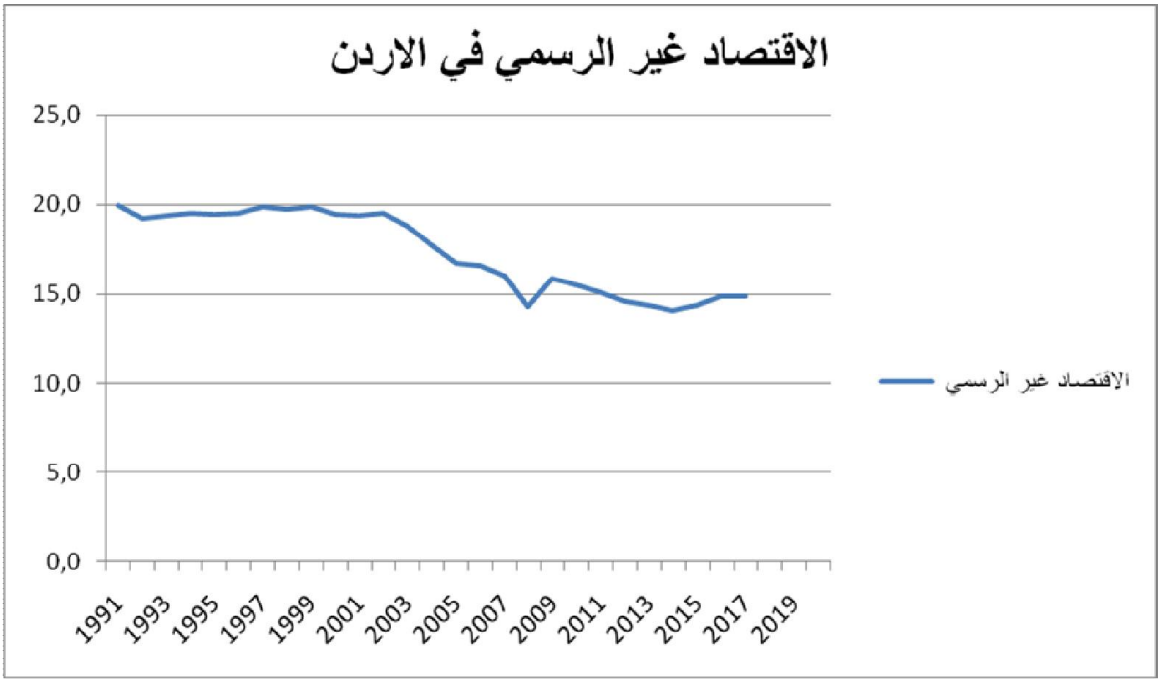

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

طبيعة الاقتصاد الأردني وانفتاحه على العالم الخارجي بالرغم انه من بين اصغر الاقتصاديات جعله عرضة للتأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة،فقد سجل الأردن أعلى معدل للاقتصاد غير الرسمي بنسبة 20% عام 1991 بسبب حرب الخليج إلا أن الأزمات المالية العالمية كان لها وقع سلبي على الاقتصاد الأردني وقد تجلى ذلك في الأزمة المالية العالمية 2008 ،حيث بلغ حجمه 17 % .

أما سنة 2012 بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 15 % مع ارتفاع الدين العام بشكل اكبر ليبلغ 24 مليار دولار بنسبة 75 % من الناتج المحلي الإجمالي وما تلاها من عدم استقرار للاقتصاد الأردني حيث تنامت الأنشطة غير الرسمية لتنبأ بأزمة سياسية ؛ جاءت هذه الأزمات لتكشف لنا هشاشة الاقتصاد

الأردني ومدى ضعفه في مواكبته للتطورات الدولية والإقليمية مما ألزم الحكومة الأردنية بالقيام بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية السياسية لجلب الاستثمارات الأجنبية .

3-1-6 الاقتصاد غير الرسمي في السعودية :

الشكل1-20 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في السعودية

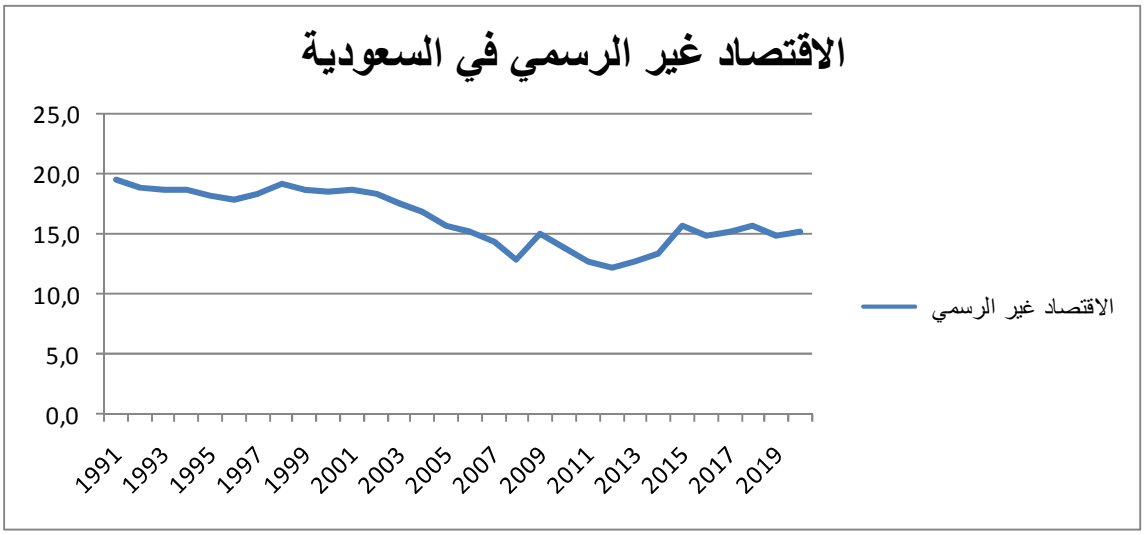

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من الشكل البياني أعلاه شهدت الفترة 1991-2007 تراجعا في حجم الاقتصاد غير الرسمي في السعودية حتى انه وصل لمعدلات منخفضة سنتي 2005 و2007بنسبة 15 %و 13 %على التوالي ،أما الفترة 2011-2015 تنامت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في السعودية بسبب السياسات الاقتصادية المفتوحة للاقتصاد السعودي الريعي إلى جانب تزايد حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية والترفيهية ،حيث بلغت حجم القروض الاستهلاكية 281،5 مليار ريال سنة 2012 إضافة إلى سوء استخدام الأموال وإدارتها من جهة وعدم جدية الحكومة السعودية في مكافحة ظاهرة نمو الاقتصاد غير الرسمي وضعف

فعالية الأجهزة الرقابية من جهة أخرى ؛ ما أدى إلى تأزم الوضع هو ارتفاع نسبة المقيمين غير الشرعين حيث بلغ عددهم 5 ملايين مهاجر غير شرعي سنة 2012 [113]

3-1-7 الاقتصاد غير الرسمي في لبنان :

الشكل1-21 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في لبنان

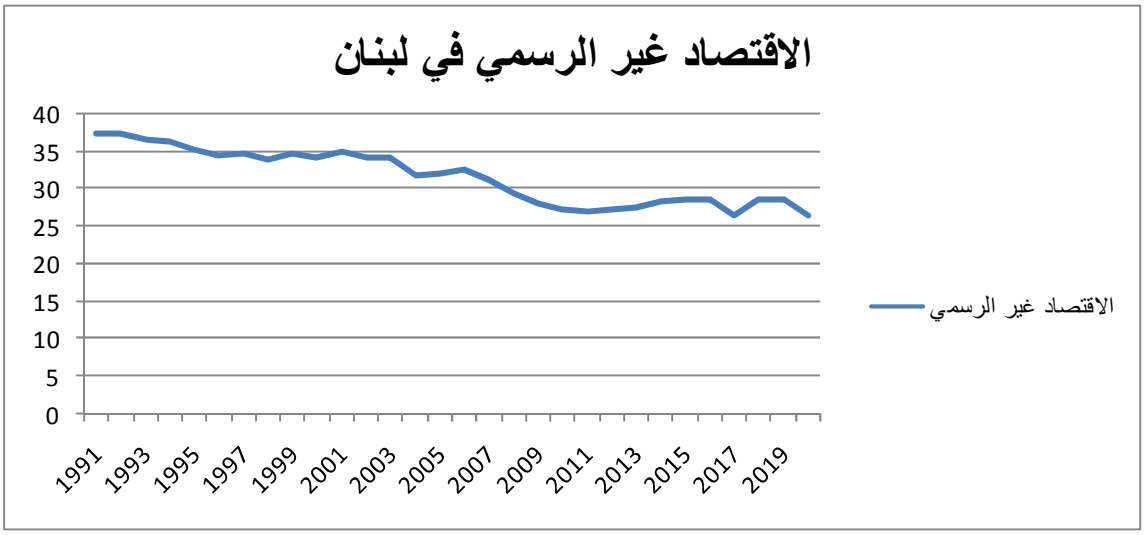

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغ 34 %خلال الفترة 1994-2000 وهي مرتفعة نتيجة فائض العمالة اللانظامية في الميليشيات المتحاربة كما أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغ حوالي 27.3% في مطلع الألفية بسب الأزمة السياسية واغتيال الرئيس الحريري سنة 2003 حيث تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وبقي مستقرا ليرتفع بشكل مفاجئ سنة 2014 بنسبة 35.2% من الناتج المحلي نتيجة الأزمة السورية والحرب الأهلية في سوريا فنزوح حوالي مليون سوري سبب ضغط اجتماعي ، مالي و اقتصادي على الاقتصاد الرسمي اللبناني ، حيث توجه 800 ألف سوري إلى الأنشطة غير الرسمية في لبنان مما زاد اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي الذي بلغ 40.6% من

[113] مسمن نجاة ،(2018)، مرجع سبق ذكره ، ص 130

الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى العموم يعتبر الاقتصاد غير الرسمي احد أسباب استمرار ونجاح الاقتصاد الرسمي اللبناني بالرغم من كل الأزمات التي مست لبنان .

3-1-8الاقتصاد غير الرسمي في الكويت :

الشكل1-22 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الكويت

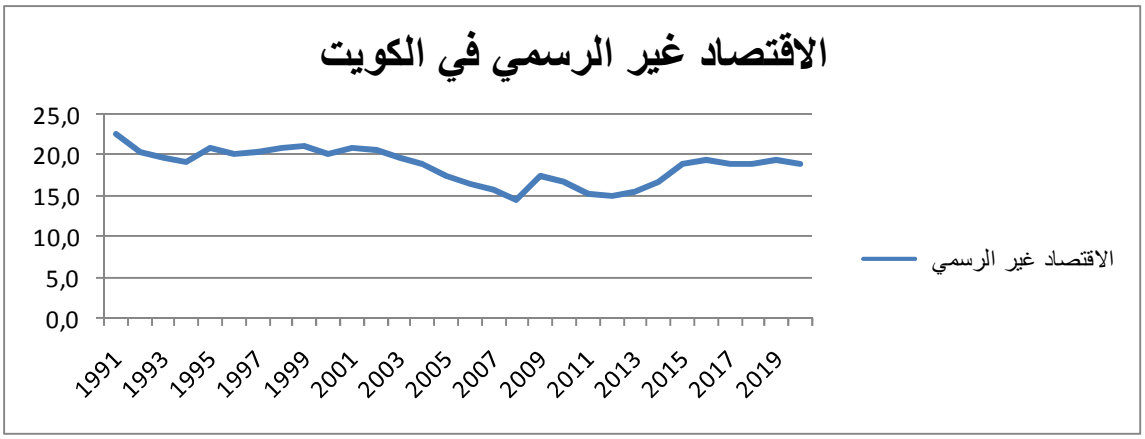

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

نلاحظ أن أعلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي كانت في عام 1990 بنسبة 23 %إبان الغزو العراقي للكويت حيث أسفرت عنه زعزعة الاستقرار في المنطقة أدت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري وحركة التجارة البينية وقلق دولي من حقيقة الاعتماد على الدولتين كمصدر أساسي للطاقة حيث توقفت البنوك وأسواق المال العالمية عن التعامل بالعملات العربية لدول الخليج نلاحظ أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي بدأت في الانخفاض لتصل إلى 15 % عام 2008 وهي نسب منخفضة مقارنة بالدول العربية الأخرى فاقتصاد الكويت أثبت قدرته على تجاوز الأزمات العالمية والإقليمية باعتماده على عائدات المحروقات التي ساهمت في استقطاب اليد العاملة من الخارج فالبطالة في دولة الكويت لا تتجاوز 6.3% بفضل سياسات الحكومة الكويتية التي تعطي الأولية في التشغيل لليد العاملة الوطنية فعل سبيل المثال دولة الكويت تشجع مواطنيها على الاتجاه نحو العمل في القطاع الخاص وتدعم العمالة .

3-1-9 الاقتصاد غير الرسمي في قطر:

الشكل1-23 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في قطر

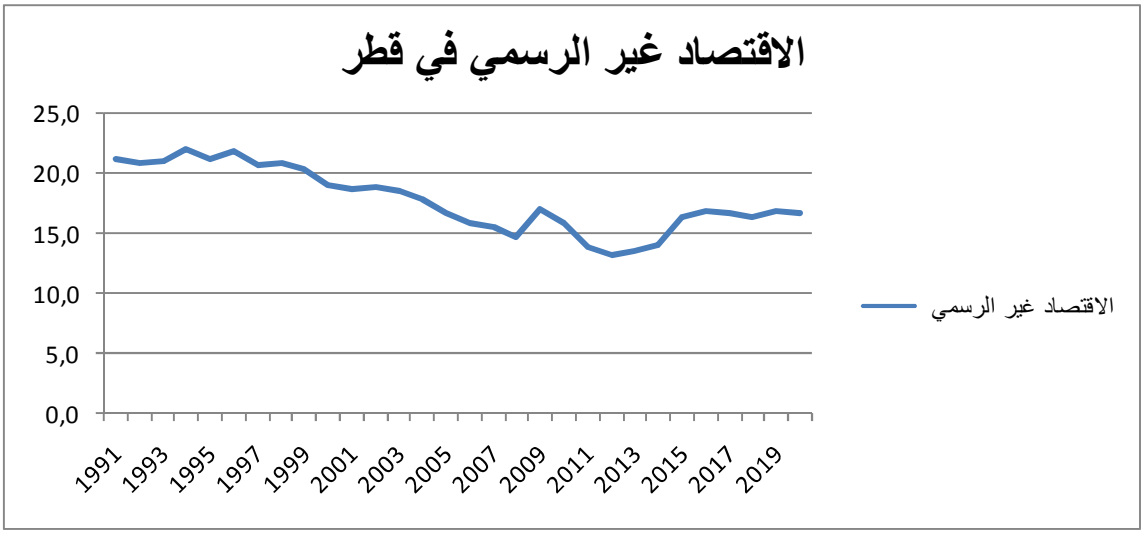

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

تعتبر قطر من أغنى الدول في العالم فاقتصادها الريعي الذي تمثل فيه صادرات المحروقات 95 %مع كثافة سكانية قليلة ساهم في تكوين ثروة مالية ؛وإنفاقها على الاستهلاك السلعي والبنية التحتية جعل منها دولة تحقق أعلى مستويات الدخل والمعيشة في العالم حيث شهد حجم الاقتصاد غير الرسمي تناقصا ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2013 بنسبة 14% ؛إلا أن النمو الاقتصادي لم يعكس ايجابية النمو الاقتصادي بسبب تعرض أسعار النفط للانهيار 2014 حيث تنامت الأنشطة غير الرسمية لتبلغ نسبة 16 % سنة 2015 .

3-2 سيرورة البطالة لعينة من الدول العربية :

في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية وتداعياتها العربية ،أضحت اقتصاديات العالم العربي تعاني في معظمها من البطالة التي باتت تنخر في تماسك المجتمعات العربية واستقرارها ،لما ينتج عنها من تأثيرات مدمرة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى ،ثم الجانب الاقتصادي بينما

الديناميكية الاقتصادية تقتضي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من اجل دفع عجلة التنمية للخروج من أزمة التخلف والفقر في الدول العربية .

3-2-1البطالة في تونس :

الشكل1-24 : تطور معدلات البطالة في تونس

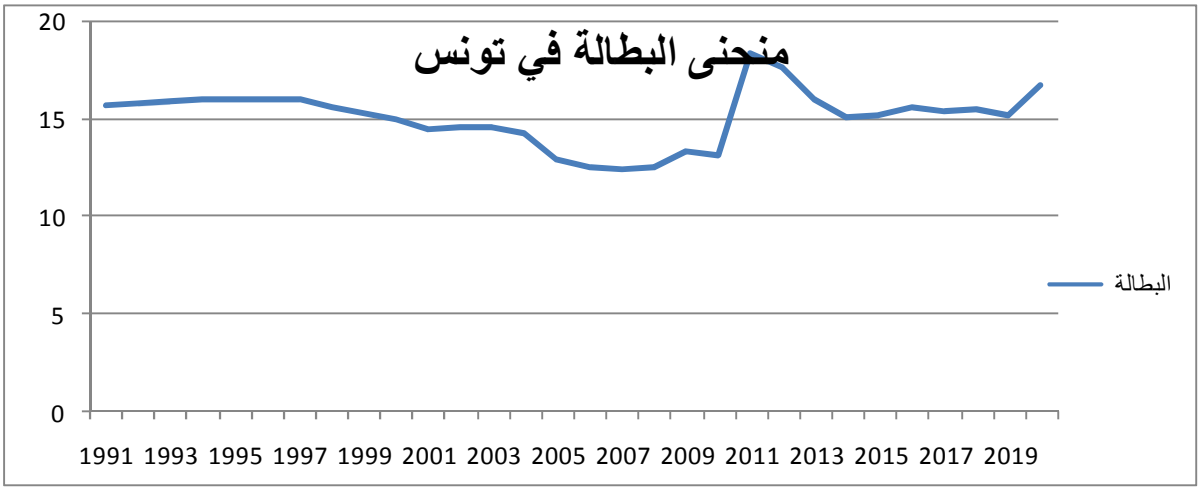

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

نلاحظ من الشكل البياني أن معدلات البطالة في تونس شهدت مرحلتين مرحلة ما قبل الثورة2011 كانت معدلات البطالة فيا منحصرة مابين 12 %و 16% خلال الفترة الممتدة 1991 - 2011 بسبب عجز الحكومة على وضع سياسات الكفيلة بخلق ما يكفي من الوظائف من جهة وبسبب اعتماد الحكومة التونسية في استراتجياتها الاقتصادية على القطاعات المنخفضة التي تعتمد على اليد العاملة الرخيصة مثل المنسوجات وصناعة الملابس والسياحة الموجهة لذوي الدخل المتوسط والضعيف من الأوروبيين وهذه القطاعات في مجملها لا توفر فرص عمل كافية .

واصلت البطالة في الارتفاع بعد ثورة 2011 لتبلغ نسبتها 18,29 % بسبب تداعيات ثورة الربيع العربي التي كشفت عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس وحالة اليأس التي يعاني منها أكثر من 140 ألف بطال من حاملي الشهادات العليا وعدم حصولهم على شغل ، ومما زاد تفاقم الوضع هو

فقدان الآلاف من المواطنين لمناصب عملهم جراء عمليات التخريب التي طالت المؤسسات الاقتصادية وعودة ما لا يقل عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا [114]

3-2-2البطالة في موريتانيا :

الشكل1-25 : تطور معدلات البطالة في موريطانيا

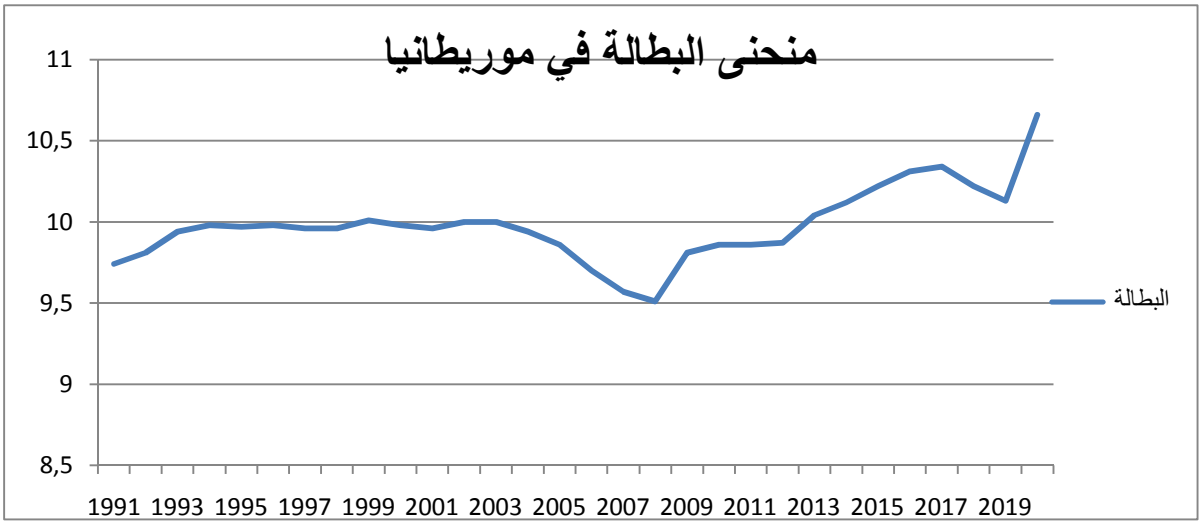

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت ارتفاع سنة تلو الأخرى منحصرة مابين 9.4% إلى 10.6 % وهذا راجع لجملة من العوامل على رأسها افتقار السياسات الحكومية الموريتانية إلى التقييم من حيث النتائج والفعالية ما أدى إلى فشل جميع السياسات والبرامج الحكومية التي أنفقت عليها الحكومة الموريتانية أموال طائلة فرغم توفر الثروات الطبيعية والمؤهلات الاقتصادية ،إلا أن معدلات البطالة واصلت في الارتفاع ويرجع الكثير من الخبراء أن سبب ارتفاع معدلات البطالة بالدرجة الأولى إلى العاطلين عن العمل غير المؤهلين للعمل خاصة في القطاع الخاص بسبب عزوفهم عن التكوين وعدم امتلاكهم للخبرة المهنية واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ؛ وثانيا إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة التي أهملت التشغيل كهدف جوهري لتحقيق التنمية المستدامة

[114] يونس الزين ،"احمد نصير الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة في للفترة 1986- 2016" ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،العدد الاقتصادي -34(02)، (2016) .

. حيث أن الخيار الليبرالي الذي تبنته الحكومات السابقة راهن على أن النمو الاقتصادي وحده يستطيع خلق فرص عمل ،إلا أن واقع الاقتصاد الموريتاني اثبت انه حتى في فترات النمو المرتفع النسبي الذي شهدته موريتانيا بين عامي 2000 و2004 حيث بلغ متوسط النمو حوالي 4% سجلت البطالة أرقاما مرتفعة تراوحت ب 32.5% وذلك لان القرارات السياسية أعاقت التشغيل في موريتانيا [115] .

3-2-3البطالة في المغرب :

الشكل1-25 : تطور معدلات البطالة في المغرب

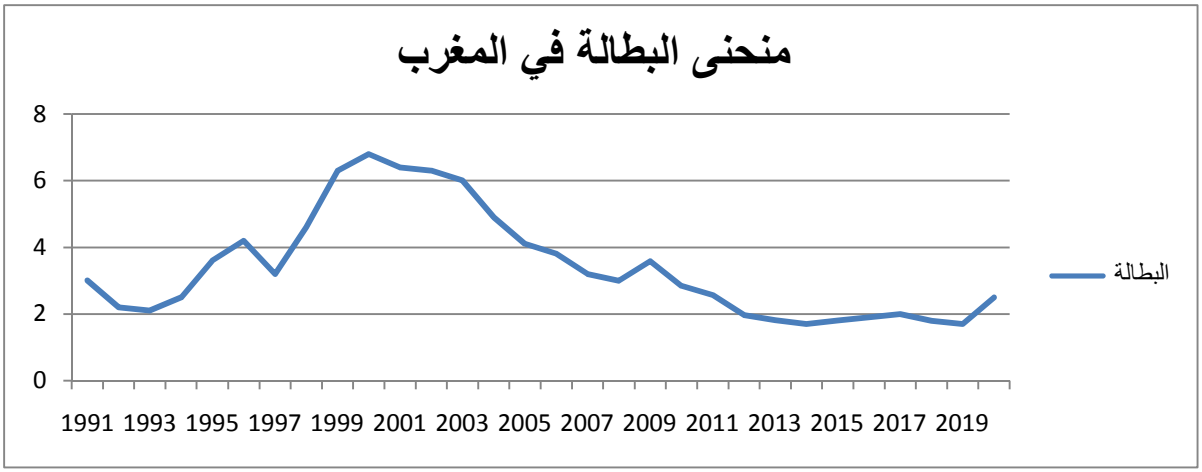

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

مرت معدلات البطالة في المغرب بمرحلتين مرحلة الأولى ممتدة من 1990 إلى 2000 حيث ارتفعت وتزايدت معدلات البطالة نتيجة عجز الحكومة المغربية في خلق مناصب شغل ويعود ارتفاع نسبة البطالة إلى تبني المغرب لبرامج التعديل الهيكلي التي أدت إلى تسريح معظم من كان في القطاع العام ؛ لان قدرة الاقتصاد المغربي لخلق وظائف شاغرة سنويا تتراوح مابين 100 ألف إلى 120 ألف وظيفة سنويا وهي لا تكفي لاستعاب حوالي مليون شاب عاطل عن العمل ؛ فحسب تقرير البنك الدولي فان 50 %

[115] سيدي ولد محمد ,سياسات التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريطانيا . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ،(2012)، ص166 .

من العمالة المتواجدة في القطاعات كالخدمات السياحية أو الفلاحة تتسم بالطابع الموسمي المؤقت وهي وظائف في الغالب غير مدفوعة الأجر (المساعدون العائليون) أو ذات طبيعية توظيفية هشة .

أما فيما يخص مرحلة ما بعد 2000 فنلاحظ انخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها عام 2014 بمعدل13% وهذا راجع لجملة من الإصلاحات انتهجتها الحكومة المغربية تمثلت في برنامج الإدماج المهني الذي مكن الشباب من الحصول على التدريب والخبرة مع دعمهم لإنشاء الشركات حيث سمح برنامج الإدماج بإدماج حوالي 34626 طالب عمل ،مع استحداث 5139 شركة صغيرة في إطار البرنامج المقاولاتي الذي أدى بدوره إلى خلق 14117 فرصة عمل [116]

4-2-3 البطالة في مصر :

الشكل1-26 : تطور معدلات البطالة في مصر

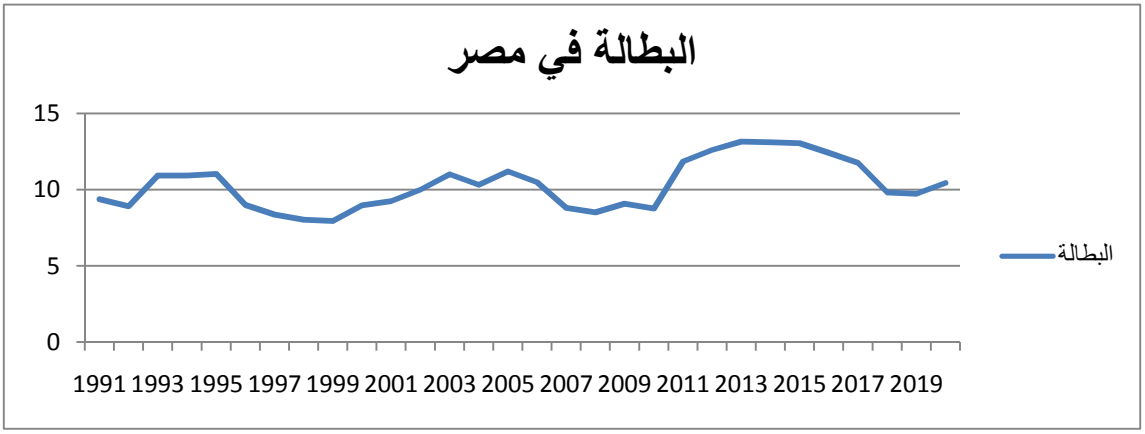

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة في مطلع التسعينات حيث بلغت عام 1995 نسبة 11.3 %وهذا لقيام الاقتصاد المصري بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام 1991 وما شمله من سياسات مالية ونقدية انكماشية أدت إلى خصخصة وبيع الشركات المملوكة للقطاع العام حيث تم تسريح حوالي 750 ألف عامل وموظف في الفترة 1991-2005

[116] مانة الامجد " دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة اختبار قانون اوكون" أطروحة دكتوراه فبي العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمة لخضر ،الوادي،الجزائر ، 2021 ص 54

سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد ،أو بسبب نظام المعاش المبكر ورغم نجاح هذه السياسات في علاج المشكلات النقدية قصيرة الأجل ،إلا أنها لم يكن لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ولم تساهم في زيادة فرص العمل لتتواصل معدلات البطالة في الارتفاع في الألفية لتبلغ أعلى مستوياتها عام 2013 بنسبة13 %.

يتضح لنا جليا أن الاقتصاد المصري عانى من استدامة البطالة التي أثرت سلبا على تخصيص الموارد الاقتصادية ورفاهية أفراد المجتمع وقد انعكس ذلك في ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي والاضطرابات السياسة التي انبثقت عنها ثورة يناير 2011ادت الى زعزعت نظام الحكم في مصر لينخفض معدل النمو عام 2012 بنسبة 2.2% مقارنة ب 5.1% عام 2010 [117].

5-2-3 البطالة في الأردن :

الشكل1-27 : تطور معدلات البطالة في الأردن

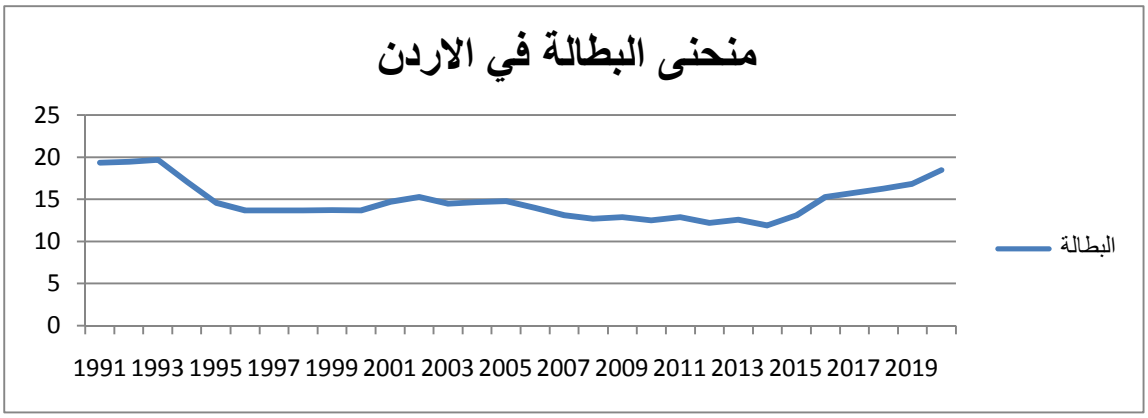

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدلات البطالة بلغت اعلي نسبة لها عام 1992 بنسبة 20 %فالبطالة في الأردن تصنف ضمن البطالة السلوكية فعديد من الشباب الأردني يترفع عن بعض المهن

[117] Touny, Mahmoud,. " Investigate the Long-Run Trade-Off between Inflation and Unemployment in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No.7, (2013)PP.115-125.

التي لا تتوافق مع مؤهلاته العلمية ناهيك عن التباين الحاصل في سوق العمل بين العرض والطلب مع غياب بيانات ومعلومات حول سوق العمل

شهد الاردن على غرار الدول العربية احتجاجات شعبية سنة 2011 تزامنت مع ثورات الربيع العربي، طالب المحتجون من خلالها نظامهم السياسي بالقيام بإصلاح سياسي واقتصادي يخرج البلاد من حالة الجمود السياسي التي أصابت النظام السياسي الأردني، وتراجع فيها الأداء الاقتصادي في ظل ارتفاع نسب المديونية، والعجز في الموازنة، وانعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية حيث بلغت معدلات البطالة 17 %سنة 2015 متزايدة ولم تنخفض عن نسبة 15% مما يدل على فشل السياسات الحكومية في احتواء الأزمة[118] .

6-2-3 البطالة في الكويت :

الشكل1-28 : تطور معدلات البطالة في الكويت

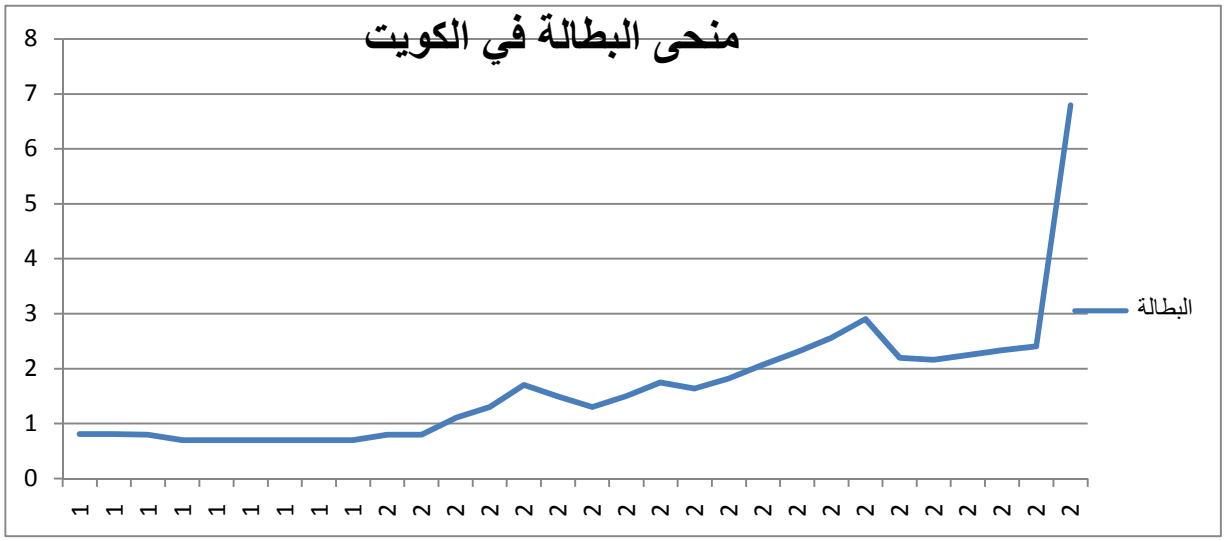

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

[118] عادل تركي القاضي، "الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن 2011- 2014 " ،مجلة المنارة ،المجلد 21، العدد 3،(2015)

بعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصاد ريعي تمثل فيه صادرات النفط 96% مع كثافة سكانية مقدرة ب 3،5 مليون نسمة وبهذا تكون دولة الكويت من أغنى دول العالم ؛ فقد ساعدت أسعار النفط المرتفعة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين .على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي هذا ما جعل الكويت تحقق واحد من بين أعلى مستويات الدخل والمعيشة في العالم ،لكن هذا لم يعكس إيجابية النمو الاقتصادي نظرا للاعتماد المطلق على الثورة النفطية التي تخضع إيراداتها للازمات العالمية ، حيث بلغ معدل البطالة 2.9 % سنة 2014 لذا فان مشكلة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أصبح مسالة طويلة بالنسبة لهذا الاقتصاد وعليه أقرت الحكومة الكويتية عدة إصلاحات اقتصادية منها برنامج الإصلاح المالي ،برنامج الإنفاق الاستثماري ،برنامج تحفيز القطاع الخاص ،برنامج معالجة اختلالات سوق العمل لمواكبة التحولات الاقتصادية في المنطقة .

7-2-3 البطالة في السعودية :

الشكل1-29 : تطور معدلات البطالة في السعودية

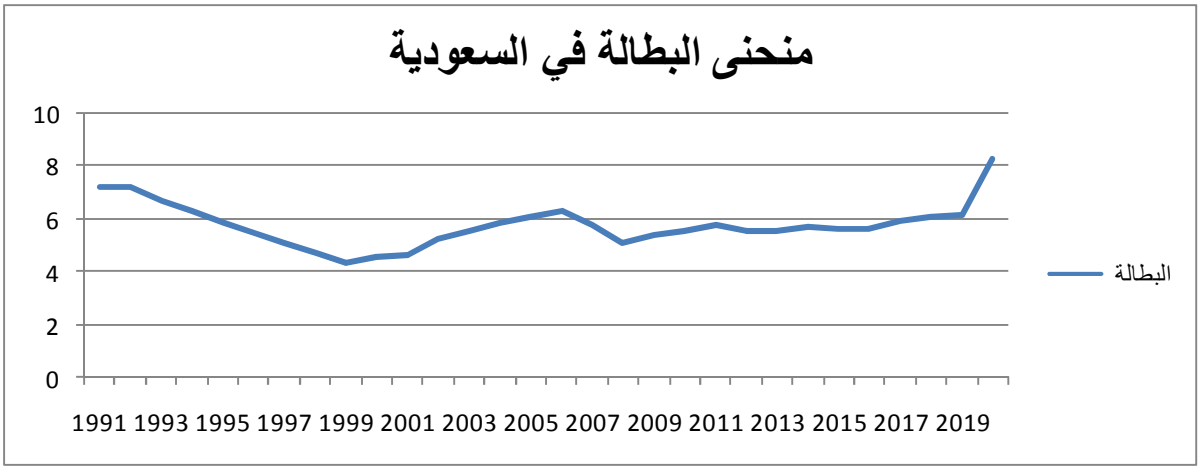

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدلات البطالة انخفضت في أواخر التسعينات حيث بلغت أدنى مستوياتها عام 1998 بمعدل 14 % لتعاود الارتفاع بصفة تدريجية حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في السعودية حوالي 602.9 ألف عام 2012 غير ان الحكومة السعودية تداركت الوضع ووضعت

ضمن أولوياتها إستراتيجية الحد من ظاهرة البطالة وذلك من اجل رفع كفاءة ومهارة المواطن السعودي وتنمية قدراته حيث قامت باستحداث هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة التي سعت لوضع ابتكارات وحلول لتحقيق المزيد من الإصلاحات في سوق العمل السعودية ومواكبة التوجهات الحديثة خصوصا لأبناء المملكة السعودية ليكونوا مساهمين في الحراك الاقتصادي مع زيادة معدلات التوطين[119] .

3-2-8البطالة في قطر :

الشكل1-30 : تطور معدلات البطالة في قطر

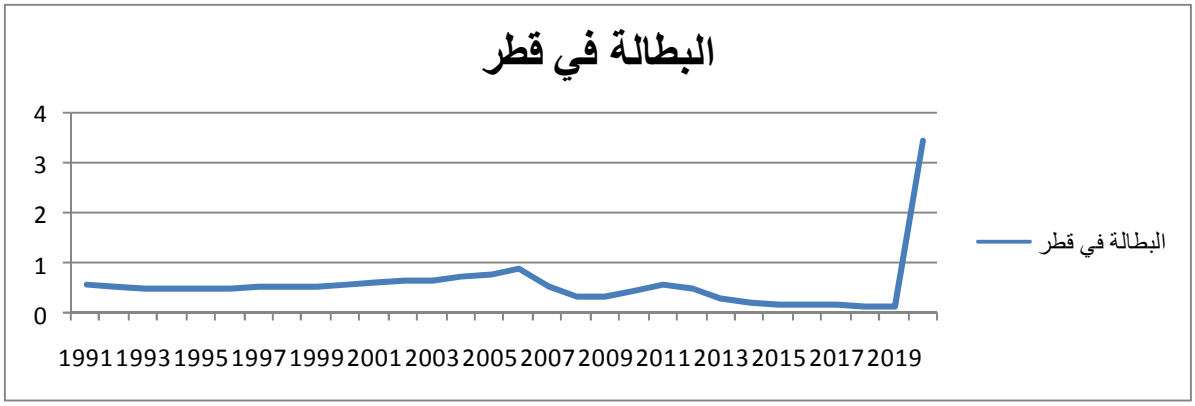

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

نلاحظ أن معدلات البطالة في قطر انخفضت انخفاضا ملحوظا في العقود الأخيرة ،حيث بلغ أعلى معدل لها عام 1997 حوالي 2,3 %بينما بلغ أدنى معدل لها عام2007 ب 0,51% وهذا إن دل فانه يدل على السياسة الرشيدة التي تبنها قطر باهتمامها بدعم المبادرات الذاتية الهادفة لإنشاء مؤسسات من اجل توفير فرص العمل للعديد من الشباب القطري وكانت دار الإنماء الاجتماعي هي الرائدة في مجال توفير البرامج التي تمكن الشباب من الحصول على مصدر رزق مستدام .

[119] معيوف عشوي العنزي ،"دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية "،مجلة كلية الخدمة الاجتماعيةللدراسات والبحوث الاجتماعية ،جامعة الفيوم،(2020)

1-3-9 البطالة في لبنان :

الشكل1-31 : تطور معدلات البطالة في لبنان

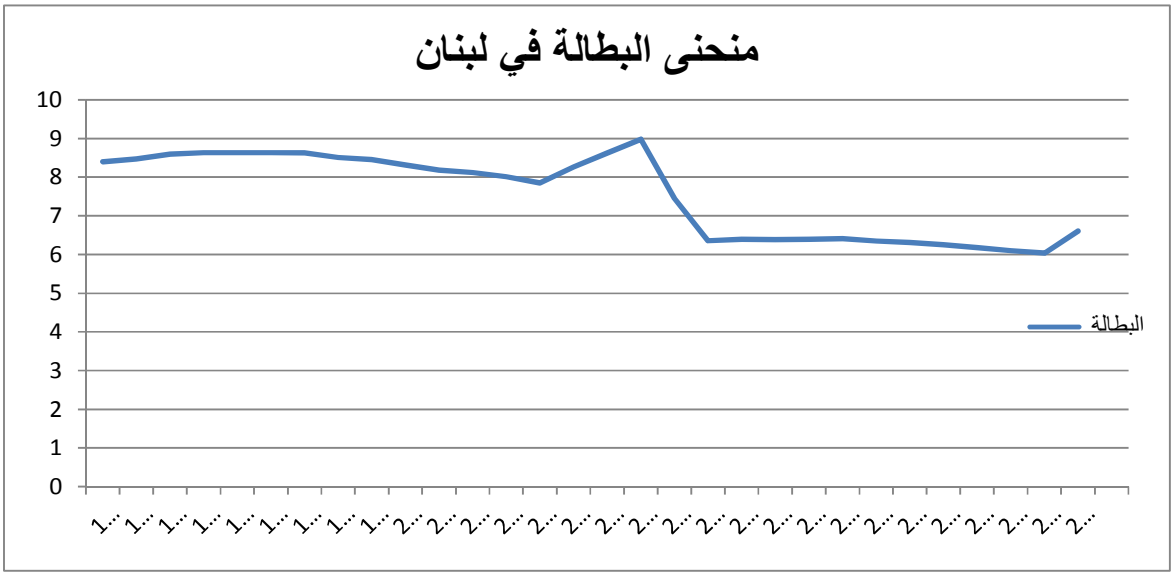

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن البطالة شهدت معدات مرتفعة خلال العقدين الماضيين بسب الأزمات والحروب التي مرت بها لبنان فقد بلغت أعلى معدلاتها سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تسريح حوالي 560 ألف شخص وإفلاس ما يزيد عن 240 مؤسسة كما أن نسبة بطالة الشباب تعتبر الأعلى بمعدل 35.7%، وترتفع في أوساط الشباب الحاملين لشهادات ؛حسب وزارة العمل اللبنانية فان البطالة في العام 2020 بلغت 36 % في حين يُرجّح أن تبلغ نسبة 42,4 %بالمائة عند نهاية العام 2022[120]

[120] نجيب عيسى، "سوق العمل وقضية التشغيل في لبنان ،شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ،(2022)، ص 5

1-3-3 سيرورة الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الجزائر:

1-1-3-3الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وقد ساهم في ذلك التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري .

أ-مرحلة ظهور الاقتصاد غير الرسمي :

تميزت مرحلة ما بعد استقلال الدولة الجزائرية بغياب شبه كلي للصناعات الأساسية حيث اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية ذات الطبيعة الحرفية وهذا بسبب رحيل الاوروبين ورؤوس أموالهم مما أدى إلى وجود فراغ كان لزاما على الدولة ملؤه بمساهمتها في المؤسسات الفرنسية الباقية واستردادها وكذا تأميم الموارد الباطنية عام 1971وبذلك استطاعت الحكومة الجزائرية تسطير أولى إستراتيجيتها بتحقيق التنمية الاقتصادية [121] حيث شهدت ازدهار للاستثمارات وتحسن المستوى المعيشي للأفراد غير أن السياسات التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تزامنت مع نمو ديمغرافي سريع لم يستطع الإنتاج الوطني المحلي استوعابه في ظل الركود الاقتصادي ،وقد عوض هذا النقص بالاتجاه إلى سياسة الاستيراد مما جعل المديونية الخارجية تقفز إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعدما كانت لا تتجاوز 1مليار دولار سنة 1971، كل هذا أدى إلى ظهور أنشطة اقتصادية خفية شيئا فشيئا ؛بعد عام 1980 ازدادت المديونية تلاها انهيار أسعار النفط عام 1986 مما خلق صعوبات تمويلية بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بإيرادات المحروقات كان من نتائجه ارتفاع نسبة البطالة إلى 18،1 % سنة 1989 والتضخم بنسبة 10% مع نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية .

[121] بوعافية رشيد ،يدو محمد،" تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر"مجلة ابحاث ودراسات التنمية ،المجلد 04، لعدد 1 ،(2017) ،ص 17

الشكل1-32 : تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

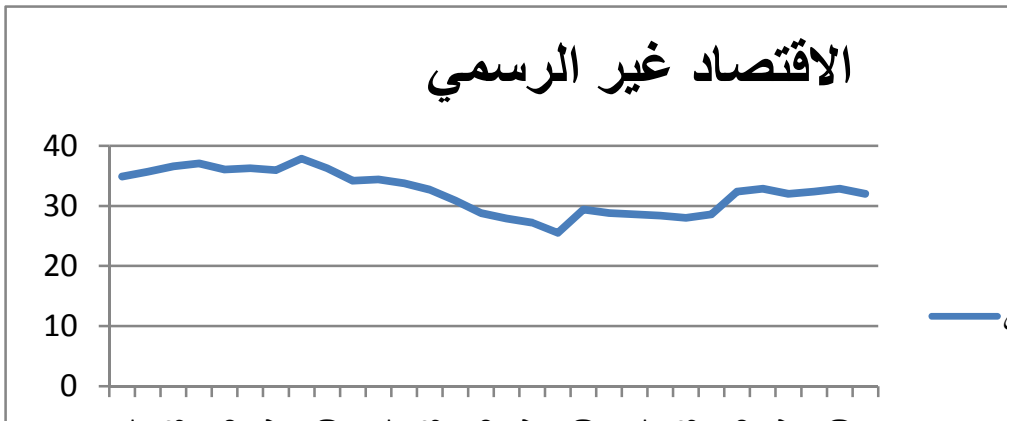

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

ب- مرحلة الانتشار 1990-2000 :

شهدت هذه المرحلة تحول الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الليبرالي شيئا فشيئا بعد الصدمات التي نتجت عن انهيار أسعار البترول مع فشل للمخططات المنتهجة ،و كذا عجز في ميزان المدفوعات كل هذا جعل الجزائر تتجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقيات بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي مما نتج عنه بعض الإصلاحات الضريبية وكذا بعض القرارات الاقتصادية التي تتعارض مع المصالح الاجتماعية أدت في الأخير إلى رفع نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى 31 %سنة 1998.

ج- مرحلة التمكن 2001-2020 :

شهدت هذه المرحلة ارتفاع في أسعار البترول مما جعل الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من مخلفات الأزمة الاقتصادية المالية وخروج الجزائر من الأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد حققت فيها الحكومة الجزائرية مكاسب اقتصادية تمثلت في نمو وارتفاع احتياطاتها من العملة الأجنبية نجم عنه تحقيق نمو اقتصادي وتعزيز الوضعية المالية الخارجية بلغت احتياطاتها 110 مليار دولار نهاية 2007 ؛غير ان الاقتصاد غير الرسمي توسع وتعزز نتيجة ظاهرة النزوح الريفي طيلة العشرية السوداء وارتفاع الكثافة السكانية التي لم يستوعبها الاقتصاد الرسمي فكان إلزاما على الأفراد التوجه للأنشطة غير الرسمية حتى

أضحت الأنشطة غير الرسمية ممارسة عادية يقوم بها الأشخاص علنا ولا يخفونها الا على المصالح الضريبية وكل هذا بسبب غياب دور وفعالية الحكومة ومصالحها الرقابية

3-3-1-2البطالة في الجزائر:

الشكل1-33: تطور معدلات البطالة في الجزائر

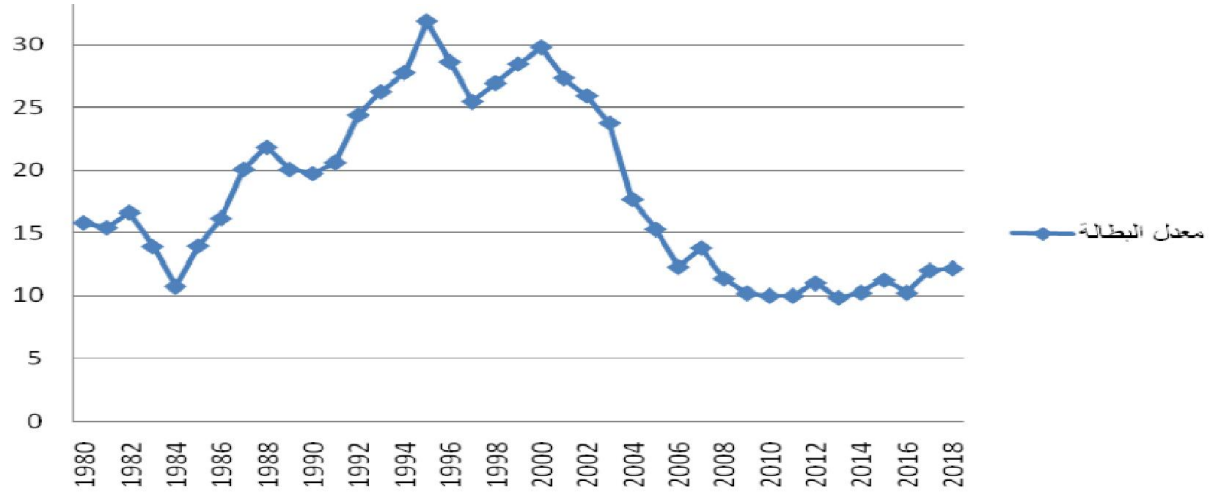

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج ECXEL

يوضح الشكل التالي التغيرات التي شهدها معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 1980 2018 ،حيث شهد الاقتصاد الوطني خلالها تطورات مهمة انعكست على معظم المتغيرات الكلية ،والتي كان معدل البطالة من بينها ويمكن من خلال الشكل تقسيم الفترة إلى ثلاثة فترات كما يلي :

مرحلة 1980- 1989:

شكلت حقبة الثمانيات منعرجا حاسما في تطور الاقتصاد الجزائري بحيث تميزت بترك إستراتيجية التنمية المتعددة التي أدت إلى انخفاض وتيرة الاستثمارات فقد بلغ معدل البطالة16% سنة 1982 لينخفض سنة 1985 إلى 11 %كما أدى انهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 22 % لهذا كان لابد من إصلاحات اقتصادية غير أن الإصلاحات أخذت منعطف أخر وعرفت بأزمة السياسية سنة 1988 حيث دخلت الجزائر في التعددية والانفتاح السياسي والتي انجري عليها تعددية حزبية نبئت بأزمة سياسية اقتصادية فارتفعت معدلات البطالة فيها إلى % 25 .

مرحلة 1990- 2000 :

تعتبر هذه المرحلة مرحلة صعبة عرفت بالعشرية السوداء وهذا لعدم الاستقرار الأمني إضافة إلى المديونية التي بلغت 27 مليار دولار سنة 1990حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى 19 % إضافة إلى تدخل صندوق النقد الدولي حيث فرض على الجزائر إصلاحات هيكلية باشرتها سنة 1994 أدت بدورها إلى ارتفاع معدلات البطالة لتتجاوز 24,36 % أي أن عدد البطالين ارتفع إلى 1.2 % خلال ثلاث سنوات فقط نتيجة خوصصة المؤسسات الاقتصادية وتسريح ألاف العمال حيث بلغ عدد العاملين المسرحين لأسباب اقتصادية 15000 عاملا سنة 1996 و 49000 سني 1997_1998 [122].

مرحلة 2001-2018 :

عرفت معدلات البطالة في هذه المرحلة انخفاضا كبيرا فقد انتقلت من 27,30% الى 11,70 % وهذا راجع إلى توجه الجزائر لسياسة توسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، تميزت هذه المرحلة باعتماد على برنامجين للتنمية من طرف الحكومة هما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 يهدف لمحاربة الفقر وخلق مناصب شغل وقدرت تكلفة البرنامج ب 525 مليار دينار جزائري حيث تراجعت فيه معد البطالة ب 40% [123]وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الجنوب والهضاب العليا ماقيمته 200 مليار دينار جزائري.

4-1 العلاقة بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي:

من الناحية الاجتماعية يمكن الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي لمعالجة أزمة البطالة وإيجاد فرص العمل خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل وانتشار الفقر، فهو يساهم في تامين الاكتفاء الذاتي كما أن اغلب الدراسات تشير إلى عجز سوق العمل في الدول النامية في استحداث مناصب

[122] ناصر دادي عدون، و عبد الرحمن عايب ، *البطالة ومشكلة العمالة ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري*، العاصمة، ديوان المطبوعات الجامعية ، (2010) ص 185 .

[123] Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme,

شغل توافق حجم العمالة الوافدة إليهما يساهم في توسع نمو الأنشطة غير الرسمية كون أن سوق العمل غير الرسمي يتميز بمرونة كبيرة في خلق فرص عمل لمختلف فئات المجتمع [124]

فالعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدل البطالة حسب "**فيتو تانزي**" تتسم بالغموض، فمعدل البطالة له تأثير مزدوج على نمو الاقتصاد غير الرسمي ،فقد أكدت العديد من الدراسات أن معدلات البطالة المرتفعة ترغم الأفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي لإيجاد وظائف تضمن لهم الحصول على دخل،وعندما يكون الاقتصاد الكلي في حالة ركود يزداد معدل البطالة باستمرار ويرى" الاقتصادي **Cassel Dieter** " أن الاقتصاد غير الرسمي هو صمام الأمان لمجابهة البطالة عند ارتفاعها في فترات الركود الاقتصادي التضخمي وتسجيل معدلات نمو اقتصادي ضعيفة، وفي هذه الحالة يلعب الاقتصاد غير الرسمي المنتج والمرن دور المهدئ الاجتماعي في امتصاص البطالة من اجل استعادة الاستقرار الاقتصادي أو المحافظة عليه لأنه يتميز بانخفاض التكاليف فيه كما يعتبر حقل خصب لتنمية المواهب لسهولة الولوج إليه فوجود الاقتصاد غير الرسمي في بلد ما له تأثيرات متنوعة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الرسمية للبلد. فكلما زاد معدل نموه على حساب الاقتصاد الرسمي زادت الإحصاءات والمعلومات المضللة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للبلد مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي ،مع اختلال في سوق العمل، يصاحبه تحيزات في المؤشرات الرسمية للبلد مثل التحيز التصاعدي في معدل البطالة إذ يدخل معظم الناس في الاقتصاد غير الرسمي طوعا نتيجة نقص فرص الشغل في الاقتصاد الرسمي وغياب وسائل لكسب العيش.

[124] بوزكري جمال ،دحماني رضا ،سليماني هندون ،"تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري "،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ،المدرسة العليا للتجارة ،المجلد 13 ،العدد 08،(2018)

1-4-1العمالة في الاقتصاد غير الرسمي :

إن ما نسبة 70%من العمالة ينشط في الاقتصاد غير الرسمي وهو ما يقارب ثلث الناتج المحلي في الدول النامية مما يحد من قدرة الدول على تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم اقتصادها في فترة الأزمات الأزمات، فمعظم العمالة غير الرسمية ليست لها تغطية صحية واجتماعية وتبقى معرضة لمخاطر الفصل من العمل دون تعويض أو القبول بظروف عمل كارثية، ليبقى الأشخاص الأكثر فقرا الأكثر عرضة لهذه الظروف كون أن مصدر كسبهم الوحيد يبقى القطاع غير الرسمي ،وارتفاع نسبة العمالة فيه تؤدي إلى نقص العائدات الضريبية مما يحد من قدرة الدولة على تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

وللاقتصاد غير الرسمي الحصة الكبيرة من العمالة غير الرسمية في الدول النامية، فخلال العقدين الماضين سجلت العمالة غير الرسمية أكثر من النصف العمالة خارج المجال الزراعي في اغلب دول متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل وتشير الإحصائيات أن العمالة غير الرسمية ترتبط بعلاقة إيجابية مع الفقر وهذا ما يبرر سبب انتشارها في دول إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى حيث 95% من العمال غير متعلمون يعملون في الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحسب إحصائية المنظمة الدولية للعمل فان أكثر من في الاقتصاد غير الرسمي يعيشون في ظروف مزرية وبأقل من 1 دولار لليوم حيث أن جائحة كوفيد 19التي عصفت بالعالم كشفت ضعف وانعدام الحماية الاجتماعية الفعالة

الشكل 1-34نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة 2016

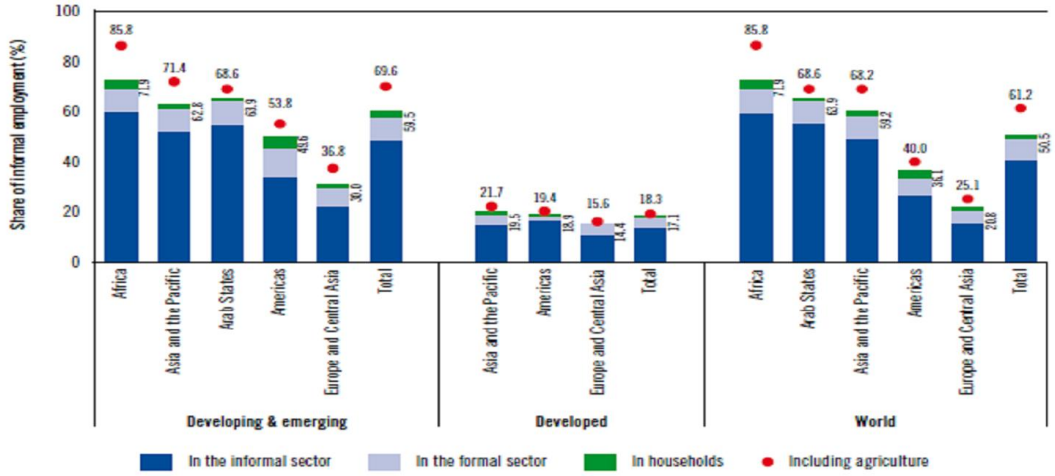

Source: Bonnet, F., Vanek, J., & Chen, M. (2019). Women and men in the informal economy: A statistical brief. *International Labour Office, Geneva*.

التفسير:

نلاحظ من الشكل رقم1-15 أن العمالة غير الرسمية تشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي لدول العالم وتؤكد آخر تقديرات منظمة العمل الدولية أن هذا القطاع يعمل فيه قرابة ملياري عامل وهو يمثل 61,1 %من العمالة غير الرسمية ما نسبته 90 %في الدول النامية و 67 %في دول الدخل المتوسط باستثناء الدول المتقدمة التي لا تزيد فيها نسبة العمالة عن 18 % من مجموع الوظائف وتعتبر قطاعات الخدمات والزراعة القطاعات المستقطبة للعمالة غير الرسمية .

2-3-1 حجم العمالة غير الرسمية في أقاليم العالم :

الشكل رقم 1-35 : حجم العمالة غير الرسمية في أقاليم العالم

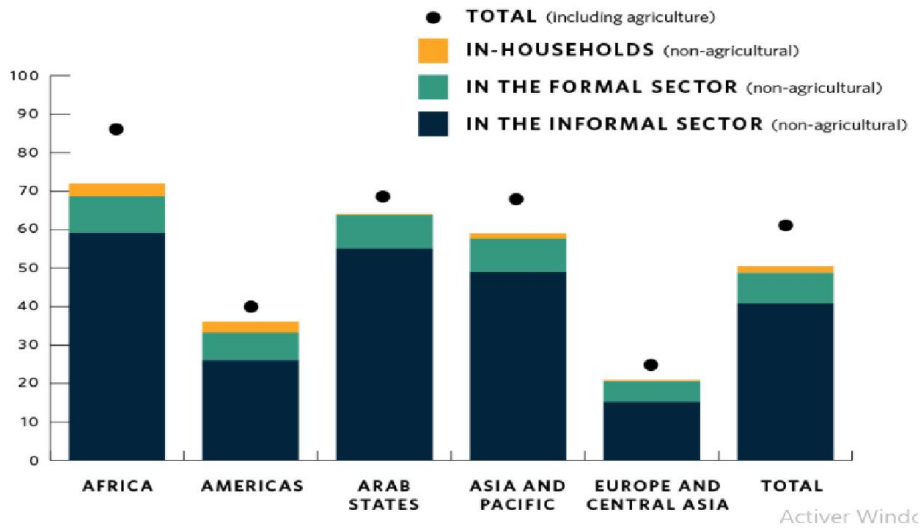

Source: ilo women and men in the informel economy a statistical picture third edition .Geneva .international labour organization .2018 p 67

التفسير:

تمثل العمالة غير الرسمية ما لا يقل عن ثلثي إجمالي العمالة غير الزراعية بنسبة 85.8%فهي تتجاوز 50 % في اغلب البلدان الإفريقية، غير أن هناك تباين بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في تركيز عالٍ للسمة غير المنظمة في الزراعة حيث أن 97.9% منها هي عمالة غير مهيكلة. وأقل نسبيًا في الصناعة (77.4%) وقطاع الخدمات (70.2%)، بينما يختلف النمط بين الجنوب الأفريقي والمناطق الفرعية الأخرى، فالعمالة غير الرسمية تصل إلى 76.2 % في ناميبيا و 81.8 %في مالي .

أما في الأمريكتين فما نسبته 40% من إجمالي العمالة أي ما يعادل 183 مليون شخص يعملون في القطاع غير الرسمي، وتقدر نسبة العمالة غير الرسمية من بـ 18.1 % و53.1 % في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبشكل عام فالعمالة غير الرسمية تشكل بأغلب بلدان أمريكا اللاتينية ما نسبة 40 % من العمالة غير الزراعية فهي تقدر بـ 39.8 %في أوروغواي و 75.1 %ببوليفيا، 24.3 % في البرازيل وتبقى البراغواي وإكوادور وبوليفيا أكثر البلدان من حيث الممارسة غير الرسمية كما أن نسبة كبيرة من الموظفين في القطاع الرسمية ينشطون في القطاع الرسمي (42.6 % من المستخدمين غير المهيكلين) أو في

المنازل (15.2 %من جميع الموظفين العاملين بشكل غير رسمي). ويمثل القطاع غير الرسمي 77.5 %من العمالة في الزراعة ، و 38.4 % في الصناعة، و 35.5 % في الخدمات.

أما في جنوب وشرق آسيا (باستثناء الصين وتايلاند)، فالعمالة غير الرسمية تمثل أكثر من 60 % من إجمالي العمالة غير الزراعية فتقدر بـ 42 % في تايلاند والضعف في الهند و 44 % في فيتنام و 73 %في باكستان وتمثل العمالة غير الرسمية حصة أكبر في الصناعة (68.8 %) منها أمافي قطاع الخدمات فيمثل نسبة نشاط تقدر بـ54.1 %، أما بدول أوروبا الشرقية والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (CIS) فتسجل نسبة أقل من العمالة غير الرسمية تقدر في الأنشطة الزراعية بـ 6.1 % في صربيا إلى 19.8 % في أرمينيا و 12.1 % في الاتحاد الروسي و 3.5 % في صربيا.

1-4-3 العمالة غير الرسمية في الدول العربية :

الشكل رقم 1-36 : نسبة العمالة غير الرسمية في البلدان العربية من دون قطاع الزراعة

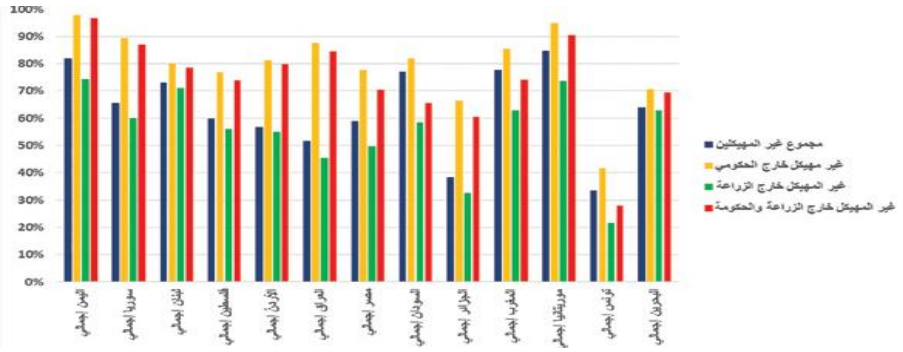

المصدر: منظمة العمل الدولية ،النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكل صورة احصاية الطبعة الثالثة ،جنيف ،2018.

التفسير:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة العمالة غير الرسمية في اليمن بلغت نسبة 74 % تلتها موريتانيا بنسبة 71 % ،كما أن مبرر ارتفاعها ببعض الدول العربية راجع إلى الصراعات القائمة فيها كسوريا واليمن والعراق والتي كانت مصحوبة بتغيرات اجتماعية - اقتصادية ناهيك عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية بسبب تبنيها لبرامج الإصلاح الهيكلي تحت وصاية المؤسسات الدولية وازدادت الأوضاع سوء بفتح المجال أمام السوق الحر وتجميد التوظيف بالقطاع الرسمي وعدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة .

4-3-1 تأثير أزمة كوفيد -19 على البطالة والعمالة غير الرسمية:

بالرغم من أن البطالة في الدول النامية كانت في أعلى مستوياتها متجاوزة 30 % لعام 2017 إلا أن انتشار جائحة كوفيد -19 زادت الأمر سوءا و كان له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة بأغلب دول العالم التي تعاني من انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار البترول ونقص التجارة وسلاسل القيمة العالمية مع انخفاض ثقة المستثمرين بسبب انخفاض الطلب العالمي على البلدان كل هذه العوامل أدت إلى تسريح ما يقرب مليار شخص .[125] وخلافا لأثار الأزمة العالمية 2008 أثرت أزمة الكوفيد على فرص العمل بجميع القطاعات، حيث ارتفع معدل البطالة من 5,19 % عام 2012 إلى 23 %عام أي 2020 حيث أن نسبة العمال غير الرسميين الذين تأثروا من إجراءات الإغلاق التام بلغ في إفريقيا 83 % وأمريكا اللاتينية 89 % أسيا 73 % أوروبا 25,1 %. وحسب الدراسة التحليلية التي قام بها البنك الدولي حول الاقتصاد غير الرسمي بعنوان **الظلال القاتم للاقتصاد غير الرسمي التحديات والسياسات** تظهر مساوئ الاقتصاد غير الرسمي وأثاره السلبية الوخيمة على اقتصاديات الدول النامية في ظل جائحة كوفيد -19، وتشير التقديرات الدولية أن أكثر القطاعات تضررا قطاع السياحة والخدمات الذي تلقى الضربة الأولى اثر إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية ببعض الدول التي تعتمد على قطاع السياحة كمورد أساسي للدخل ويتوفر فيه النصيب الأكبر من فرص العمل في القطاع غير الرسمي نتيجة الإغلاق التام والجزئي وممارسة التباعد الاجتماعي انخفض نشاط الخدمات بمعدل النصف بخسارة 40.6 %أي ما يعادل 72 مليون وظيفة .

بغية تقدير التراجع العالمي في العمالة صممت منظمة العمل الدولية نموذجا يتنبأ بانخفاض عدد ساعات العمل بناءا على البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي وقد خلصت نتائج النموذج الا ان عدد ساعات العمل التي يعملها العمال في جميع انحاء العالم قد انخفضت بنحو

[125] Belarbi ,benabbou " Les répercussions de la pandémie Covid-19 sur l'emploi informel en Algérie" ,journal de recherché en developpement des resources humaines,12(2), (2021)

4.5% خلال الربع الأول من سنة 2020 لتنخفض بما نسبته 10.5% خلال الربع الثاني كما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم 1-37 : نسبة الانخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية

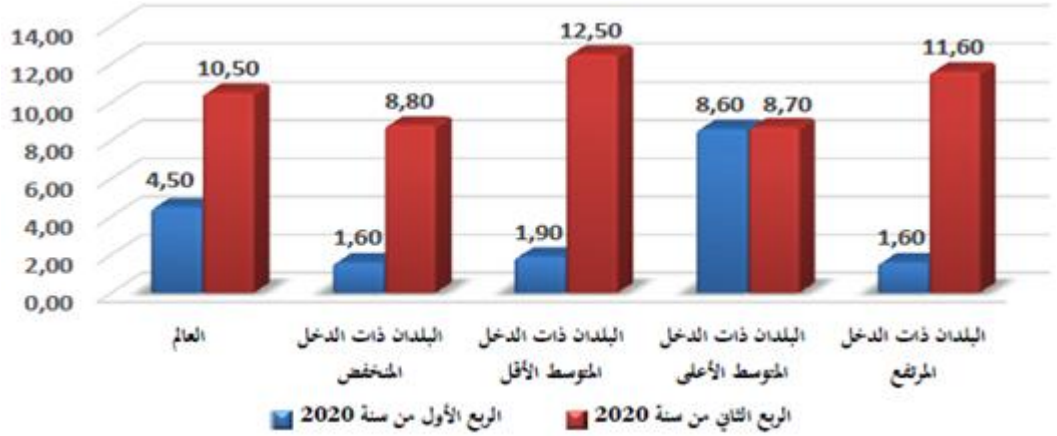

Source : Fu, Haishan, et al. "How COVID-19 is changing the world: A statistical perspective from the Committee for the Coordination of Statistical activities." *Statistical Journal of the IAOS* Preprint

التفسير:

تشير نتائج النموذج إلى أن نسبة الانخفاض في إجمالي ساعات العمل سترتفع في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من سنة 2020 ،وأن عمال البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع سيواجهون أزمة بطالة شديدة مقارنة بباقي البلدان ويتوقع أن يصل مجموع البطالة العالمي إلى 205 مليون شخص نهاية عام 2022 مما يزيد من فرص اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي.

1-3-4-2- تأثير أزمة كوفيد -19 على العمالة غير الرسمية في الدول العربية :

قبل الوباء ، كانت قيمة اقتصاد الشرق الأوسط تبلغ 1.6 تريليون دولار ، ومع ذلك أدت أزمة كوفيد -19 إلى تسريح جماعي للعمال أثر على ما يقرب 30 مليون شخص ، الغالبية العظمى منهم من العمال الأجانب .

حسب تقرير منظمة العمل الدولية اثر كوفيد-19 على فرص العمل في جميع القطاعات دون استثناء فقد ارتفع معدل البطالة من 5,19 عام 2012 إلى 23 عام 2020 في الدول العربية مسجلة أعلى مستوياته بسبب العوائق الهيكلية والنمو الديمغرافي مع انضمام نحو 7.2 مليون شاب وشابة سنويا أثقل كاهل الاقتصاديات العربية وفي غضون أسابيع قليلة أثرت جائحة كوفيد -19 حيث تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل ولخلق فرص العمل في القطاع غير الرسمي .

ونتيجة الإغلاق التام والجزئي وممارسة التباعد الاجتماعي انخفض نشاط الخدمات بمعدل 1.5 فأغلب القطاعات الخدمية، التي تمثل أكثر من نصف الاقتصاد في مصر وتونس،المغرب شهدت ركود عندما اضطرت الحكومة لفرض الحظر الشامل .

والجدير بالذكر أن معظم البلدان العربية تفتقر لشبكات الأمان الاجتماعي ، ومع تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية أدى إلى تضرر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الصغرى الناشطة في القطاع غير الرسمي

وبغض النظر عن الآثار الناجمة عن الجائحة ،فان معظم سكان المنطقة العربية في الدول الغير نفطية يعانون من معدلات فقر مرتفعة .

خلاصة الفصل:

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والبطالة باعتبارهما من الظواهر الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول نظرا لانعكاساتهما السلبية على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن فهم هذه الظواهر يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورهما.

سردنا مختلف النظريات المفسرة للاقتصاد غير الرسمي حيث سادت ثلاثة مناهج - الثنائية والبنيوية والقانونية - من السبعينيات إلى التسعينيات مع إثارة النقاش حول أسباب السمة غير المنظمة وسرد أشهر نظريات التنمية الاقتصادية التي تم تطويرها في الخمسينيات والستينيات ناهيك عن النهج البنيوي في النظريات الماركسية الجديدة والنهج القانوني في النظريات النيولبيرالية كما تم التعرف على مختلف المفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وطرق قياسه هذا دون إهمال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة وسوق العمل وتسليط الضوء على أنواعها وطرق قياسها .

وفي الأخير تم توضيح العلاقة التي تربط الاقتصاد غير الرسمي والبطالة من خلال التطرق العمالة غير الرسمية في أقاليم العالم .

الفصل الثاني

بعد التطرق للإطار النظري للدراسة، يأتي دور تقديم وتحليل الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الاقتصاد غير الرسمي والبطالة من أجل بناء بحثي متكامل، و التمهيد للدراسة الحالية من خلال تبيان الفجوة العلمية مع بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها وذلك باعتبار أن المعرفة تراكمية تنطلق من جهود الباحثين السابقين.

سوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات العربية والأجنبية التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها (الأهداف، الإجراءات المنهجية، النتائج). مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وتنوه الباحثة أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت للبحث عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة ، وبالنظر لخصوصية الاقتصاد غير الرسمي تم تقسيم هذا الفصل على النحو الأتي:

1. استعراض الدراسات السابقة.
2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة و البحث الحالي.
3. الفجوة العلمية

-الدراسات باللغة العربية:

1. -دراسة بلعربي عبد القادر:[126]

بعنوان: "الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية لمنطقة تلمسان الحضرية ". سنة 2009.

اشكالية الدراسة: هل يمكن اعتماد القطاع غير الرسمي كأداة للحد من تفاقم البطالة داخل الوسط الحضري مع ما تقتضيه مختلف المقاربات الثنائية المنادية بالاندماج ؟

هدف الدراسة: تحليل العلاقة بين البطالة والقطاع غير الرسمي وذلك لإبراز حيوية وديناميكية القطاع غير الرسمي في ضبط سوق العمل وكبح جموح البطالة،مع تحديد المحددات الأساسية الفاعلة في اتساع رقعة بطالة الشباب المؤهل المتواجد في الوسط الحضري .

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، كما اعتمد على المنهج الإحصائي والمقارن في تحليل البيانات الميدانية في منطقة تلمسان الحضرية مع استخدام نموذج logit- probit لترجمة المعطيات والبيانات المتحصل عليها من التحقيق الميداني الذي مس مناطق ولاية تلمسان .

نتائج الدراسة:

- ✓ القطاع غير الرسمي له آلياته وأدواته في ضبط سوق العمل .
- ✓ اختلالات سوق العمل في الجزائر سببه برامج التعديل الهيكلي الذي فرضها صندوق النقد الدولي .
- ✓ وجب على الدولة إدراج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .
- ✓ للاقتصاد غير الرسمي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية .

[126] بلعربي عبد القادر ، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية لمنطقة تلمسان الحضرية "،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،(2009) .

✓الاقتصاد غير الرسمي ضروري وحتمي خاصة داخل الدول النامية غير أن مساحته لا يجب أن تزيد عن القدر المطلوب

2. -دراسة عاطف عوض محي الدين : [127]

بعنوان: "محددات البطالة في الدول العربية دراسة تطبيقية". سنة 2016.

اشكالية الدراسة: ماهي السياسات الواجب إتباعها في إدارة بعض الأدوات الاقتصادية التقليدية مثل النمو الاقتصادي، التضخم والانفتاح الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة؟

هدف الدراسة: تحديد العوامل المساهمة في صياغة السياسة الاقتصادية في الدول العربية للحد من البطالة وتحقيق الاستقرار السياسي .

منهجية الدراسة:اعتمد الباحث على المنهج قياسي متمثل في نموذج الآثار الثابتة لبيانات البانل لعينة من 9 دول عربية خلال الفترة 1990-2012 حيث معدل البطالة متغير تابع والمتغيرات المستقلة هي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي،التضخم ،الانفتاح للعالم الخارجي ،التعليم ،درجة مرونة ولوائح سوق العمل جودة نظم الحكم

نتائج الدراسة:

✓توصل البحث إلى أن النمو الاقتصادي ونظام الحكم الديمقراطي يساهمان في خفض معدلات البطالة

✓أن ارتفاع حجم القوة العاملة في الدولة المصدرة للعمالة له تأثير سلبي في معدل البطالة فيها.

✓يلعب التضخم دورا هامشيا في خفض البطالة في الأجل القصير.

[127] عاطف محي الدين، السيد عبيد الله عبيد الله. "محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية ".*مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد13.2، (2016) :247-266 .

3. -دراسة بقاط حنان :[128]

بعنوان "اثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر-". سنة 2017.

اشكالية الدراسة: كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وما مدى تأثيره على سوق العمل في الجزائر؟.

هدف الدراسة: عرض أهم مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي وطرق تقدير حجمه بالإضافة إلى دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر ومكانتها في سوق العمل خلال الفترة 1990-2017.

منهجية الدراسة: استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة، كما يحاول استقراء الحلول التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد غير الرسمي لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة.

نتائج الدراسة:

- ✓ توصل البحث إلى أن الاقتصاد عير الرسمي يوفر 45 %من إجمالي التشغيل أهمها القطاع التجارة والخدمات .
- ✓ يعتبر العمل غير الرسمي أداة لمواجهة مشكلتي الفقر والبطالة.
- ✓ بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 30 % إلى50 % من الناتج المحلي الإجمالي.

[128] بقاط حنان ، "اثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،جامعة الوادي ،المجلد 08،العدد 01،(2017).

4-دراسة بوالحيلة عبد الحكيم : [129]

بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي". سنة 2017.

اشكالية الدراسة: ماهي الأسباب والعوامل التي أدت إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،وكيف يمكن معالجة هذه الظاهرة وتقليص نطاقها ؟

هدف الدراسة: تشخيص واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحاولة استخلاص الحلول المساعدة على تقليصه .

منهجية الدراسة: استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الاقتصاد غير الرسمي في مظاهره المختلفة وتحليل أسباب انتشاره كما تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والاستقرائي لاستخلاص الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

✓ يمثل القطاع غير الرسمي حوالي ثلث الثروة المنتجة أي ما يقارب 34.1% من الناتج الداخلي الخام ويستحوذ على حوالي 37.4% من التشغيل الكلي خارج قطاع الفلاحة .

✓ يرجع نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى عدة أسباب من بينها التعقيدات الإدارية المصاحبة لاستحداث وممارسة النشاط الاقتصادي .

✓ لا تزال رؤية السلطات العمومية غير واضحة بخصوص التعامل مع السوق الموازية للصرف الأجنبي إذ ترجح السلطات زوال هذه الأسواق تلقائيا بوصول البنوك والمؤسسات المالية إلى مستوى جيد في الإدارة

[129] بوالحيبة عبد الحكيم ،" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري ،قسنطينة 2،الجزائر ، (2017)

5-دراسة مسمش نجاة[130] :

بعنوان:" الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014". سنة 2017.

إشكالية الدراسة: ما مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي ؟

هدف الدراسة: إبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية هذا من ناحية ومختلف صور الاستغلال الذي تتعرض له سياق التنمية الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة ،البطالة لارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل بلد .

منهجية الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثارها ، كما تم الاعتماد علة منهج دراسة حالة من اجل إعطاء تقديرات كمية حول مؤشرات الاقتصاد الموازي وعلاقته بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

نتائج الدراسة:

✓ يعتبر التهريب الضريبي من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي ،لان الضريبة تعتبر مصادر تمويل الخزينة العمومية ،نظرا لارتباطها بجميع الأنشطة ومختلف القطاعات.

✓ هناك عدة أثار للاقتصاد الموازي منها الاقتصادية والاجتماعية لكن الشيء الملاحظ انه له أثار إيجابية لاسيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع ،وبالتالي فهو يؤثر على احد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

✓ جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية مع انخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي وبعض مزايا الإعفاءات في ظل ضعف وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا ،الفساد

[130] مسمن نجاة ،" الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ، (2017)

الإداري والمالي ،التدخل الحكومي في بعض الأسواق وغيرها تعتبر كلها حوافز قوية لتشجيع التهرب الضريبي والجمركي بصفة خاصة وتشجيع الاقتصاد الموازي بصفة عامة .

6- د راسة محمد الساحل و آخرون : [131]

بعنوان "محددات البطالة في الدول العربية ". سنة 2018.

إشكالية الدراسة: ماهي أهم محددات البطالة في الدول العربية ؟

هدف الدراسة: تحليل ظاهرة البطالة في 15 دولة عربية .

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحث على المنهج التحليلي لتحليل ظاهرة البطالة وتحديد المحددات الرئيسية التي تؤثر فيها كما تم الاستعانة بطريقة التحليل بالمكونات الرئيسية PCA Principal Component Analysis وذلك من اجل تحليل شدة تأثير محددات البطالة في الدول العربية .

نتائج الدراسة:

✓ هناك علاقة طردية وضعيفة بين حجم السكان ومعدل البطالة في الدول العربية حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.344 .

✓ توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام حيث معامل الارتباط 0.291.

[131] ساحل محمد ،بن تفات عبد الحق ،مناصرية رشيد ،"دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية –باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية" ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة ،المجلد 18، العدد 01 ، (2018)

7-**دراسة بلقايد ثورية :** [132]

بعنوان:" الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر". سنة 2018.

اشكالية الدراسة: كيف تساهم الممارسة غير الرسمية في امتصاص الفئة النسوية العاطلة عن سوق العمل الرسمي الجزائري ؟

هدف الدراسة: تشخيص واقع الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري.

منهجية الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، كما طبقت الباحث دراسة ميدانية من خلال توزيع استمارة على عينة مكونة من 400 مفردة لجمع اكبر قدر من المعلومات.

نتائج الدراسة:

- ✓ عدم توفر فرص العمل في القطاع الرسمي اجبر غالبية النساء للتوجه إلى القطاع غير الرسمي بولاية بشار.
- ✓ العبء الضريبي والدوافع المالية من أهم الدوافع للتوجه للقطاع غير الرسمي .

[132] بلقايد ثورية ،" الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر دراسة حالة المرأة والممارسات غير الرسمية بولاية بشار "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ، (2017)

8-دراسة توهامي محمد رضا :[133]

1. **<u>بعنوان:</u>** "دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر". سنة 2018.

<u>إشكالية الدراسة:</u> ما هو واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ؟

<u>هدف الدراسة:</u> تحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي في الجزائر مع دراسة الآثار الناجمة عنه

<u>منهجية الدراسة:</u> اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع مراحل ظهور الاقتصاد الخفي وانتشاره في الجزائر كما تم استخدام أسلوب التحليل الاستقرائي عن طريق. استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات .

<u>نتائج الدراسة :</u>

- ✓ يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ يعتبر الفساد ،الرشوة البيروقراطية من أهم مظاهر الاقتصاد الخفي في الجزائر وأكثرها تأثيرا في الحياة الاقتصادية.
- ✓ من الأسباب التي تؤدي إلى وجود أنشطة الاقتصاد الخفي ويمكن تلخيصها في أربعة أسباب رئيسية وهي :الضرائب المرتفعة ،القوانين واللوائح الحكومية ،الأنشطة المحظورة وانتشار الفساد
- ✓ فقدان الدولة لجزء كبير من إيراداتها الضريبية .

[133] توهامي محمد رضا ،" دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر ، (2018)

9 -دراسة قوري يحي عبد الله : [134]

بعنوان: "تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC (1970-2016)" سنة 2018

إشكالية الدراسة: ماهو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ؟

هدف الدراسة: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج القياسي باستخدام نموذج MIMICنموذج المؤشرات والأسباب المتعددة حيث الأسباب المتعددة للاقتصاد الموازي هي:عجز الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج الدخلي الخام ،رصيد الميزانية العامة ،نسبة التمدن أما المؤشرات فهي :مؤشر الناتج الداخلي الخام ،مؤشر نسبة التداول الائتماني .

نتائج الدراسة:

- ✓ بلغ حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 47.4% سنة 2016 وهي مرتفعة مقارنة بمصر والمغرب
- ✓ توصلت الدراسة أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يفسر بمتغيرين أساسين هما أولا عجز الموازنة العامة حيث يؤدي ارتفاع عجز الموازنة العامة نتيجة تبني سياسة مالية توسعية إلى ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي بسبب انتشار الفساد وسوء التسيير ؛والمتغير الثاني هو معدل التمدن حيث أدت سياسة العمران العشوائية وغير المتوازنة إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال التسعينات إلى هجرة كبيرة للسكان من الأرياف نحو المدن.

[134] قوري يحي عبد الله،"تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC (1970-2016)"،مجلة ابعاد اقتصادية ،العدد 08،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،(2018) .

10-دراسة بوزكري واخرون :[135]

بعنوان "تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري ". سنة 2019.

اشكالية الدراسة: إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر في الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي ؟

هدف الدراسة: تحليل العلاقة بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017

منهجية الدراسة: تقوم الدراسة على المنهج الوصفي في شقها النظري كما اعتمد على متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية SVARمن خلال القيود طويلة الأجل على هذا النموذج لتوضيح مدى استجابة متغير الاقتصاد غير الرسمي نتيجة الصدمات الهيكلية التي تحدث على مستوى معدلات البطالة .

نتائج الدراسة:

✓ حدوث صدمة هيكلية في معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى حدوث اثر إيجابي في حجم الاقتصاد غير الرسمي يبلغ أقصى مستوى له 0.4%.

[135] بوزكري جمال ،دحماني رضا ،سليماني هندون ،"تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري "،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ،المدرسة العليا للتجارة ،المجلد 13 ،العدد 08،(2018) .

11-دراسة ياسين سالمي : [136]

بعنوان "دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية ". سنة 2019.

- **اشكالية الدراسة:** ما مدى قدرة نماذج البيانات الطولية في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين النمو الاقتصادي والبطالة في كل من الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018؟
- **هدف الدراسة:** إعطاء نظرة شاملة حول الوقائع واهم التطورات الاقتصادية لكل من الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي مع إبراز تطور النمو الاقتصادي واليات تأثيره على معدلات البطالة .
- **منهجية الدراسة:** استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في معالجة مثل هاته الظواهر بالإضافة إلى ذلك استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض والتحليل حيث يعتمد على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين احدهما سبب الأخرى كما تم الاعتماد علة نموذج قياسي تمثل في Ardl.
- **نتائج الدراسة:**

✓ مرونة معدلات البطالة بالنسبة لمعدلات التضخم هي 0.11 و بالنسبة للنمو الاقتصادي هي 0.62.

✓ معدلات البطالة ترتبط عكسيا مع معدلات نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبشكل موجب بمعدلات التضخم .

[136] سالمي ياسين ،"دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسبة ، ،الجزائر، (2019).

-12دراسة مراد زايد ورضا دحماني : [137]

بعنوان: "تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستخدام نموذج MIMIC" سنة 2019

- **إشكالية الدراسة:** ماهو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؟
- **هدف الدراسة:** تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.
- **منهجية الدراسة:** اعتمد الباحث على المنهج القياسي باستخدام نموذج MIMICنموذج المؤشرات والأسباب المتعددة حيث الأسباب المتعددة للاقتصاد الموازي هي: معدل البطالة ،الضرائب ،كتلة المرتبات والأجور ،الإنفاق الحكومي ،الأجر الأدنى المضمون ،الناتج المحلي الإجمالي للفرد ،معدل التضخم أما المؤشرات فهي :مؤشر الناتج الداخلي الخام ،مؤشر العمولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ،الاستهلاك العائلي .
- **نتائج الدراسة:**

✓ سجل الاقتصاد غير الرسمي أعلى نسب له في فترة التسعينيات متجاوزا عتبة 40% .

✓ معدل البطالة له علاقة قوية بحجم الاقتصاد غير الرسمي حيث التغير في معدل البطالة ب1% يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ب 0.78 %

[137] مراد زايد ،رضا دحماني،" تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج Mimic،مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد 07،العدد12،(2019) .

13- دراسة يحي& بورعدة : [138]

بعنوان: "اثر الاقتصاد غير الرسمي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1991-2015)" سنة 2020

اشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الحد من تفاقم معدلات البطالة وامتصاصها ؟

هدف الدراسة :

- ✓ اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الجزائر
- ✓ مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في كبح جموح البطالة ودرجة تحول الباب للنشاط فيه

منهجية الدراسة: استخدم الباحثين على المنهج الوصفي والتحليلي من اجل معاينة التأصيل النظري للاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالبطالة .اعتمد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

نتائج الدراسة:

- ✓ من خلال استخدام التكامل المشترك اتضح أن متغير البطالة ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاقتصاد غير الرسمي وهدا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدراسة النظرية
- ✓ وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الأجل الطويل في الدراسة القياسية

[138] حولية يحي،بورعدة حورية ،" العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2015، مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد 10 العدد 05،(2020) .

14-دراسة بوريش لحسن و مختاري عبد الكريم :[139]

بعنوان:"العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2019 ". سنة 2021.

إشكالية الدراسة: ما مدى التأثير المتبادل بين حجم الاقتصاد الخفي ،البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟

هدف الدراسة: التعرف على العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي ،البطالة والفقر وتحليلها مع تقييم الآثار المتبادلة بينهم في المدى القصير والطويل.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الخفي ،البطالة الفقر في الجزائر في الفترة 1990-2019 والمنهج القياسي باستخدام منهجية Ardlمن خلال الاعتماد على ثلاث معادلات حيث كل معادلة تضم حجم الاقتصاد الخفي ،معدلات البطالة والفقر (مؤشر الاستهلاك الفردي)كمتغيرات تابعة تفسره المتغيرات المتبقية مع إضافة معدل النمو الاقتصادي لهم .

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد الخفي ،معدلات البطالة والفقر في الجزائر.
- ✓ كل من البطالة الفقر لا يؤثران في الاقتصاد الخفي في الأجل القصير لكن كل واحد منهما يؤثر في الآخر هناك اثر إيجابي ومعنوي للبطالة على حجم الاقتصاد الخفي في الأجل الطويل

[139] مختاري عبد الكريم ،بوريش لحسن ،" العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2019 " ،دفاتر ،المجلد 17 العدد 04 ،(2021).

15- دراسة احمد محمد السيد سالم وآخرون : [140]

بعنوان: "اثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي دراسة حالة مصر (1991-2015) ". سنة 2022.

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1991-2015)؟

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلي تقديم تحليل وصفي لتوضيح العلاقة بين الاقتصاد الموازى والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991 - 2015 وذلك من خلال تحليل العلاقة بين حجم الاقتصاد الموازى و مقاييس النمو الاقتصادي من نمو الناتج المحلى.

منهجية الدراسة: تعتمد منهجية الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثر تقلبات حجم الاقتصاد الموازى علي النمو الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2015.

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في مصر .
- ✓ نمو القطاع غير الرسمي بشكل مطرد في مصر

[140] احمد سالم وآخرون ،" اثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي دراسة حالة مصر (1991-2015)"،الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،(2022) .

-الدراسات باللغة الأجنبية الأجنبية

1-دراسة Bajada& Schneider : [141]

بعنوان: « Unemployment and the Shadow economy in the OECD ».سنة 2009.

هدف الدراسة: الكشف عن العاطلين عن العمل الذين يتحايلون على الضمان الاجتماعي .

منهجية الدراسة: استخدمت طريقة البحث الاستكشافي للمستفدين من مزايا الضمان الاجتماعي لكشف تحايل هذه الفئة على الدولة ،اعتمدت الدراسة على المقارنة بين معدلات البطالة و تحليل حجم العمالة في الاقتصاد غير الرسمي في دول **OECD** .

نتائج الدراسة:

✓ توصل الباحثان إلى أن معدل البطالة يتأثر بأنشطة الظل فرغم الاستفادة من الرعاية الاجتماعية للبطالين إلا أنهم توجهوا للعمل في أنشطة الظل

✓ العلاقة الإيجابية بين اقتصاد غير الرسمي والبطالة تولد دورات توظيف في الاقتصاد غير الرسمي

✓ تشوه المعلومات عن فئة البطالين ينجم عنه عدم عدالة في الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي .

[141] Bajada, Christopher, and Friedrich Schneider. "Unemployment and the Shadow Economy in the OECD." Revue économique 60.5 (2009): 1033-1067.

2-دراسة : Friedrich Schneider , [142]

بعنوان: «Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2012: Some New Facts » سنة 2012.

هدف الدراسة: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

هدف الدراسة: اعتمد الباحث على نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة Mimic لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في 67 دولة من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ودول منظمة التعاون الاقتصادي

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة أن المحددات الرئيسية التي تؤثر على حجم الاقتصاد غير الرسمي هي :

- ✓ العبء الضريبي ، الضمان الاجتماعي ، جودة المؤسسات الحكومية ،تعقيد الإجراءات التنظيمية والإدارية وحجم البطالة في الاقتصاد الرسمي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

[142] Schneider, Friedrich. "Size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other OECD countries from 2003 to 2012: some new facts." *Schneider. Johannes Kepler University* (2012).

3--دراسة **Adriana & Dobre** : [143]

بعنوان: « The relationship between shadow economy and unemployment rate: a SVAR approach » سنة 2013.

هدف الدراسة: تحليل اثر حجم الاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الصدمات الهيكلية في معدلات البطالة المسجلة التي تحتسبها الوكالة الوطنية للعمالة والذي تحتسبه منظمة العمل الدولية في رومانيا

منهجية الدراسة: تم الاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي نماذج التكامل المشترك متعدد المتغيرات ونماذج تصحيح الخطأ الموجه VCEM من اجل تحديد حجم اقتصاد الظل القائم على نهج الطلب على العملة باعتبار الأنشطة اقتصاد الظل تتم في شكل مدفوعات نقدية كمرحلة أولى أما الخطوة الثانية فهي تحديد اتجاه السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة باستخدام التكامل المشترك ARDL

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من معدل البطالة إلى الاقتصاد غير الرسمي .
- ✓ معدل البطالة له تأثير سلبي على الاقتصاد غير الرسمي في المدى القصير
- ✓ في المدى الطويل تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى توسع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي .

[143] Alexandru. A. Dobre, and C. Ghinararu. "The relationship between shadow economy and unemployment rate: a SVAR approach." Proceedings of 5th WSEAS International Conference on Economy and Management Transformation, Timisoara, Romania. (2013.)

4-دراسة ANNA Kireenko : [144]

بعنوان: «shadow economy in the region of the russian federation and the ukraine».سنة 2016.

هدف الدراسة: تحديد اقتصاد الظل على المستوى الإقليمي ومدى الاختلاف اقتصاد الظل بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومستوى المعيشة في كلا البلدين .

منهجية الدراسة: استخدمت الباحثة نمذجة MIMICحيث أجرت تحليلا عامليا لعلاقات الجودة ومستوى المعيشة في مناطق الاتحاد الروسي لأعوام 2002-2013 وفي أوكرانيا لسنة 2004-2014 .

نتائج الدراسة:

- ✓ العوامل أكثر شيوعا في البلدين هي العامل الديمغرافي والعامل الإجرامي .
- ✓ تتأثر المؤشرات الديمغرافية بالعوامل العرقية والاجتماعية والثقافية .
- ✓ الدخل النقدي والتوظيف الرسمي يرتبطان ارتباطا وثيقا في أوكرانيا على عكس ذلك في الاتحاد الروسي .
- ✓ يتباين اقتصاد الظل في الاتحاد الروسي من 48 %إلى 62 % من إجمالي الناتج المحلي .

[144] Kireenko, Anna, et al. "Shadow economy in the regions of the Russian Federation and the Ukraine." New Trends in finance and accounting. Springer, Cham, (2017.) 301-312.

5- دراسة Hassan &schneider : [145]

1. بعنوان: «size and developement of the shadow economiess of 157 countries world wide :updated and new mesures from 1999to 2013 » سنة 2016.

هدف الدراسة: تقدير حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الإجمالي في 157 دولة شملت البلدان النامية ،أوروبا الشرقية ،واسيا الوسطى ،ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1999-2013.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثين على نموذج قياسي متمثلا في نهج mimicالأسباب المتعددة للمؤشرات حيث الاقتصاد غبر الرسمي هو المتغير الكامن والمتغيرات المسببة هي العبء الضريبي ، اللوائح التنظيمية و الجودة المؤسسية ، معدل البطالة ،معدل المشاركة في القوى العمل أما المؤشرات : السيوبة المالية ومعدل المشاركة في القوى العاملة لعينة 157دولة حول العالم

نتائج الدراسة:

- ✓ بلغ حجم الاقتصاد الخفي 33.77 %من الناتج العالمي
- ✓ يتفاوت حجم الاقتصاد الخفي بين الدول المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية .
- ✓ من أسباب نمو الاقتصاد الخفي هي اللوائح الحكومية ،العبء الضريبي والجودة المؤسسية في البلد .
- ✓ نمو الاقتصاد الخفي في غالبية الدول بعد الأزمة المالية 2008.

[145] Hassan, Mai, and Friedrich Schneider. "Size and development of the shadow economies of 157 countries worldwide: Updated and new measures from 1999 to 2013." Available at SSRN 2861026 (2016).

6- دراسة Mauleon&sarda : [146]

بعنوان: «Unemployment and the Shadow economy».سنة 2016.

هدف الدراسة: الكشف وتحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في دول الاتحاد الأوروبي

منهجية الدراسة: استخدم الباحثان المنهج الوصفي لدراسة العلاقة بين المتغيرين ، كما تم الاعتماد على نموذج قياسي الانحدار الخطي لدراسة أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة .

نتائج الدراسة:

✓ البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة تزداد أنشطة الظل مثل اليونان واسبانيا

ازدادت أنشطة الظل في الدول الاتحاد الأوربي بعد الأزمة المالية 2008

7- دراسة Ateşaoğaoğlu et al : [147]

بعنوان: «Determinants of the Informal Economy in MENA Economies».سنة 2018.

إشكالية الدراسة: ماهي محددات الاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا في الفترة 1999-2015

هدف الدراسة: تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في نمو الاقتصاد غير الرسمي في بلدان المتقدمة ومقارنتها بعوامل المسببة للاقتصاد غير الرسمي في دول الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا وهذا لتحديد أوجه التشابه والاختلاف .

[146] Mauleón, Ignacio, and Jordi Sardà. "Unemployment and the shadow economy." *Applied economics* 49.37 (2017): 3729-3740.

[147] Ateşağaoğlu, Orhan Erem, Ceyhun Elgin, and Oğuz Öztunali. "Determinants of the informal economy in MENA economies." Eskişehir Osmangazi Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi 19.1 (2018): 39-52.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثين على المنهج التحليلي القياسي من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد ونموذج الارتباط بتحليل 23 اقتصاديات دولة من الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا في الفترة 2015-1999 .

نتائج الدراسة: إن التوسع في حجم الاقتصاد غير الرسمي راجع إلى عدة عوامل نذكر منها :

- ✓ العوامل الاقتصادية متمثلة في معدل البطالة ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،نسبة رأس المال
- ✓ العوامل المؤسسية متمثلة في القانون والنظام ،مكافحة الفساد .
- ✓ العوامل التاريخية والثقافية متمثلة في الموروث الثقافي والديني .
- ✓ العوامل التنظيمية متمثلة في حجم الحكومة، الانفتاح التجاري ،العبء الضريبي .

8-دراسة medina &shneider : [148]

بعنوان: « shadow economy around the world what did learn over the last 20 year »،سنة 2018.

هدف الدراسة: معرفة أخر الأساليب الحديثة والجديدة لقياس اقتصاد الظل .

منهجية الدراسة: تم ابتكار نموذج قياسي هجين يجمع بين نهج الطلب على العملة CDA والمؤشرات المتعددة للأسباب المتعددة MIMIC. لعينة 158 دولة من جميع أنحاء العالم خلال الفترة 1991-2015

نتائج الدراسة:

✓ بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 28%من حجم الاقتصاد العالمي و58% في الدول العربية .

و 17% في دول أمريكا اللاتينية و39.5% في دول ايفريقيا جنوب الصحراء، و28.12% بدول جنوب شرق أسيا

[148] Medina, Leandro, and Mr Friedrich Schneider. Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?. International Monetary Fund, (2018).

9-دراسة chokri&sahnoun:[149]

بعنوان: The nexus between unemployement rate and shadow economy »

« .سنة 2019.

اشكالية الدراسة: ماهي العلاقة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة في الدول النامية والمتقدمة ؟

هدف الدراسة: الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة .

منهجية الدراسة: استخدم الباحثين نموذج قياسي وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ل78 دولة خلال الفترة 2000-2015 حيث تم استخدام المتغيرات التالية معدل البطالة الاستقرار السياسي ،مؤشر الفساد ،التضخم ،الناتج المحلي الإجمالي ،العبء الضريبي الانفتاح متغيرات مستقلة والاقتصاد غير الرسمي

نتائج الدراسة:

✓ توصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية سلبية أحادية الاتجاه تمتد من معدل البطالة إلى الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية .

✓ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه وسلبية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في البلدان ذات الجودة المؤسسية الجيدة

الجودة المؤسسية تتفاعل بقوة مع العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة .

[149] Sahnoun, Marwa, and Chokri Abdennadher. The nexus between unemployment rate and shadow economy: a comparative analysis of developed and developing countries using a simultaneous-equation model. No. 2019-30. Economics Discussion Papers,(2019).

10-دراسة **rizgar & khurshid** :[150]

بعنوان: «Relationship between unemployement rate and shadow economy of selected mene contries :atda-yamamoto and panel causality approach » سنة 2020.

هدف الدراسة: استقصاء العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدل البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا .

منهجية الدراسة: استخدم الباحثان نموذج قياسي تمثل في نهج السببية Toda -Yamamoto واختبار السببية لجرانجر

نتائج الدراسة:

✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من البطالة إلى الاقتصاد غير الرسمي في تركيا وقطر والعكس صحيح في كل من البحرين ،الأردن ،لبنان.

✓ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الجزائر فقط .

✓ كما أظهرت نتائج السببية ل Granger وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[150] Abdlaziz, Rizgar Abdlkarim, Faisal Ali Khurshid, and Hatem Hatef Abdulkadhim Altaee. "Relationship between unemployment rate and shadow economy of selected mena countries: a toda-yamamoto and panel causality approach." *QALAAI ZANIST JOURNAL* 5.4 (2020): 895-916.

11-دراسة hamdidja &japalac :[151]

بعنوان: «Panel regression analysis of the relationship between unemployement and shadow economy». سنة 2020.

إشكالية الدراسة: ماهو اثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة ؟

هدف الدراسة: محاولة استكشاف العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة مع معرفة اثر الاقتصاد غير الرسمي على البطالة .

منهجية الدراسة: استخدم الباحثين نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات البانل في 34 دولة خلال الفترة الممتدة 1999-2015 وتم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك Ardl.

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود علاقة إيجابية وهامة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في المدى القصير والطويل .
- ✓ تساهم معدلات البطالة المرتفعة في تزايد أنشطة الظل .

[151] SALKIC, Hamdija, and Semra JAPALAK. "Panel Regression Analysis of The Relationship Between Unemployment and Shadow Economy." Siyaset, Ekonomi ve Yönetim Araştırmaları Dergisi 7.2 (2019): 149-158.

12-دراسة Baklouti & boujelbene 2020:[152]

بعنوان:

«A simultaneous equation model of economic grouth and shadow economy is there a differerence between the developed and developing contries ?

هدف الدراسة: تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومعرفة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية والمتقدمة .

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثين على نموذج ديناميكي للمعادلة المتزامنة التي تؤسس ترابطا بين النمو الاقتصادي واقتصاد الظل ل 17 دولة نامية و33 دولة متقدمة خلال الفترة 2005-2015.

نتائج الدراسة:

✓ وجود علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي في دول الشرق الأوسط وشمال ايفريقيا

✓ وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

✓ كما كشفت الدراسة أن البلدان ذات الجودة المؤسسية الجيدة كان فيها الاقتصاد غير الرسمي منخفض

[152] Baklouti, Nedra, and Younes Boujelbene. "A simultaneous equation model of economic growth and shadow economy: Is there a difference between the developed and developing countries?." *Economic Change and Restructuring* 53.1 (2020): 151-170.

13- دراسة ,Nasr G Elbahnasawy 2021 [153]

بعنوان:«Can e-government limit the scope of the informal economy?

هدف الدراسة: دراسة فاعلية الحكومة الالكترونية ومدى مساهمتها في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في 146 دولة حول العالم .

منهجية الدراسة: استخدم الباحثان المنهج القياسي لدراسة أثر فعالية الحكومة الالكترونية على الاقتصاد غير الرسمي ، كم انتهجا أسلوب المقارنة بين الانحدارات ل 146 دولة حول العالم في إطار التحليل الديناميكي باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMMباعتبارها الطريقة المناسبة مقارنة بمقدرات طريقة المربعات الصغرى

نتائج الدراسة:

- ✓ توصل الباحث ا أن الاستقرار السياسي والديمقراطية يلعبان دورا مهما تلعب دورا مهما في تعزيز اقتصاديات البلدان والحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي .
- ✓ تعزيز تطبيق الحكومة الالكترونية يقود لحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي باعتبار التكاليف واللوائح التنظيمية و إجراءاتها هي الدافع الأول للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي .
- ✓ كشفت الدراسة أن البلدان التي انتهجت الحكومة الالكترونية زادت احتمالية اكتشاف التهرب الضريبي فيها .
- ✓ الحكومة الالكترونية تساهم في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتقدم المساعدة للحكومة في تطلعاتها لتمويل جهود التنمية وتعبئة الموارد الوطنية من اجل الاستدامة .

[153] Elbahnasawy, Nasr G. "Can e-government limit the scope of the informal economy?." *World Development* 139 (2021): 105341.

14-دراسة Bouriche&Bennihi 2021: [154]

بعنوان:

The impact of shadow economy on non-oil GDP growth in Algeria from 1991-2017

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980- 2017؟

هدف الدراسة: تحليل اثر اقتصاد الظل على نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 1991-2017

منهجية الدراسة: استخدم المنهج الوصفي والقياسي بداية بالطرح النظري ومراجعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الظل والعلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي ، كما اعتمد الباحثين عل منهجية الانحدار الخطي للفجوات الموزعة ARDL لدراسة العلاقة بينهما في الأجل القصير والطويل خلال الفترة الممتدة 1980 إلى 2017 .

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود اثر سلبي لاقتصاد الظل على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في المدى القصير ، من حيث المرونة
- ✓ وجود اثر إيجابي لاقتصاد الظل على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في المدى الطويل ، حيث الزيادة في اقتصاد الظل بنسبة 1 % تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ب 70 %

[154] BENNIHI, Aymen Salah, and Lahcene BOURICHE. "The impact of shadow economy on non-oil GDP growth in Algeria from 1991 to 2017." *Economic and Management Research Journal* 13.2 (2019): 35-52.

15-دراسة Anzhelika Victorovna Karpushkina 2021:[155]

بعنوان:

« Assessing the Impact of Employement in the Informal Sector of the Economy on Labor Market Development

هدف الدراسة:

تحليل العمالة غير الرسمية في روسيا بناءا على خصائصها المكانية والدينامكية

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور الاقتصاد غير الرسمي في روسيا بالإضافة إلى دراسة وتحليل العمالة في روسيا خلال الفترة الممتدة مابين 2006-2020 مستندين على قاعدة البيانات Rosstat.

نتائج الدراسة:

- ✓ عدم استقرار سوق العمل ناتج عن ارتفاع معدلات التوظيف في القطاع غير الرسمي.
- ✓ تحديد الاتجاهات الرئيسية لتنقل العمالة بين القطاعات وتقييم كثافتها .
- ✓ ضرورة تطوير برامج التوظيف الوطنية لضمان التنمية المستدامة .
- ✓ يجب مراجعة السياسات الحالية لتعزيز تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقليل التكاليف وإزالة الحواجز التنظيمية وتشجيع تحول المؤسسات في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

[155] Karpushkina, Anzhelika Viktorovna, et al. "Assessing the impact of employment in the informal sector of the economy on labor market development." *Sustainability* 13.15 (2021): 8435.

16-دراسة Mohamed Elmi 2021[156]

بعنوان:

«Another Altrnative to Reduce The Unemployement Formalization Of Informel Sector Entrepreneurship in Djibouti »..

هدف الدراسة:

تقدير حجم العمالة غير الرسمية في جيبوتي وأسبابها .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث نهج جديد يصنف الأنشطة الرسمية وغير الرسمية باستخدام بيانات صندوق جيبوتي للأمن القوميDNS وغرفة التجارة جيبوتيDCC مع تحليل تقدير حجم العمالة غير الرسمية.

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود أكثر من 178 مؤسسة في القطاع غير الرسمي و 790 وظيفة في القطاع غير الرسمي.
- ✓ وجود أكثر من 15670 فرصة عمل في القطاع غير الرسمي تسمح بامتصاص البطالة في جيبوتي .
- ✓ تقديم إرشادات وتوصيات لأصحاب القرار في جمهورية جيبوتي .

[156] Elmi, Mohamed. "Another Alternative to Reduce the Unemployment: Formalization of Informal Sector Entrepreneurship in Djibouti." *Modern Perspectives in Economics, Business and Management Vol. 8* (2021): 64-90.

17- دراسة bouriche&bennihi& schneider 2021:[157]

بعنوان :

The informel economy in algeria :new insights using theMIMIC approach and the interaction with the formel economy

إشكالية الدراسة:

ماهي محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2017؟

هدف الدراسة:

- ✓ التعرف على المحددات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
- ✓ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي و تطوره على المدى القصير والمدى الطويل

منهجية الدراسة: استخدم الباحث العديد من الطرق المنهجية، بداية بالطرح النظري ومراجعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي ، كما أعتمد على نهج **mimic** الأسباب المتعددة للمؤشرات لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة الممتدة 1980 إلى 2017 . كما تم إجراء اختبار السببية لجرانجر.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى أن المحددات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هي العبء الضريبي ،نوعية المؤسسات ،القطاع الزراعي .ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الرسمي في المدى القصير بينما في المدى الطويل يتم العكس.
- ✓ بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 33،48 %من الناتج المحلي الإجمالي
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه ممتدة من الناتج المحلي الإجمالي الاقتصاد غير الرسمي

تقوية الروابط بين مختلف المناطق التي تنشط بها هذه المؤسسات

[157] Bennihi, Aymen Salah, Lahcene Bouriche, and Friedrich Schneider. "The informal economy in Algeria: New insights using the MIMIC approach and the interaction with the formal economy." Economic Analysis and Policy 72 (2021): 470-491.

18-دراسة Keskin, Abdulkadir 2021:[158]

بعنوان:

The Impact Of Economic Groth .Unemployment and Informal Employement in Turkey

إشكالية الدراسة:

ما هو تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي في تركيا ؟

هدف الدراسة:

الكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والعمالة غير الرسمية في تركيا في المدى الطويل .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث نموذج قياسي متمثل في اختبار الحدود Ardl،لاختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل باستخدام بيانات فصلية للفترة مابين 2004-2020.

نتائج الدراسة:

- ✓ و جود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.
- ✓ و جود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة والعمالة غير الرسمية.
- ✓ أكدت نتائج اختبار Ardl أن زيادة وحدة واحدة في البطالة تؤدي إلى زيادة قدرها 0,991من العمالة غير الرسمية .

[158] Keskin, Abdulkadir. "The Impact of Economic Growth Unemployment and Inflation on Informal Employment in Turkey: an ARDL Bounds Test Approac." *Journal of Social Policy, Conferences*. No,80,(2021).

19-دراسة Isaac Khambule 2021:[159]

بعنوان:

« African Informal Economy :Limits and pitfalls of government s response.

هدف الدراسة:

تقييم وتحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد -19 على الاقتصاد العالمي واقتصاد جنوب ايفريقيا خاصة بما تعلق بالبطالة والاقتصاد غير الرسمي .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة اثر جائحة كوفيد -19 على اقتصاد دولة جنوب ايفريقيا.

نتائج الدراسة:

- ✓ جائحة كوفيد -19 أدت إلى انكماش اقتصاديات العالم وزيادة معدلات البطالة .
- ✓ قامت حكومة جنوب ايفريقيا بعدة إجراءات لمساعدة العمال المتضررين من جائحة كوفيد -19 خاصة العمال غير الرسمين بمنحهم مساعدات اجتماعية تمثلت في 350 راند .
- ✓ كما كشفت الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي ليس محصن ضد التقلبات العالمية التي تسببها الأوبئة .

[159] Khambule, Isaac. "COVID-19 and the Counter-cyclical Role of the State in South Africa." *Progress in Development Studies* 21.4 (2021): 380-396.

20-دراسة TRAN, Toan Khanh Pham 2021: [160]

بعنوان:

"Unemployment and Shadow Economy in ASEAN Countries "

هدف الدراسة:

التحقيق في العلاقة بين اقتصاد الظل والبطالة في سبع دول من اسيا خلال الفترة 2000-2017.

منهجية الدراسة:

المنهج القياسي وبدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية DOLS وطرق المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل FMOLS .

نتائج الدراسة:

- ✓ تبين أن معدلات البطالة تساهم بشكل كبير في نمو اقتصاد الظل .
- ✓ تم الكشف على أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي على اقتصاد الظل .
- ✓ ترتبط النفقات الحكومية والائتمان المصرفي والتضخم ارتباطا إيجابيا باقتصاد الظل

[160] TRAN, Toan Khanh Pham. "Unemployment and shadow economy in ASEAN countries." *The Journal of Asian Finance, Economics and Business* 8.11 (2021): 41-46.

21-دراسة Ali Abdulkadhim : 2022

بعنوان:

« The informel economy and its role in reducing the unemployement rate in iraq for the period 2000-2020 ».

اشكالية الدراسة:

هل يساهم الاقتصاد غير الرسمي في خفض معدلات البطالة في العراق ؟

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة أولا بالتعريف بالاقتصاد غير الرسمي وطرق قياسه وأثره على واقع النامية والمتقدمة ،ثانيا دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات البطالة في العراق خلال الفترة 200-2017 .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج التحليلي طاهرة الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في العراق والعلاقة المتداخلة بينهما خصوصا بعد الغزو الأمريكي وتداعياته الاقتصادية والسياسية ، وتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على طريقة الطلب على النقود السائلة ،حيث يمكن حساب التغيرات في معدل نشاط الاقتصاد غير الرسمي من خلال التغيرات في معدل النقد المتداول فيما يتعلق بعرض النقود .

نتائج الدراسة:

- ✓ توصل الباحث أن البطالة في العراق بطالة مقنعة .
- ✓ زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تؤثر إيجابيا على معدلات البطالة حيث في فترة 2000-2007ارتفعت حجم التدفقات المالية للاقتصاد غير الرسمي .
- ✓ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على المدى القصير والمدى الطويل
- ✓ التعرف على المحددات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

2-2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي :

من خلال عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها نلاحظ وجود تباين واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها ،فقد تميزت كل دراسة بسمة معينة حيث كل واحدة منها تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي والبطالة من زاوية محددة ، كما حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسة من اجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا التي تهدف إلى تحديد العلاقة بين معدلات البطالة و معدل الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية مع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام نموذج .MIMIC

إن اختلاف نتائج الدراسة راجع إلى اختلاف الأقاليم والأنظمة الاقتصادية للبلدان محل الدراسة لأن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة متشابكة ومتداخلة يصعب قياسها إذ نجد أن معظم الدراسات القياسية تتفق على أن الاقتصاد غير الرسمي هو ملاذ للعاطلين عن العمل من خلال مساهمته في توفير فرص العمل وهذا ما أكدته دراسة(Adriana2013) التي توافقت مع دراستنا في جزئية المدى الطويل فقط فزيادة معدلات البطالة تؤدي إلى توسع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي واختلفت معنا في المدى القصير حيث أثبتت أن معدلات البطالة في المدى القصير لها تأثير سلبي على حجم الاقتصاد غير الرسمي

أما دراسة (Japalac2020) فتوافقت مع دراستنا بوجود علاقة إيجابية وهامة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في المدى القصير والطويل إلا أن دراسة (بورعدة 2020) توافقت مع دراستنا في شقها النظري بان هناك علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة لدى الإناث أما الأجل الطويل فهناك علاقة إيجابية وهامة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة وفي نفس السياق تباينت دراسة (2019 CHOKRI الذي وجد أن هناك علاقة سلبية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة.كما اختلفت هذه الدراسات في استخدامها لمنهجية البحث حيث تم استخدام المنهج المقارن مثل دراسة (Anzhelika 2021) والمنهج الوصفي دراسة (Tihana 2013) ، (Tudoze 2016) وكذلك الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث تم استخدام استبانة مثل دراسة (بلقايد 2018)

أما بخصوص الشق الثاني من الدراسة و المتمثل في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام نموذج Mimic أكدت الكثير من الدراسات السابقة بوجود العديد من المحددات التي تؤثر في الاقتصاد غير الرسمي من بينها المتغيرات المسببة وهي العبء الضريبي ،اللوائح التنظيمية ،الجودة المؤسسية ، معدل البطالة ،معدل المشاركة في العمل ،الفساد ،معدل العمالة الذاتية ، الحرية الاقتصادية حرية الأعمال التجارية أما المؤشرات المتعددة فهي في الغالب السيولة المالية أو المعروض النقدي ،نمو الناتج المحلي الإجمالي،المشاركة في القوى العاملة . أما النموذج الخاص بدراستنا الحالية المتمثل في نموذج Mimic فقد تم استخدام المتغيرات السببية التالية :العبء الضريبي ،الانفتاح التجاري ، معدل البطالة ،التضخم أما المؤشرات :متغير قوة العمل ،نمو المعروض النقدي ،نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وجدت الدراسات السابقة أن ارتفاع العبء الضريبي والتنظيمي والبطالة والعمالة الذاتية هي المحركات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي ؛ تتفق دراستنا مع دراسة (زايد و دحماني 2019) في أن معدل البطالة له علاقة طردية وقوية مع الاقتصاد غير الرسمي فكلما زاد معدل البطالة زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي

كما أن دراستنا توافقت مع دراسة (قوري 2018) في جزئية العبء الضريبي، فقد وجد أن الضرائب لا تؤثر في حجم الاقتصاد غير الرسمي فعدم وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و العبء الضريبي في الجزائر راجع إلى النظام الضريبي الجزائري الذي يعاب عليه بعدم فعاليته وعدم وضوح النصوص التشريعية فيه وبخصوص حجم الاقتصاد غير الرسمي فتوافقت مع كل من الدراستين السابقتين فقد بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 40 % في الجزائر ، أما دراسة (2016 hassan and all) فقد وجدوا أن العبء الضريبي والتنظيمي والبطالة والعمالة الذاتية هي المحركات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي مما يعني أن زيادة هذه الأسباب تزيد من حجم الاقتصاد غير الرسمي ل 157 دولة حول العالم بما في ذلك البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية واسيا الوسطى وبلدان منظمة التعاون والتنمية ، غير أننا نلاحظ

أن استخدام الباحثين لعينة من 157 بلد تمر بمراحل مختلفة من التنمية وبلدان تختلف فيها النظم الاقتصادية يؤدي إلى نتائج متحيزة . إن القاسم المشترك بين دراستنا ودراسة (hassan and all 2016) في جزئية البطالة أنها من مسببات الاقتصاد غير الرسمي غير أنها اختلفت في جزئية العبء الضريبي فحسب دراستنا توجد علاقة معنوية عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والضرائب في حين أن العلاقة في الدراسة السابقة تثبت العكس .

جاءت دراسة(مسمن 2017) لتؤكد جمود النظام الضريبي الجزائري وعجزه عن مواكبة التطورات الاقتصادية مع انخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي ومزايا الإعفاءات في ظل ضعف تطبيق العقوبات المنصوص عليها وهذا ما توصلت له دراستنا

3-2 الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية :

من خلال ما تم استعراضه لأوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نستخلص أن دراستنا الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام غير أن دراستنا الحالية حاولت

دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة خاصة في ظل البرامج التنموية المتبعة من طرف الدول العربية حيث تتمثل الفجوة العلمية في الدراسة الحالية في النقاط التالية :

1. استخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي وهو نموذج البانل الذي يقيس الاقتصاد غير الرسمي (متغير تابع)، والمعدل البطالة الكلي ومعدل البطالة بالنسبة للذكور معدل البطالة بالنسبة للإناث متغيرات مستقلة في البلدان العربية
2. استخدمت هذه الدراسة نموذج الآثار العشوائية لقياس العلاقة بين معدلات البطالة و الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية

3. استخدمت هذه الدراسة نموذج MIMICالأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1991-2020 حيث تم استخدام الأسباب المتمثلة في العبء الضريبي ،الانفتاح التجاري ،متغير معدل البطالة ،التضخم متغير قوة العمل؛ المؤشرات متغير نمو المعروض النقدي ،نمو الناتج المحلي الإجمالي .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل تقديم ومراجعة بعض من البحوث و الدراسات السابقة التي عالجت كل من الاقتصاد غير الرسمي والبطالة ، حيث تنوعت هذه الدراسات في طريقة معالجتها للموضوع، إلا أنه وحسب إطلاعنا عليها وجدنا عدد محدود منها تطرق إلى موضوع أثر معدلات البطالة على الاقتصاد غير الرسمي ، فضلا عن انعدام دراسات متعلقة بقياس أثر العلاقة بينهما في الدول العربية .

بناءا على ما سبق، سنحاول من خلال الجزء التطبيقي من الأطروحة دراسة العلاقة بين جانبي الاقتصاد غير الرسمي والبطالة بأخذ حالة الدول العربية عامة والجزائر خاصة ، ولعل هذا ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصول السابقة إلى الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة التي تم سردها في الفصل الثالث، سنقوم بدراسة تطبيقية لاختبار أهم فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها، وذلك بالاستعانة بنموذج بانل (PANEL)، من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها،واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها والوقوف على متغيرات الدراسة لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة من عام 1991 حتى عام 2020،باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA)، لدراسة العلاقة بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي وللوصول إلى هذا الهدف جاء مضمون الدراسة التطبيقية في الشكل التالي:

1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
2. تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج التجميعي.
3. تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

1- منهجية الدراسة المستخدمة في التقدير

1-1 تقديم نماذج البانل

1-1-1 تعريف بيانات البانل:

مفهوم بيانات البانل :هي عبارة عن معطيات لها بعدين فردية وهي المشاهدات المقطعية N مثل الدول ،السلع ،الأسر ...المرصودة عبر فترة زمنية معينة T فهي تأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن time effec واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية individual effect على حد سواء ،وتنقسم إلى نوعين

نموذج بانل متوازن ، إذا كانت الفترة الزمنية نفسهالكل الدول أو الأفراد

نموذج بانل غير متوازن ، إذا كانت الفترة الزمنية مختلفة من مفردة إلى أخرى أو عند غياب بعض المشاهدات لمجموعة من الأفراد أو الدول (بيانات مفقودة)[161]

والجدير بالذكر، انه إذا كان عدد السنوات اقل من عدد الدول أو الأفراد نسمي نموذج بانل The Short Panel، أما إذا كان عدد الدول أو الأفراد اقل من عدد السنوات نسمي نموذج بانل The Long Panel.

اختبار جذر الوحدة :

اختبارات جدر الوحدة :قسم الباحثون اختبار جذر الوحدة إلى جيلين :

الجيل الأول : يقوم على فرضية عدم التجانس الفردي والتي نعني بها الاستقلال بين المقاطع وعدم تجانس معلمات النموذج .

الجيل الثاني : يقوم على رفض فرضية الاستقلال بين المقاطع أي وجود ارتباط بين المقاطع والجدول التالي يلخص أهم اختبارات جذر الوحدة لنماذج البانل

[161] bourbonnais, R.., *"économétrie ;manuel et exercices corriges"*, 7 edition. paris ,(2009).

الجدول رقم : اختبارات جدر الوحدة لبيانات البانل

اختبارات الجيل الأول : الاستقلالية بين المفردات	
نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي Autoregressive تحت الفرضية التعاقبية H_1	Levin and Lin (1993-1992)
	اختبار Levin , lin and chu (2002)
	اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
	اختبار Im,Pasaram and Shin (1997,2002 ;2003)
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999,2001)
	اختبار Hadri (2000)
اختبار تسلسلي او تعاقبي	اختبار H enin,Jolivldt and N Gguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني : الارتباط بين المفردات	
اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng (2001)
	اختبار Choi (2002)
	اختبار Phillips and Sul (2003)
	اختبار Pesaran (2003)
	اختبار Moon and Perron (2004)
مقاربات وطرق خرى	اختبار O'connell(1998)
	اختبار Chang (2002-2003)

Source : Christophe Hurlin,Valerie Mignon (2006),Une des tests de racine unitaire sur donneés de panel ,economie &prévision 2005 / 3(n°169-170-171)PP 277.

2-1 نماذج البيانت الخطية الاثار الثابتة والعشوائية :

النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية :

يمكننا التمييز بين ثلاث نماذج أساسية في بيانات البانل حسب طبيعة الأثر الفردي للوحدات :

- نموذج الانحدار التجميعي pooled regression model
- نموذج التاثيرات الثابتة fixed effect model

- نموذج التاثيرات العشوائية Random effects model

اذا كان الأثر الفردي متماثل هو نفسه في جميع وحدات المقطع فان نموذج بانل يعتبر نموذجا كلاسيكي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS)[162]

اما اذا اختلف الأثر الفردي في جميع الوحدات، نتحصل على نموذجين اساسين نموذج التاثيرات الثابتة ونموذج التاثيرات العشوائية ،والصيغة التالية تمثل نموذج بيانات البانل(Hsiao، 2014). :

$$\gamma_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad .....(1)$$

α_i = 1,2.....,N t =1,2.....T

حيث :

γ_{it} : قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

α_i : قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i

β_j : قيمة ميل خط الانحدار

$x_{j(it)}$: قيمة المتغيرات المستقلة j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

ε_{it}: قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t مع i يمثل عدد الوحدات المقطعية

يعتمد تقدير المعلمات للنموذج المبين في المعادل 1 على نوع بيانات البانل المستخدمة ،وهذه القيمة تشمل الفرضيتين :

E(εit)=0 و var(εit)= εσ2= constant

1-2-1نموذج الانحدار التجميعي(PME)pooled regression model

عندما تكون المعلمات α_iو β_k متجانسة بالنسبة لجميع الوحدات المقطع العرضي وثابتة لكل الفترات الزمنية أي إهمال تأثير الزمن ، في هذه الحالة نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)التي تعطي مقدرات متسقة وفعالة لمعلمات النموذج وفق الصيغة التالية :

$$\gamma_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} .....$$

2-2-1نموذج التاثيرات الثابتة fixed effect mode (FEM)

[162] Trognon, Alain. "L'économétrie des panels en perspective." Revue d'économie politique (2003): 727-748.

في نموذج التأثيرات الثابتة يتمثل الهدف في معرفة سلوك كل مجموعة البيانات المقطعية بشكل فردي عن طريق تعيين معلمة القطع α_i حيث تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل βjثابتة لكل مجموعة (بيانات مقطعية) أي اننا سنتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع وبالتالي فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون على النحو التالي :

$$\gamma_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$i = 1,2.....,N \quad t = 1,2.....T$

حيث أن $E(\varepsilon it)=0$، يعني مصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α_iلكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير بمرور الزمن، ولكن التغيير يقتصر فقط على مجاميع البيانات المقطعية. لتقدير معلمات هذا النموذج تستخدم عام متغيرات وهمية بعدد(N-1) لتجنب التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، ويسمى نموذج التأثيرات الثابتة نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV). وهو مختصر لعبارة least squares dummy variables model

3 نموذج التأثيرات العشوائية"The random effects model" (REM)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية مناسبا للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة،في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_iكمتغير عشوائي له معدل مقداره uأي (Greene، 2003)

$$\alpha_i = u + v_i \quad i=1,2 \ldots\ldots\ldots\ldots,N$$

وبتعويض معامل القطع في النموذج العام لبيانات البانل نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالصيغة التالية الأتي:

$$\gamma_{it} = u + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

$i = 1,2.....,N \quad t = 1,2.....T$

من أجل تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة(GLS).

خطوات إجراء تحليل البانل :

في أول خطوة يجب التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المدروس، فعلى المستوى القياسي نصد بهذا الاختبار تساوي معاملات النموذج على مستوى الدول المدروسة ككل (تساوي معاملات المتغيرات المستقلة وتساوي الحد الثابت بين كل الدول .

أما اقتصاديا فهذا الاختبار نقصد به أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الدول المعنية تحت فرضية التجانس أي أن النتائج المحصل عليها نتائج عامة تنطبق على كافة الدول .

من اجل تحديد النموذج الأنسب يجب المفاضلة بين أسلوبين :

أولا :الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي) (PMEونموذج التأثيرات الثابتة)(FEMالذي يتم بملاحظة الاختلافات بين الدول او عبر الفترات الزمنية ومن اجل ذلك يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك)

$H_O: \gamma_1 = \gamma_2 \ldots\ldots \gamma_T$ وبالنسبة للآثار الثابتة $H_0: \mu_1 = \mu_2 \ldots\ldots\ldots = \mu_N$

ويتم اختبار فرض العدم باستخدام إحصائية)F وفق الصيغة :

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1 - R^2_{FEM})/(NT - N - K)} \rightarrow F(N-1, NT-N-K)$$

حيث K هي عدد المعلمات المقدرة ، R^2_{FEM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة و R^2_{PM} معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك .

ثانيا : الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة (FEM) بوصفه نموذجا مناسبا نقوم بالاختبار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال اختبار Hausman test وتكون فرضية العدم كالأتي

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

ثم يتم حساب إحصائية الاختبار (H) كما يلي :

$$H = (\hat{\beta}_{FEM-} \hat{\beta}_{REM})' [VAR(\hat{\beta}_{FEM}) - VAR(\hat{\beta}_{REM-})]^{-1} ((\hat{\beta}_{FEM-} \hat{\beta}_{REM})) \rightarrow X^2_k$$

حيث أن

$VAR\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)$ متجه التباين لمعلمات نموذج التاثيرات الثابتة

$VAR\left(\hat{\beta}_{REM-}\right)$متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية

فإذا كانت قيمة Hاكبر من القيمة الجدولية ل X^2بدرجات حرية K، يتم رفضH_0 أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم ،أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية ،فيكون نموذج الاثار العشوائية هو النموذج الملائم i

3-1 مميزات نماذج البانل :

- ✓ الكشف والتحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في البيانات ذات لبعد الواحد (فردي ،زمني) والذي يؤدي إلى نتائج تحليل متغيرة
- ✓ تتميز معلومات البانل بمحتوى اكبر من البعد الواحد ومن ثمة الحصول على تمديدات ذات دالة اكبر ودرجات حرية اعلي .
- ✓ تأخذ بيانات البانل في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير ملحوظ unobserved heterogeneity الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية ، ففهمهما يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة .
- ✓ توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، فهي مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، و النمو و غيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- ✓ تتفرد بيانات البانل على قدرتها في تحديد وقياس مختلف الآثار التي تعجز البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية عن كشفها [163] .

[163] Baltagi, Badi Hani, and Badi H. Baltagi. *Econometric analysis of panel data*. Vol. 4. Chichester: John Wiley & Sons, (2008).

2-المتغيرات والمؤشرات المستعملة في الدراسة :

2-1 تقديم متغيرات الدراسة ومصادرها

يتمثل هدف الدراسة في اختبار العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في عينة مكونة من عشر دول عربية وهي (الجزائر، المغرب ، مصر، الأردن ، الكويت ، لبنان ، موريطانيا ، قطر، السعودية ، تونس) ،تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر البيانات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة التي كانت من سنة (1991 -2020) ،حيث تتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي :

- **الاقتصاد غير الرسمي eco inf** : تم استخدام معدل الاقتصاد غير **الرسمي النسبة %من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من http://www.cesifo-group.org/wp**
- **معدل البطالة chom tot** : حيث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي **http: data .worldbank .org**
- **معدل بطالة النساءchom fem** : حيث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي **http: data .worldbank .org**
- **معدل بطالة الذكور chom mal:** حيث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي **http: data .worldbank .org**

النموذج القياسي المستخدم:

$$eco_{inf} = \alpha_i + \beta_1 cho_{(tot)} + \beta_2 cho_{(fem)} + \beta_3 cho_{(mal)} + \varepsilon_{it}$$

سنعالج مجموعة من الدول لمعرفة مدى العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة وذلك من خلال اختبار هيكل البيانات البانل بمعرفة وجود علاقة ذات آثار ثابتة أو عشوائية دون نمذجة علاقات التكامل المشترك أو نماذج الانحدار الذاتي ، لأننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار خصوصية كل دولة فيما يتعلق بعلاقة الاقتصاد غير الرسمي بالبطالة ، حاولنا في هذه الدراسة كذلك التمييز بين البطالة عند الذكور والإناث من خلال اختبار نموذج هيكل بيانات البانل بين الاقتصاد غير الرسمي و البطالة عند الذكور وعند الإناث

1-3 الإحصاءات لوصفية لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم 3-2 :المتغيرات الإحصائية للدراسة

Statistiques descriptives

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Economie informel	297	26.841	8.182	12.2	40
Chom total	300	8.73	6.347	.11	31.84
Chom fem	300	13.992	7.916	.24	30.81
Chom mal	300	8.286	6.147	.05	32.03

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج STATA VER 12

يوضح الجدول رقم (3-2) ملخص الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الخاصة لاختبار العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية (الجزائر ،المغرب ،مصر ،الأردن ، الكويت ،لبنان ، موريطانيا ، قطر ، السعودي ، تونس) خلال الفترة 1991-2020 .

يظهر متوسط معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي لدول العربية انطلاقا من الجدول أعلاه بقيمة موجبة خلال الفترة 1991-2020 حيث قدر بحوالي 26,84 وقد تراوح معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي مابين 12,2 كادني قيمة و40 كأقصى قيمة ،إضافة إلى ذلك بلغ متوسط معدل البطالة الإجمالي 8,73 حيث تراوحت نسبة معدل البطالة مابين 11 كأدنى قيمة و31,84 كأعلى قيمة ،كما سجل متوسط معدل البطالة بالنسبة للإناث 13,99 وقد تراوح معدل البطالة بالنسبة لهذه الفئة مابين 24 و 30,81 ، ومن جهة أخرى قدر متوسط معدل البطالة بالنسبة للذكور 8,28 حيث تراوح معدل هذه الفئة مابين 5 كحد أدنى و 32 ,03 كحد أقصى

الشكل رقم 3-2: التمثيلات البيانية لتطور الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية

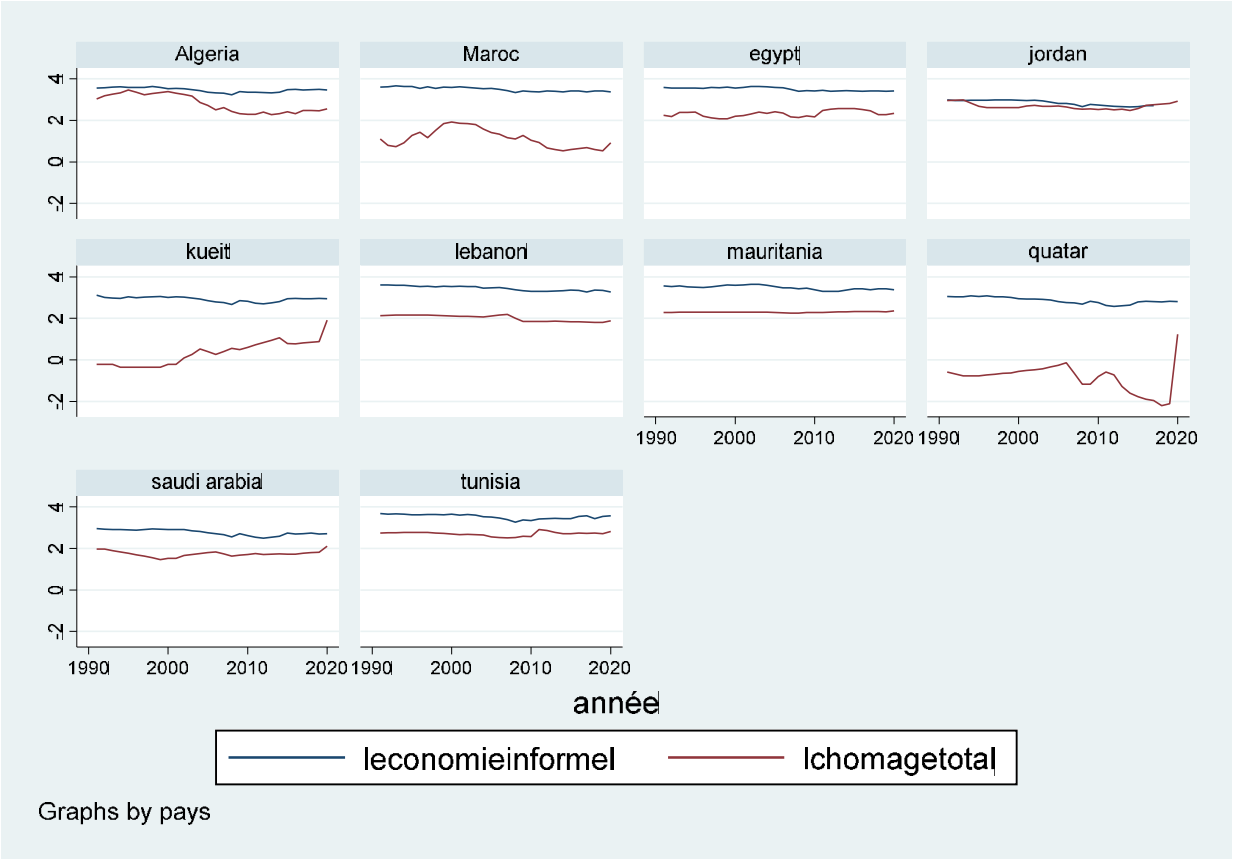

تطور الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية

الجزائر:

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الفترة 1991-2000 عرفت فيه معدلات البطالة ارتفاعا حاد حيث بلغ30% في 1999 بسبب الإصلاحات الهيكلية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والتي هدفت إلى تقليص القطاع العام وخوصصة المؤسسات العمومية ، من نتائجها إحالة حوالي 49 ألف عامل على البطالة سنتي 1997- 1998 متجهين بذلك إلى القطاع غير الرسمي حيث بلغ هذا الأخير سنة 1998 نسبة 37.9 % .

أما فترة 2000-2017 عرفت معدلات البطالة في هذه المرحلة انخفاضا كبيرا فقد انتقلت من 27,30 %إلى 11,70 % وهذا راجع إلى توجه الجزائر لسياسة توسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، تميزت هذه المرحلة باعتماد على برنامجين للتنمية من طرف الحكومة هما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 يهدف لمحاربة الفقر وخلق مناصب شغل وقدرت تكلفة البرنامج ب 525 مليار دينار جزائري حيث تراجعت فيه معد لات البطالة ب 40% وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الجنوب والهضاب العليا

ماقيمته 200 مليار دينار جزائري ومع ذلك حافظ حجم الاقتصاد غير الرسمي على مستوياته وهذا ما توافق مع دراسة.

المغرب :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي شهد ارتفاع كبير بسب أنشطة التهريب التي انتعشت بحكم المنطقة الحدودية المغربية بين سبتة ، مليلة الاسبانيتين التي يتم فيهما تهريب البضائع الأوروبية من جهة والبنزين المدعم من الجزائر من جهة أخرى حيث توسعت الأسواق غير الرسمية ،فحسب منظمة العمل الدولية 60 % من القوى العاملة تعيش في الاقتصاد غير الرسمي في المغرب .

مصر :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغ حوالي % 40من الناتج المحلى حيث قام الاقتصاد غير الرسمي باستيعاب حوالي1.6 مليون عاطل عن العمل خلال الأزمتين 2008-2011 (ثورة يناير) معوضا بذلك ضعف الحكومة والقطاع الرسمي على امتصاص البطالة وهذا حسب إحصائيات المركز المصري للدراسات الاقتصادية .

تونس :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي لم يتجاوز 21 % خلال الفترة الممتدة 1991-2005 أما بعد 2005 شهد نسقا تصاعديا حيث بلغ 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 وهذا بسبب الانفلات الأمني أو ماسمي بثورات الربيع العربي الذي اثر على الاستثمار وفتح المجال أمام التهريب

لبنان :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغ في لبنان حوالي 27.3% في مطلع الألفية وبقي مستقرا ليرتفع بشكل مفاجئ سنة 2014 بنسبة 35.2% من الناتج المحلي بسبب الأزمة السورية والحرب الأهلية في سوريا فنزوح حوالي مليون سوري سبب ضغط اجتماعي ، مالي و اقتصادي على الاقتصاد الرسمي

اللبناني ، حيث توجه 800 ألف سوري إلى الأنشطة غير الرسمية في لبنان مما زاد اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي الذي بلغ 40.6% من الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى العموم يعتبر الاقتصاد غير الرسمي احد أسباب استمرار ونجاح الاقتصاد الرسمي اللبناني بالرغم من كل الأزمات التي مست لبنان.

موريطانيا :

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدلات البطالة بلغت أعلى مستوياتها سنة 1994 بنسبة 32% نتيجة الظروف السياسية التي عاشتها البلاد بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1992 حيث قدر حجم

الاقتصاد غير الرسمي نسبة 35 % من الناتج المحلي الإجمالي وبقي محافظا على حجمه بسب الأزمات المتتالية وتوقف التعايش السلمي في موريطانبا

قطر، السعودية ، الكويت :

نلاحظ أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الدول الخليجية كانت منخفضة حيث بلغ 16.4%

في الكويت ،15.1 % في السعودية ،15.8 % في قطر سنة 2006 وهي نسب منخفضة مقارنة بالدول العربية الأخرى ، فاقتصاديات دول الخليج أثبتت قدرتها على تجاوز الأزمات العالمية والإقليمية باعتمادها على عائدات المحروقات التي ساهمت في استقطاب اليد العاملة من الخارج فالبطالة في الدول الخليجية لا تتجاوز 6.3% بفضل سياسات الدول الخليجية التي تعطي الأولية في التشغيل لليد العاملة الوطنية الخليجية فعل سبيل المثال دولة الكويت تشجع مواطنيها على الاتجاه نحو العمل في القطاع الخاص وتدعم العمالة فيه.

2 اختبار العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في الدول العربية :

2-1 تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار التجميعي:

لتبيان العلاقة بين المتغيرات المفسرة (البطالة، البطالة بنسبة للذكور، البطالة بنسبة للنساء) والاقتصاد غير الرسمي، نقوم بتقدير الانحدار باستخدام النموذج التجميعي (PRM) حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F-statistics المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة بقيمة إحصائية F الحرجة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (3-3)

الجدول رقم 3-3 :نموذج الانحدار التجميعي :

نحاول أن تعطي هنا علاقة للاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالبطالة بافتراض عدم وجود اختلافات فردية وخصوصيات لكل دولة ،وان كانت هذه الفرضية غير واقعية ولكن فقط لمعرفة اتجاه العلاقة

Linear regression(Pooled)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	015	.036	-0.41	.683	-.087	.057	
lchomagefem	-.177	.045	-3.95	0	-.265	-.089	***
lchommal	.235	.027	8.57	0	.181	.29	***
Constant	3.323	.066	50.48	0	3.193	3.452	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
R-squared	0.385	Number of obs	297.000
F-test	61.178	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	57.491	Bayesian crit. (BIC)	72.266

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

المصدر:إعداد الطالبة، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج STATA12.

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (3-3)، بأن جل متغيرات نموذج الدراسة معنوية عند مستوى 5%، إذ نلاحظ هناك علاقة طردية وغير معنوية لمتغيرة البطالة عند مستوى معنوية (5%)، و استجابة طردية ومعنوية لمتغيرة البطالة عند فئة الذكور عند مستوى معنوية (5%)، كذلك وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغيرة البطالة عند فئة الإناث (5%)،فمعدل البطالة لدى الإناث يرتبط سلبا بالاقتصاد غير الرسمي وبدلالة إحصائية ، حيث أن زيادة معدل البطالة ب 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل الاقتصاد غير الرسمي لدى الإناث ب1,70 ، فضلا عن ذلك أظهرت النتائج وجود معنوية كلية للنموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F=0.00) وهي أقل من (5%)، حيث بلغ معامل التحديد (R 2 =%61,17) والذي يفسر بدوره 61% من التغيرات الذي تحدث في مؤشر الاقتصاد غير الرسمي بالدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020ترجع إلى نسبة البطالة في الوطن العربي

انطلاقا من الدراسات السابقة والتي اتفقت في معظمها على أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالبطالة يختلف بين الدول لارتباطه بخصوصيات كل دولة وبنيتها الاقتصادية ،وعليه جاءت فرضيتنا بأنه هناك اختلافات ما بين الدول محل الدراسة فيما يتعلق بعلاقة الاقتصاد غير الرسمي مع البطالة ، وعليه سنحاول فيما يلي اختبار الآثار الفردية سواء اختبار نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية .

2-2 تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1991 إلى 2020 باستخدام نموذجي الآثار الثابتة(FEM) والآثار العشوائية (REM)، والجدول رقم (3-4) يوضح نتائج التقدير .

الجدول رقم 3-4 :نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

المتغير التابع : الاقتصاد غير الرسمي Ecoinformel		
المتغيرالمستقلة	نموذج الآثار الثابتة (FEM)	نموذج الآثار العشوائية(REM)
Chomtotal	0.034 (0.231)	0.032 (0.253)
Chomfem	-0.104 **(0.000)***	-0.104 **(0.000)***
Chommal	0.098 **(0.001)***	0.104 **(0.000)***
الحد الثابتC	3.276	3.265
معامل التحديد R^2	0.113	0.375
احتمال إحصائية Ficher Prob (F-Statistic)	**(0.000)***	**(0.000)***

المصدر:إعداد الطالبة، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج STATA12.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-4)، بأن كلا النموذجين (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية)، بوجود علاقة طردية وغير معنوية لمتغيرة البطالة عند مستوى معنوية (5%)، و استجابة طردية ومعنوية لمتغيرة البطالة عند فئة الذكور عند مستوى معنوية (5%)، كذلك وجود علاقة عكسية ومعنوية

لمتغيرة البطالة عند فئة الإناث(5%)،أي أن النتائج متطابقة.مما يقودنا للتأكيد على استنتاج العلاقة بين المتغيرات المفسرة (البطالة، البطالة بنسبة لفئة الإناث، البطالة لفئة الذكور) و المتغير التابع (الاقتصاد غير الرسمي)،في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة.

رغم أن نتائج جدول رقم (3-4)تشير إلى أن التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول،لارتفاع معامل التحديد والذي هو أفضل من النموذج التأثيرات الثابتة ،إلا أنه يفضل الاستمرار في التحليل واستخدام اختبار Hausman testللمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، من خلال فروض اختبار Hausman

3-2اختيار النموذج المناسب باستخدام اختبار Housman :

عام 1978 اقترح H aussman اختبار يسمح للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وفقا للفرضيات التالية :

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

ويستخدم الاختبار إحصائية (H) التي لها توزيع X_2 وبدرجة حرية مقدارها K وفقا للصيغة التالية :

$$\left(\hat{\beta}_{FEM-}\hat{\beta}_{REM}\right)'\left[VAR\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)-VAR\left(\hat{\beta}_{REM-}\right)\right]^{-1}\left(\left(\hat{\beta}_{FEM-}\hat{\beta}_{REM}\right)\right)\overset{\cdots}{\rightarrow}X_k^2$$

بحيث : $VAR\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة

$VAR\left(\hat{\beta}_{REM}\right)$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية

- إذا كانت القيمة الإحصائية اكبر من قيمة مربع كاي الجد ولية يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لان الفرق بين المقدرتين معنوي ولهذا نرفض فرضية العدم القائلة بان الآثار العشوائية متسقة والقبول بنموذج الآثار الثابتة .
- أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم

الجدول رقم 3-4 :اختبارHousman:

نوع الإختبار	Chi-Stat	P-Value
Hausman test	1.019	0.797

المصدر:إعداد الطالبة، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج STATA12.

من خلال الجدول التالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة في حال كانت قيمة الاحتمالية المحسوبة أصغر من القيمة 5%، وبما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.797 أي أكبر من 5% نقبل فرضية العدم التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لدراستنا.

تقييم نموذج الأثر العشوائي :

بناء على نتائج الاختبارات السابقة فان النموذج الذي يتلائم مع بيانات عينة دراساتنا هو نموذج الأثر العشوائي

Regression results (Random effect)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.032	.028	1.14	.253	-.023	.087	
lchomagefem	-.104	.024	-4.24	0	-.151	-.056	***
lchommal	.104	.027	3.79	0	.05	.158	***
Constant	3.265	.108	30.15	0	3.053	3.477	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
Overall r-squared	0.375	Number of obs	297.000
Chi-square	39.606	Prob > chi2	0.000
R-squared within	0.113	R-squared between	0.409

*** *p<.01, ** p<.05, * p<.1*

المصدر:إعداد الطالبة، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج STATA12.

نلاحظ أن معلمة معدل البطالة الكلي موجبة حيث أن زيادة معدل البطالة الكلي ب 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ب 0.032 % وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Baklouti 2020)(Rizgar 2020)و تقرير البنك الدولي 2015 الذي أشار إلى وجود أزمة وظائف في شمال ايفريقيا والشرق الأوسط ،فالحكومات العربية تواجه صعوبة في خلق مناصب الشغل بالقطاع الاقتصادي ولا تشجع روح المقاولاتية والابتكار لدى الشباب العربي مما ساهم في زيادة معدلات البطالة .

بينما تكشف النتائج إلى وجود اثر سالب ومعنوي لمعدل البطالة لدى الإناث على حجم الاقتصاد غير الرسمي ، فكلما زاد معدل البطالة لدى الإناث ب 1 % سيؤدي إلى انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي ب 0.1 % ، فمعظم الإناث يفضلن العمل في القطاع الرسمي بدل القطاع غير الرسمي الذي تتسم وظائفه بعدم الاستقرار والخلو من الحقوق فالعاملون فيه لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية ففئة الإناث في الغالب يستهدفن الوظائف الحكومية التي تضمن لهن الاستقرار والتامين الاجتماعي وهي مقبولة في عدد كبير من المجتمعات العربية المحافظة .

بالرغم من المكاسب الملفتة التي حققتها الإناث في التحصيل العلمي على مر العقود الخمسة الماضية لازالت الإناث تعاني من التمييز بين الجنسين والمعايير الاجتماعية المتحفظة فشريحة كبيرة من الإناث في الدول العربية لا يقبلن وظائف لا تتماشى مع أعراف المجتمع الذي يفضل بعض القطاعات لعمل المرأة العربية على غرار التعليم ، الصحة

أما فيما يخص معدل البطالة لدى الذكور فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 1% ، حيث إذا ارتفع معدل البطالة لدى الذكور ب 1 %سيزداد حجم الاقتصاد غير الرسمي ب 0.1% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Keskin 2021)،(Japalac 2020) ، (بوزكري 2019)

فأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية التي شهدتها المنطقة العربية بما سميت بثورات الربيع العربي أدت إلى زيادة النازحين الداخلين واللاجئين والعمال المهاجرين الذين لم يستطع القطاع الرسمي استيعابهم مما اضطرهم للولوج في العمل غير الرسمي ،حسب تقرير منظمة العمل الدولية 2020 بلغ نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية 45,7 % اي ما يعادل 27 مليون عامل تمثل نسبة الشباب الذكور فيها 71,2% .

3-2-1 **التعريف بنموذج mimic،**

يعد نموذج mimic، من اكثر النماذج المستعملة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ، وينتمي هذا النموذج الى مجموعة من المعادلات الهيكلية Structural Equation Model SEM التي تختبر العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الخفية والمتغيرات المشاهدة ؛يعتبر الاقتصاد غير الرسمي متغيرا كامنا او غير مراقب مرتبطا بعدد من المؤشرات الملحوظة التي تعكس تحركات الاقتصاد غير الرسمي والى مجموعة من المتغيرات السببية المرصودة التي تعتبر المحركات الرئيسة للاقتصاد غير الرسمي .

نموذج Mimic يشرح العلاقة بين المتغيرات المرصودة والكاملة او المتغير غير المرصود بتقليل المسافة بين مصفوفة التغاير ومصفوفة التباين التي تنبا بها نموذج (D'ell Anno ,2006 ;Bhen&Schneider 2008

النموذج المراد تقديره يتكون من المعادلات الهيكلية التالية :

نموذج Mimicيتكون من معادلتين : الأولى هي معادلة القياس التي تربط المتغيرات غير المرصودة لمجموعة من المؤشرات الظاهرة وهي كالأتي :

$$\eta = \gamma' x + \zeta \qquad (1)$$

حيث η هي المتغير الكامن ، x هي متجه ($q \times 1$) للمتغيرات السببية التي يمكن ملاحظتها ،γ هي ($q \times 1$) متجهات هيكلية المعلمات ، ζ هو مصطلح الخطأ .

المعادلة الثانية تحدد العلاقة السببية بين المتغيرات غير المرصودة ،ويشار إليها باسم المعادلة الهيكلية :

$$y = \lambda\eta + \varepsilon \quad (2)$$

حيث y هو متجه ($p \times 1$)لمتغيرات المؤشرات المرصودة ، λ هو متجه ($p \times 1$) لمعايير الانحدار ، ε هو متجه($p \times 1$) خطا القياس ويجب التفرقة والاستقلال بين ζ الاضطرابات الهيكلية و ε خطا القياس

1-2-3 متغيرات النموذج :

من اجل بناء نموذج في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 1991-2020 وباعتماد على متغيرات النموذ ج المتمثلة في المسببات الاقتصاد غير الرسمي وهي العبء الضريبي ،الانفتاح التجاري ،متغير معدل البطالة ،التضخم اما المؤشرات فهي : متغير القوة العاملة ،متغير نمو المعروض النقدي ،نمو الناتج المحلي الإجمالي .

مسببات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

العبء الضريبي(Tax burden): الرمز TaxBU

تشير العديد من الدراسات المتقدمة إلى أهمية أثر متغير العبء الضريبي على نمو الاقتصاد غير الرسمي بحيث يؤثر هذا المتغير معنويا على حجم الاقتصاد غير الرسمي .و يشير هذا المتغير الى حجم الضرائب المفروضة بحيث تؤثر هذه الضرائب على اختيارات العمال و تحفز على عرض العمالة في السوق غير الرسمي فعندما تكون هناك فوارق كبيرة بين التكاليف الإجمالية للعمل و صافي الدخل في الاقتصاد الرسمي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج جراء زيادة الضرائب قد تحفز الأشخاص على العمل في السوق غير الرسمي من أجل التهرب من أعباء الضرائب المفروضة ؛ تم الاعتماد على بيانات العبء الضريبي من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

الانفتاح التجاري (Trade Opness): الرمز TROPN

يمثل هذا المتغير درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال نشاطات الاستيراد و التصدير و يمثل نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج الإجمالي. قد تكون هناك بعض قنوات للاستيراد للسلع غير مشروع و يتم تمرير هذه السلع في الاقتصاد و يتم توجيهها إلى الأسواق غير الرسمية و بالتالي يتوسع حجم نشاط

غير المشروع .و يؤثر هذا المتغير معنويا و بدرجة موجبة على حجم الاقتصاد غير الرسمي ؛تم الاعتماد على بيانات الانفتاح التجاري من قاعدة بيانات البنك العالمي .

متغير معدل البطالة (UNEMPLOYMENT) : الرمز Unemp

تشير بعض الدراسات القياسية والنظرية أن المعدلات المرتفعة من البطالة لها تأثير إيجابي على الاقتصاد غير الرسمي كما يمكن أن يكون لمعدل البطالة المرتفعة أثر على تخفيض الاقتصاد غير الرسمي من خلال انخفاض مداخيل الأفراد من النشاطات غير الرسمية في حالة الركود الاقتصادي مما يضطر الأفراد إلى التراجع عن النشاطات غير الرسمية و بالتالي تنخفض مستويات اللإقتصاد غير الرسمي (Gezer، 2022) ؛ وتم الاعتماد على معدلات البطالة الصادرة عن البنك الدولي .

التضخم (Inflation) الرمز inf هو مؤشر أساسي من مؤشرات الاقتصاد الكلي ويرتبط هذا المؤشر وفقا للدراسات السابقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم وتم الاعتماد على معدلات التضخم الصادرة عن البنك العالمي بحيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن ارتفاع معدلات التضخم تزيد من مستويات الاقتصاد غير الرسمي بسبب الطلب المتزايد على سلعه الرخيصة .كما يمكنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود بمرور الوقت و قد يشكل حافزا إضافيا لدافعي الضرائب للعمل في الاقتصاد غير الرسمي من أجل تجنب دفع المزيد من الضرائب ؛ وتم الاعتماد على معدلات التضخم الصادرة عن البنك الدولي .

متغير القوة العاملة(Labor force): الرمز labfor

يمثل هذا المتغير تعداد الأشخاص الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل مدفوع الاجر في ذلك المجتمع من بداية مرحلة الشباب الى سن التقاعد (العمالة النشطة) وتم الاعتماد على بيانات متغير القوة العاملة من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء .

متغير نمو المعروض النقدي (Broad money): الرمز BRMONEY

يمثل هذا المتغير الكتلة النقدية المعروضة لان جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تستعمل فيها النقود السائلة حتى لاتترك أثار يمكن تتبعها او كشفها من طرف مصالح الدولة وعليه أي تغير يطرأ على نمو المعروض النقدي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد غير الرسمي . وتم الاعتماد على بيانات المعروض النقدي من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth): الرمز GDP GRO

رغم اختلاف الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي إلا أنها أجمعت كلها أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تحفز نمو الناتج الداخلي الخام حسب دراسة Dell 'Anno 2007 يجب مراعاة وحدة قياس GDPالي يجب ان تتوافق مع باقي المتغيرات وتم الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن البنك العالمي

3-2-3 نتائج تقدير نموذج MIMIC :

جدول رقم 3-2: نتائج تقدير نموذج MIMIC :

الأسباب	المعلمات المقدرة	Std erro	P rob
العبء الضريبي TaxBU	-0.331	0.07481	0.000
الانفتاح التجاري TROPN	0 .48	0.06918	0.000
معدل البطالة **Unemp**	0 .538	0.2319	0.020
التضخم **inf**	-0.410	0.09162	0.000
المؤشرات	**المعلمات المقدرة**		
متغير قوة العمل **labfor**	0 .129	0.02691	0.017
نمو الناتج المحلي الاجمالي **GDP GRO**	0.11	0.4794	0.000
نمو المعروض النقدي **BRMONEY**	-0.553	8.2170	0.937
الاختبارات الإحصائية	RMSEA=0 ,000 SRMR=0,000 CHI-squar=10.058		GFI=0,988 TLT=1,038 CFI=1 SRMR=0.049

من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج STATA 14

تظهر معنوية كل من العبء الضريبي ، الانفتاح التجاري، معدل البطالة ، التضخم عند معنوية 5% في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حيث اعتمدنا على نموذج يتكون من أربع متغيرات

باعتبارها متغيرات مسببة و ثلاث متغيرات تمثل كمؤشرات للاقتصاد غير الرسمي و بعد تقدير النموذج بطريقة المعادلات الهيكلية (MIMIC) توصلنا إلى النتائج التالية :

أولا : هو العبء الضريبي حيث كانت هناك علاقة عكسية بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي (0.331-) هذه النتيجة هي على عكس ماجاءت به الدراسات السابقة فيما يخص تأثير هذا المتغير على الاقتصاد غير الرسمي من تأثير قوي و ايجابي على متغير الاقتصاد غير الرسمي لأن الأفراد عند زيادة العبء الضريبي يميلون الى التهرب الضريبي و هو ما يزيد من حجم الاقتصاد غير الرسمي ،فالحكومة الجزائرية تتجه إلى التمويل التضخمي عوض عن تمويل نفقاتها من خلال الضرائب ؛إضافة إلى هشاشة النظام الضريبي الجزائري الذي يفتقد للتشريعات والنصوص القانونية في تحصيل الضرائب من جهة والفساد والبيروقراطية والرشوة من جهة أخرى مع سياسة الدولة في إعفاء المؤسسات الناشئة من كل الضرائب والرسوم و هو ما يعكس التأثير الكبير للسياسات الضريبية و التشريعات الجبائية على نشاطات المتعاملين الاقتصاديين و التجار بحيث كلما كانت هذه التشريعات و السياسات تشجيعية للمتعاملين الاقتصاديين قد تحد من توسعهم في ممارسة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية و هو ما يؤثر على معدلات التحول من الطابع غير الرسمي إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية الرسمية

ثانيا : الانفتاح التجاري نلاحظ من خلال جدول التقدير ان معامل هذا الأخير موجبة و معنوية (0.48) بحيث كلما إرتفعت نسبة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري تميل الأنشطة غير الرسمية إلى الارتفاع بحيث أدت سياسة الدولة للانفتاح حول العالم الخارجي بعد الإصلاحات الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي من بنودها تحرير التجارة الخارجية إلى التحول من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح اثر على السلوك الاجتماعي الذي من تداعياته بروز أنشطة لم تكن من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة آخذت الطابع غير الرسمي وغير المنظم والتي تسارعت وتوسعت مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالإضافة إلى العديد من العمليات غير الشرعية من عدم الفوترة و التصريح بالنشاطات التجارية ، زيادة نشاطات التهريب و الجرائم المتعلقة بالتجارة الخارجية و هو الأمر الذي يعطي تأثير موجبا للانفتاح التجاري على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

أما فيما يخص متغير معدل البطالة فنلاحظ ايضا أن معامل متغير البطالة موجب و معنوي (0.538) و بالتالي هناك علاقة طردية بين الأنشطة غير الرسمية ومعدل البطالة وهذا ما توافق مع أغلبية الدراسات التي خصت الدول النامية والمتخلفة. دراسة (بوزكري 2019)(دراسة japalac 2020 (دراسة Rizgar2020)فالخرجين الذين ينضمون إلى القوى العاملة يتوقعون التوظيف في القطاع العام لكن بحكم تخلف القطاع الخاص ومحدودية القطاع العام في استيعاب فائض القوة العاملة يتجه العاطلين

عن العمل إلى الأنشطة غير الرسمية التي لا تطلب خبرات أو مهارات من أجل حصولهم على دخول . ويمكن القول أن معدلات البطالة تساهم في زيادة الاقتصاد غير الرسمي .

أما فيما يخص متغير التضخم حيث كانت هناك علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والتضخم انطلاقا من معامل هذا المتغير (0.410-)و هو مقبول و معنوي من الناحية الإحصائية أما الناحية الاقتصادية فتشير العلاقة العكسية إلى أن زيادة عبء التضخم ستدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى القطاع غير الرسمي ، وهذا يتفق مع نتائج و هذا راجع أن مجمل السلع أو الخدمات المعروضة في الاقتصاد غير الرسمي تكون بأسعار منخفضة مقارنة بالسلع في القطاع الرسمي التي تخضع سلعه وخدماته إلى الضرائب والرسوم وتكون مرتفعة و مكلفة

نلاحظ من خلال النموذج أن تطور الناتج المحلي الإجمالي و قوة العمل هما أهم المؤشرات للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

فيما يخص تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تطور النمو الاقتصادي فنلاحظ العلاقة الموجبة في معامل التأثير(0.11) و هي دليل على وجود تأثير موجب للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي و النمو الاقتصادي و هو ما يتوافق مع نظرية الفكر الماركسي الجديد الذي ترى أن الاقتصاد غير الرسمي لا ينفصل على الاقتصاد الرسمي بلى هو مكمل له ومرتبط وظيفيا به من خلال تزويد الشركات الرسمية الكبيرة بعمالة ومنتجات رخيصة وكون أن هدف المؤسسات الرأسمالية الكبيرة يكمن في زيادة الإنتاجية بأقل تكاليف ممكنة فهو يزيد من مرونة القطاع الرسمي وقدرته التنافسية .

أما تأثير الاقتصاد غير الرسمي على المعروض النقدي فنلاحظ عدم معنوية معامل متغير المعروض النقدي و بالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لايظهر أثره على لأن في الاقتصاديات المتطورة يكون بالإيجاب لأن المتعاملين في السوق غير الرسمي لا يريدون ترك الآثار لتعاملاتهم و بالتالي تتم المعاملات نقدا و بالتالي تنعكس هذه التعاملات في الاقتصاد غير الرسمي بالمزيد من الطلب على النقود لكي يتم تداولها و التعامل بها .

فيما يخص تأثير الاقتصاد غير الرسمي على قوة العمل فنلاحظ العلاقة الموجبة في معامل التأثير(0.129) ، وهي دليل على وجود تأثير موجب للاقتصاد غير الرسمي على قوة العمل حيث يعتبر مصدرا مهما لفرص العمل في ظل محدودية الاقتصاد الرسمي في توليد فرص العمل ،حيث يمثل العاملون فيه أكثر من نصف العمالة في البلدان النامية ،على الرغم من أنهم يعملون باجر منخفض ومن دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية .

و يمثل النموذج المقدر بالشكل التالي :

الشكل رقم -3-6 تقدير نموذج MIMIC لمحددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

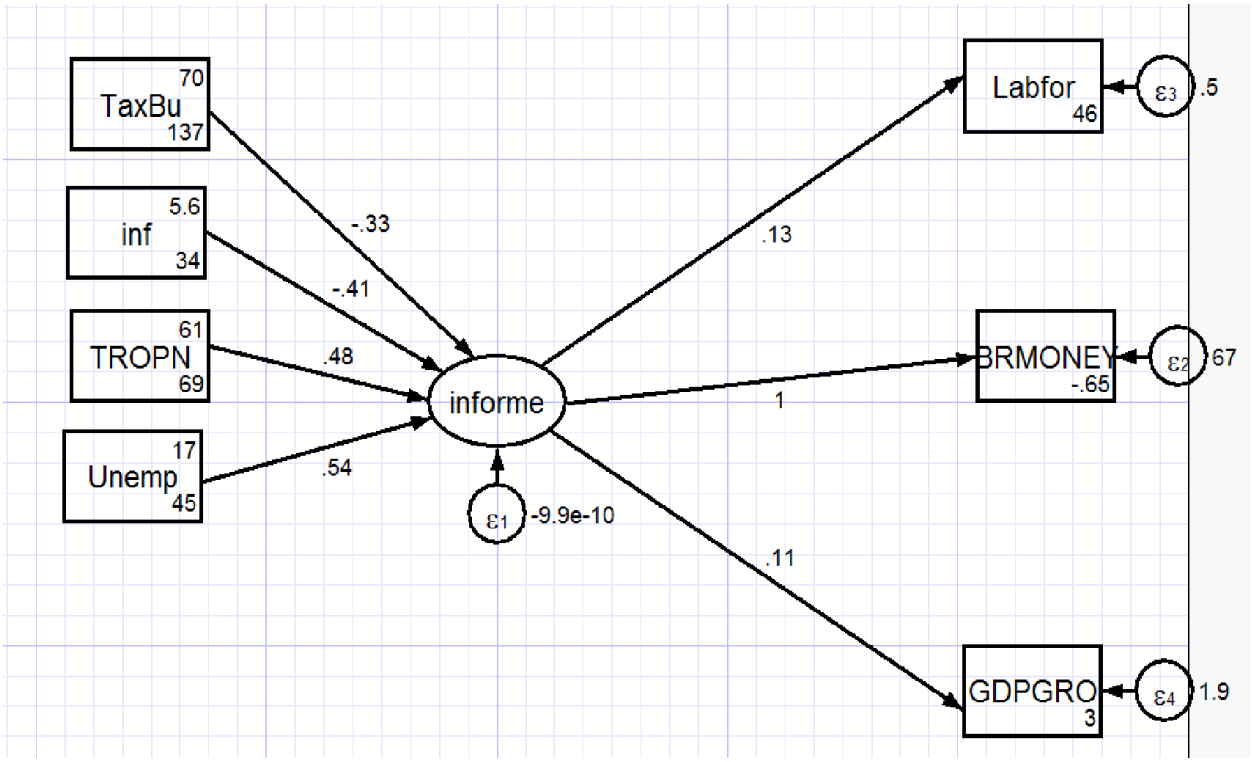

أما فيما يخص اختبارات قبول النموذج القياسي فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية إذ نلاحظ معنوية مؤشرات قبول النموذج من خلال جذر مربع الاخطاء التقريبي **(RMSEA)** و الذي يساوي القيمة RMSEA=0 ,000 و هي قيمة معنوية تشير إلى جودة النموذج بالاضافة إلى معنوية المؤشر GFI=0,988 (The goodness-of-fit index).

و هو يقترب من القيمة 1 هذا المؤشر يقيس نسبة التباين المشترك الملاحظ و المفسر من خلال النموذج .

و تشير قيمة المؤشر CFI=1 و هي قيمة اكبر من CFI >0.9 و بالتالي فمؤشر مقارنة النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ،كما تشير قيمةجذر مربع الأخطاء المعياري (SRMR) SRMR=0.049 و هي قيمة SRMR<0.05.أما فيما يخص مؤشر معامل التحديد (CD=1) و تكون قيمته معنوية لما CD> 0.9 و هي مؤشرات لحسن المطابقة معنوية و مقبولة مما يعني أن النموذج جيد و مقبول من الناحية الإحصائية

خلاصة الفصل :

اهتم هذا الفصل بالجانب القياسي والتحليل الاقتصادي بغية دراسة علاقة معدلات البطالة و حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و الدول العربية خلال الفترة 1991-2020 ، تم بناء نموذج يعتمد على معدلات البطالة بالنسبة للإناث والذكور ومعدل البطالة الكلي باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ومن خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج المناسب بالنسبة للدول العربية كما تم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،توصلنا إلى أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأفضل للدول العربية .

أوضحت نتائج الدراسة أن معدل البطالة الكلي ومعدل البطالة للذكور يستجيب لتغيرات حجم الاقتصاد غير الرسمي ،أي أن زيادة معدلات البطالة سيساهم في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة .

كما تم تقدير العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة باستخدام نموذج mimicأوضحت نتائجه وجود علاقة موجبة ومعنوية بين معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتعتبر معدلات البطالة والانفتاح التجاري من المتغيرات المسببة للاقتصاد غير الرسمي .

وعلى ضوء ماسبق يتوجب على الحكومات العربية وصانعي القرار دفع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تشجيع مناخ الاستثمار المباشر في مجالي الصناعة والزراعة مع الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أساس العملية التنموية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تمكن الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الماضية أن يستقطب الشريحة الكبيرة من العمالة غير الرسمية في العديد من الدول النامية والمتخلفة فقد نما القطاع غير الرسمي بشكل مطرد وأصبح يضاهي الاقتصاد الرسمي في الدول العربية ، فطبيعة أسواق العمل العربية الهشة التي تعاني من اختلالات عميقة تعكس التباين في الهياكل الاقتصادية من جهة وعدم ملائمة مخرجات التعليم والاحتياجات الاقتصادية الحقيقة من جهة أخرى ساهم في هدر الموارد البشرية .

حاولت دراستنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي من نشأته والنظريات التقليدية المفسرة له ثم مفهومه وأسبابه وطرق قياسه بالإضافة إلى التعرف على الفكر الاقتصادي للبطالة حيث تعرضنا لمفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها و أهم النظريات المفسرة لها كما تطرقنا لسيرورة الاقتصاد غير الرسمي والبطالة في دول محل لدراسة أما الفصل الثاني فتناول الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة وكذا تحديد الاختلاف بينهما مع تحديد الفجوة العلمية.

أما في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة القياسية حاولنا معرفة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي لعشر دول عربية (الجزائر، المغرب ، مصر ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، موريتانيا ،قطر ، السعودية ، تونس) من خلال الأسلوب القياسي في التحليل والمتمثل في منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (pamal data) كما تم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج Mimic

وأخيرا قمنا بإظهار العلاقة بين معدلات البطالة و الاقتصاد غير الرسمي للدول محل الدراسة بعد إجراء كافة الاختبارات اللازمة على متغيرات النموذج خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2020 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (pamal data) خرجنا بالنتائج التالية :

- نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لدراسة علاقة معدلات البطالة على الاقتصاد غير الرسمي وذلك لخصوصية التي تتفرد بها كل دولة عربية بالرغم من التشابه فيما بينها
- تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة لاستخدام الاختبارات القياسية أن ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى امتصاص البطالة
- وجود علاقة طردية بين معدل البطالة لدى الذكور والاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية

- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة لدى الإناث والاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية محل الدراسة

أما بخصوص تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج Mimic فكانت النتائج التالية

- وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المتغيرات المسببة (العبء الضريبي ،التضخم) والاقتصاد غير الرسمي
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المتغيرات المسببة (الانفتاح التجاري ، معدلات البطالة) والاقتصاد غير الرسمي
- الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل هما أهم المؤشرات للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

نتائج اختبار الفرضيات:

وضعنا عدة فرضيات لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة و الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية فكانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

كإجابة على الإشكالية الرئيسة ، وباستخدام النماذج القياسية تبين وجود اثر معنوي إيجابي لمعدلات البطالة على الاقتصاد غير الرسمي لعينة من الدول العربية ،ويمكن أن يرجع ذلك إلى الآثار الإيجابية التي يتركها الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الدول العربية

فيما يخص الفرضية الأولى والثانية فخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدل البطالة لدى فئة الذكور.

أما الفرضية الثانية فخلصنا الى وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي ومعدل البطالة لدى فئة الإناث بسب تعزيز و تمكين المرأة اقتصاديا مع زيادة الفرص المتاحة أمامها .

نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة و الاقتصاد غير الرسمي لعينة من الدول العربية حيث استطعنا مقارنة تأثيرات معدلات البطالة على حجم الاقتصاد غير الرسمي بين كل دولة عربية وأخرى ، وذلك راجع لتفرد كل دولة وخصوصيتها عن الأخرى بالرغم من السمات المشتركة والمتشابهة لهذه الدول .

الفرضية الرابعة خلصنا أن مسببات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هي الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة ،فسياسة الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لا تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا راجع لضعف البنية التصديرية التي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات من ناحية

وضعف الجهاز الإنتاجي الكلي من ناحية أخرى ؛ أما بالنسبة لمعدلات البطالة الفعلية في الجزائر فهي مرتفعة مقارنة بالمعدلات المصرح بها من طرف الحكومة الجزائرية فقد اعتمدت الجزائر على عقود التشغيل المؤقتة في فترة البحبوحة المالية التي تعتبر عقود عمل ظرفية مدتها عامين وعليه ستحال هذه الفئة على البطالة بعد انقضاء مدة تعاقدها وستتجه حتما إلى الاقتصاد غير الرسمي في ظل عدم قدرة القطاع العام استيعاب فائض العمالة ؛أما بالنسبة لمعدلات التضخم و العبء الضريبي فالجزائر تلجا إلى التمويل التضخمي عوض عن تمويل نفقاتها من خلال الضرائب .

توصيات الدراسة :

بناءا على نتائج الدراسة ومن اجل التحكم في حجم الاقتصاد غير الرسمي نقترح التوصيات التالية:

- ❖ النظر في اللوائح والقوانين الحكومية العربية .
- ❖ إعادة النظر في تشريعات سوق العمل.
- ❖ وضع تشريعات تستهدف الحد الأدنى من الأجور
- ❖ الموائمة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الاقتصادية الحقيقية.
- ❖ يجب أن تكون المؤشرات الخاصة بجودة الوظائف عنصرا مهم في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي.
- ❖ دعم وتشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي وذلك بتوسيع الإنفاق الحكومي في وسائل التنمية والبنية التحتية وتقديم قروض لإنشاء مؤسسات وشركات تساهم في تشغيل العمالة وخفض نسب البطالة
- ❖ العمل على دعم منضومة القيم داخل المجتمع من خلال التوعية والترشيد للإحاطة بالطابع الأخلاقي والقيمي في الحياة العامة ،وذلك من خلال المعالجة التربوية وإضفاء المزيد من الشفافية في التعاملات ومحاربة الفساد ودعم النسيج الجمعياتي الذي من شانه أن يرفع من روح المسؤولية والانتماء خاصة في أوساط الشباب .

آفاق الدراسة : في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع وهي تفتح المجال للبحث في بعض المواضيع منها :

- ❖ توسيع عينة الدراسة لتشمل الدول النامية.
- ❖ دراسة محددات الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية.
- ❖ إدراج عامل الموروث الثقافي لدى الشعوب العربية في الدراسات، فمفهوم العمل غير الرسمي في حد ذاته يختلف بين البلدان المتقدمة والدول النامية .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- أسامة بشير الدباغ ،"البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية"،الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،2007 ص 196 .

2- أسامة محمد الفيل ،"الاستثمار في الموارد البشرية : دراسة اقتصادية إسلامية "،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، (2014)ص 27 .

3- الأسعد محمد مصطفى ،التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث ،الطبعة الأولى ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت ،(2000) ص 111.

4- الحاج علي بدر الدين(2017)، "جرائم الفساد " ،الجزء الأول ،دار الأيام للنشر ، الأردن ،ص 31.

5- خالد وصفي الوزني واحمد حسين الرفاعي ،" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق "،الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،(2002)، ص 258

6- بن اشنهو عبد اللطيف ،"مدخل الى الاقتصاد السياسي "،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،(1991)،ص 403.

7- راشد البراوي ،" الموسوعة الاقتصادية "، الطبعة الأولى، دار النهضة ،بيروت، (1971)، ص 21.

8- ضياء مجيد الموسوي ،"سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007، ص11 .

9- عبد الحميد مصطفى الشرقاوي ، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"،الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص60

10-عبد المطلب عبد المجيد ،" لاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد،" ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ، الإسكندرية،(2013)، ص48.

11- عمر صخري ـ التحليل الاقتصادي الكلي – الاقتصاد الكلي " ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ،2005 ،الجزائر ،ص12.

12-فليح حسن خلف ،" الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،(2007) ،ص335.
13-محمود حسن الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ،" الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي "، ط1، دار المسيرة ،عمان ،(2017) ، ص16.

14-محمود فوزي أبو سعود ،علي عبد الوهاب نجا ،عفاف عبد العزيز عايد ،أسامة احمد الفيل ،" مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى القانونية مكتبة الوفاء القانونية،جامعة الإسكندرية ،(2014) ، ص262.
15-مدني بن شهرة ،"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)"، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، ،2009ص248.
16-مصطفى يوسف كامل ، " الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات " ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان (2014)، ص 231-232.
17-ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب ،البطالة واشكالية الشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية opu ،الجزائر ،ص 15.

18-نسرين عبد الحميد نبيه ،"الاقتصاد الخفي" الطبعة الاولى ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
19-نعمة الله نجيب ابراهيم ،"نظرية اقتصاد العمل " ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،2001-2002 ،ص 196
20-وديع طوروس ،" الاقتصاد الكلي "، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،(2010)، ص205 .

المجلات :

1- احمد سالم وآخرون ،" اثر الاقتصاد الموازي.على النمو الاقتصادي دراسة حالة مصر (1991-2015)"،الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،(2022)

2- اشرف العربي ، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم –القياس-الوضع النسبي "،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 39 ،(2007)،ص55 .
3- بقاط حنان ، "اثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،جامعة الوادي ،المجلد 08،العدد 01،(2017) .
4- بلعربي عبد القادر ،بن عبو حسيبة ،"محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019 ،دفاتر 16(2) ص350-361

5- بن اشنهو فريدة ،"المناولة غير الرسمية في الجزائر وأثرها في تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة حالة القطاع المنزلي" دفاتر ،13(2) ،(2017), ص 166

6- بوزبد سفبان ، " التهرب الضريبي مفهوم وقياس ،مجلة الاقتصاد والمناجمنت" ، المجلد 15، العدد 01 ،(2016) ،ص ص 142-165

7- بوزكري جمال ،دحماني رضا ،سليماني هندون ،"تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري "،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ،المدرسة العليا للتجارة ،المجلد 13 ،العدد 08،(2018) .

8- بوعافية رشيد ،يدو محمد،" تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر "مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،المجلد 04، لعدد 1 ،(2017) ،ص 17

9- بومدين منال ، عمارة بن منصور، "الفجوة الضريبة ،المسببات، طرق ونتائج القياس في الاتحاد الأوروبي ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،المجلد 13 ، العدد 2،01 ، (2020) ،255-267 ، ص 259

10- حولية يحي،بورعدة حورية ،" العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2015، مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد 10 العدد 05،(2020)

11- رقاني الزهراء ، ، " دور العمل الحرفي في تحقيق الاستقلال الاجتماعي والمادي للمرأة بالجزائر" ،مجلة الحوار الفكري ،13(15)، (2018) ،ص 159

12- ساحل محمد ،بن تفات عبد الحق ،مناصرية رشيد ،"دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية –باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية" ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة ،المجلد 18، العدد 01 ، (2018)

13- سعيد بوفريوي،" الاقتصاد الموازي واشكالية التهرب الضريبي بالمغرب"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية ،العدد 06 المجلد 05،(2022)

14- عادل تركي القاضي، "الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن 2011- 2014 " ،مجلة المنارة ،المجلد 21، العدد 3،(2015)

15- عاطف محيي الدين، السيد عبيد الله عبيد الله. "محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية ".*مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد13.2، (2016) :247-266

16- فاطمة عبد السلام ،"الاقتصاد الموازي وتأثيره على الاقتصاد الرسمي "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، العدد683 ، (2011)

17 - قابيل ماجد عبد العظيم حسن ،" الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (2011-2016) واليات توظيفه في خطط التنمية " ،مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد ، كلية التجارة ،(2017)

18- قوري يحي عبد الله،**"**تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC (1970-2016)"،مجلة أبعاد اقتصادية ،العدد 08،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،(2018) .

19- كمال العروسي "التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي –الليبي (1988-2012) تشخيص وأفاق في ظل عولمة المتخفية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،(2018)، ص145

20-محمد خيري طايل, إيمان. "الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة ".*مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، مجلة فصلية علمية محكمة*.1995-1932 :(2021) 36.1 ص.1950

21-محمد عبد الله البكر ،" اثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع – دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية" - مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 32،عدد 02،جامعة الكويت ،2004،ص ص 268- 269 .

22- محمد مطر ، "أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وايرادات الضرائب في مصر خلال الفترة من 1996–2017 ".*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.114-95 :(2021) 22.2

23- مختاري عبد الكريم ،بوريش لحسن ،" العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2019 " ،دفاتر ،المجلد 17 العدد 04 ،(2021) .

24- مراد زايد ،رضا دحماني،" تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام منهج Mimic،مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد 07،العدد12،(2019)

25- معيوف عشوي العنزي ،"دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية "،مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ،جامعة الفيوم،(2020)

26- يونس الزين ،"احمد نصير الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطلة في للفترة 1986- 2016" ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،العدد الاقتصادي -34(02)، (2016)

الأطروحات :

1-بلعربي عبد القادر،" الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية لمنطقة تلمسان الحضرية "،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،(2009) .

2-بلقايد ثورية ،"الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري (دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2017-2018") ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،(2019)، ص90

3- بوالحيبة عبد الحكيم ،" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري ،قسنطينة 2،الجزائر ، (2017).

4- دحمانى محمد ادريويش،"إشكالية التشغيل في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، ، جامعة تلمسان، الجزائر ،(2013) ،ص104 .

5- سالمي ياسين ،"دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسبة ، ،الجزائر ، (2019) .

6- سي محمد فايزة ،" سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016 " ،أطروحة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان ،الجزائر،(2018) ص 15.

7- مانة الأمجد " دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة اختبار قانون اوكون" أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمة لخضر ،الوادي،الجزائر ، 2021 ص 54.

8- محفوظ مراد " الخوصصة وتأثيرها على معدل البطالة دراسة حالة الجزائر " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3 ، (2013)،ص 161 .

9- مدهون حسن ، "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية" ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، سنة (2016)، ص37

10-مسمن نجاة ،" الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014"، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ، (2017)

رسائل الماجستير:

1-الهادي ولد عبدو ولد ابوه ،"تقييم تجربة مكافحة االفقر في موريطانيا "،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة أبو بكربلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،(2007)،ص 185-186

التقارير :

1. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الايفريقي ، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في ايفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشان الاقتصاد غير الرسمي في ايفريقيا وثيقة رقم SAI553-5 أديس أبابا ، إثيوبيا ،28سبتمبر -2 أكتوبر 2009
2. مكتب العمل الدولي ،الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم ،مؤتمر العمل الدولي ،الدورة ،3، جنيف 2014
3. مكتب العمل الدولي ،العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم ،التقرير السادس ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة ،9، جنيف 2002
4. معهد البحوث العربية، مجموعة بحثية، البطالة في الوطن العربي، ص28، 27
5. الأمم المتحدة ،اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال،(2020)

قائمة المراجع بالغة الأجنبية :

الكتب :

1- Alain Samuelson, " les grands courants de la pensée économique " GD.OPU ,(1993), P253

2- bourbonnais, Régis.., *"économétrie ;manuel et exercices corriges"*, 7 edition. paris ,(2009)

3- Brana,Marie-Claude et autre , "Macroéconomie" ,5éme édition ,Dunod, Paris,(2015),p05 .

4- Fève .p et Ortega .j " Macroéconomie :Approche pratique contemporaine " , Dunod, Paris ,(2004), P72.

5- Haddar. Mohamed , "Macroéconomie", 2 éme edition ,Centre de publication universitaire, Tunisie, ,(2006), P247

6- Henni, Ahmed," *Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie.* ", ENAG éditions, (1991),p09.

7- Lautier Bruno, "l'économie informelle dans le tiers monde" , édition la Découverte, paris, (2004) ,pp14-17

8- Le Guirriec-Milner, Gaëlle, "L' essentiel des mécanismes de l'économie " , 4 émié édition ,Lextenso édition ,Paris ,(2015),p42 .

9- Perrot Anne ,"les nouvelles théories du marché du travail" ,édition la découverte, Paris, (1992), p51

10- Sunna Claudi, "Dual Development Models in historical perspective, *Development economics in the twenty-first century* , Routledge , London, 1st Edition,(2015) ,p 82.

11- HUGONNIER Bernard," le plein emploi retrouvé ", ED : Economic,(1996) PP : 63-65.

12- SAUVY Alfred , " la machine et le chomage", ED : Dunod, (1996) PP : 18-20

13- Gregory. N. Mankiw, "Macroéconomie",3eme edition, De Boeck, Paris, (2006), p196.

المجلات

1. Abada, Felicia C., et al. "Relationship between unemployment rate and shadow economy in Nigeria: A Tado-Yamamoto approach." International Journal of Financial Research 12.3 (2021): 271-283.p273.
2. Abdixhiku, Lumir, et al. "Firm-level determinants of tax evasion in transition economies." *Economic Systems* 41.3 (2017): 354-366,p.355
3. Abdlaziz, Rizgar Abdlkarim, Faisal Ali Khurshid, and Hatem Hatef Abdulkadhim Altaee. "Relationship between unemployment rate and shadow economy of selected mena countries: a toda-yamamoto and panel causality approach." QALAAI ZANIST JOURNAL 5.4 (2020): 895-916.
4. Alexandru. A. Dobre, and C. Ghinararu. "The relationship between shadow economy and unemployment rate: a SVAR approach." Proceedings of 5th WSEAS International Conference on Economy and Management Transformation, Timisoara, Romania. (2013.)
5. Alternatives Economiques N°: 209, décembre (2002).
6. Andersson, Martin, and Daniel Waldenström. "Hernando de Soto: Recipient of the 2017 global award for entrepreneurship research." *Small Business Economics* 49.4 (2017): 721-728.p726.
7. Androniceanu, Armenia, Rodica Gherghina, and Marilena Ciobănaşu. "The interdependence between fiscal public policies and tax evasion." *Administratie si Management Public* 32 (2019): 32-41.p35.
8. Ateşağaoğlu, Orhan Erem, Ceyhun Elgin, and Oğuz Öztunali. "Determinants of the informal economy in MENA economies." Eskişehir Osmangazi Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi 19.1 (2018): 39-52

9. Bajada, Christopher, and Friedrich Schneider. "Unemployment and the Shadow Economy in the OECD." Revue économique 60.5 (2009): 1033-1067.

10. Baltagi, Badi Hani, and Badi H. Baltagi. *Econometric analysis of panel data*. Vol. 4. Chichester: John Wiley & Sons, (2008).

11. Baklouti, Nedra, and Younes Boujelbene. "A simultaneous equation model of economic growth and shadow economy: Is there a difference between the developed and developing countries?." *Economic Change and Restructuring* 53.1 (2020): 151-170.

12. Belarbi ,benabbou " Les répercussions de la pandémie Covid-19 sur l'emploi informel en Algérie" ,journal de recherché en developpement des resources humaines,12(2), (2021)

13. BENNIHI, Aymen Salah, and Lahcene BOURICHE. "The impact of shadow economy on non-oil GDP growth in Algeria from 1991 to 2017." *Economic and Management Research Journal* 13.2 (2019): 35-52.

14. Bennihi, Aymen Salah, Lahcene Bouriche, and Friedrich Schneider. "The informal economy in Algeria: New insights using the MIMIC approach and the interaction with the formal economy." Economic Analysis and Policy 72 (2021): 470-491.

15. Bodson, Paul, Paul-Martel Roy, and Isabelle Hentic. *Politiques d'appui au secteur informel: dans les pays en développement*. Economica, 1995.p18.

16. Bounoua, Chaib, Fatima Sebbah, and Zahra Benikhlef. "L'economie informelle en algerie: analyse de l'evolution du henomene et evaluation macroeconomique (1990-2009)." les cahiers du cread 110 (2014): 35-52

17. Braithwaite, Samuel. "Subsistence sector advancement in the Lewis model." The Journal of Developing Areas 53.4 (2019).

18. De Medina, Rafael. "Towards a more comprehensive model of change for the informal economy: an ILO perspective." DFID labour standards and poverty reduction forum (Geneva, ILO). (2006),p03.

19. DELAS Jean Pierre, "Economie Contemporaine, Faits- Concepts, Théories " Volume 2, ED : Ellipses, Paris, (1991)

20. Dreher, Axel, and Friedrich Schneider. "Corruption and the shadow economy: an empirical analysis." *Public Choice* 144.1 (2010): 215-238,p227.

21. Elbahnasawy, Nasr G. "Can e-government limit the scope of the informal economy?." *World Development* 139 (2021): 105341.

22. Elgin, Ceyhun, and Ferda Erturk. "Informal economies around the world: Measures, determinants and consequences." *Eurasian Economic Review* 9.2 (2019): 221-237.

23. Elmi, Mohamed. "Another Alternative to Reduce the Unemployment: Formalization of Informal Sector Entrepreneurship in Djibouti." Modern Perspectives in Economics, Business and Management Vol. 8 (2021): 64-90

24. Enste, Dominik H. "The shadow economy in industrial countries." *IZA World of Labor* ,(2018).

25. Feige Edgar ," The underground economies: Tax evasion and information distortion, Cambridge University Press,(2007) , p 05.

26. Feige, Edgar L. "Defining and estimating underground and informal economies: The new institutional economics approach." *World development* 18.7 (1990): 989-1002,p991

27. Feige, Edgare. L, "How big is the irregular economy? . ",Routledg Challenge, 22(5), (1979),p 5–13.

28. Gherbi, Hassiba. "Caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie. Le cas de la wilaya de Bejaia." *Mondes en développement* 2 (2014): 45-58.p47

29. Goel, Rajeev K, and Michael A. Nelson. "Shining a light on the shadows: Identifying robust determinants of the shadow economy." Economic Modelling 58 (2016): 351-364p351.

30. Gutmann, Peter M. "The subterranean economy." Financial Analysts Journal 33(.6), (1977) ,p26-27

31. Gutmann, Peter M. "The subterranean economy." Financial Analysts Journal 33(.6), (1977) ,p26-27.

32. Hany Elshamy," The Relationship Between Unemployment and Output in Egypt", Procedia - Social and Behavioral Sciences 81, Elsevierltd,(2013), p22.

33. Hart, Keith. "Informal income opportunities and urban employment in Ghana." *The journal of modern African studies* 11.1 (1973): 61-89.p63

34- Henley, Andrew, G. Reza Arabsheibani, and Francisco G. Carneiro. "On defining and measuring the informal sector: Evidence from Brazil." *World development* 37.5 (2009): 992-1003.

35- Hussmanns, Ralf. . "Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment. ", Policy Integration Department, Bureau of Statistics, International Labour Office, Vol. 53., (2004),p13

36- Ilona Steiler, « What's in a Word? The Conceptual Politics of 'Informal' Street Trade in Dar es Salaam », *Articulo - Journal of Urban Research* [Online], 17-18 | 2018, Online since 25 February 2018, connection on 05 September 2020.

37- Internationa labour organization ," quick guide on interpretingthe unemployement rate" ,first published ,geneva,(**2019).**

38- Jacques Charmes, Nidhal Ben cheikh et autres ," Protection sociale et économie informelle en Tunisie,

39- Karpushkina, Anzhelika Viktorovna, et al. "Assessing the impact of employment in the informal sector of the economy on labor market development." *Sustainability* 13.15 (2021): 8435.

40- KAUFMANN Daniel and KALIBERDA Aleksander, "Integrating the unofficial economy into the dynamics of post socialist economies: A framework of analyses and evidence", in: B. Kaminski (Ed), EconomicTransition in Russia and the New States of Eurasia, London: M.E. Sharpe, (1996),p 81-120.

41-Keskin, Abdulkadir. "The Impact of Economic Growth Unemployment and Inflation on Informal Employment in Turkey: an ARDL Bounds Test Approac." *Journal of Social Policy, Conferences*. No,80,(2021).

42-Khambule, Isaac. "COVID-19 and the Counter-cyclical Role of the State in South Africa." *Progress in Development Studies* 21.4 (2021): 380-396.

43- Kireenko, Anna, et al. "Shadow economy in the regions of the Russian Federation and the Ukraine." New Trends in finance and accounting. Springer, Cham, (2017.) 301-312.

44-Knotek .Edward .s ," how useful is okun 's law ?" ,Federal Reserve Bank of Kansas.city ,(2007), p 75

45-Kuznetsova, Natalia Victorovna, and Ekaterina Vasilievna Kuznetsova. "Shadow economy as a self-adjustment of poverty and a signal from invisible hand." *Asian Social Science* ,vol(11).numéro5, (2015),p296.

46-Lee, Nick, John W. Cadogan, and Laura Chamberlain. "The MIMIC model and formative variables: problems and solutions." *AMS review* 3.1 (2013),pp3-17.

47-Mauleón, Ignacio, and Jordi Sardà. "Unemployment and the shadow economy." *Applied economics* 49.37 (2017): 3729-3740.

48-Medina, Leandro, and Mr Friedrich Schneider. Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years?. International Monetary Fund, (2018).

49-Nagashima, Masaharu. "A condition for the reduction of urban unemployment in the Harris–Todaro model." *Asia-Pacific Journal of Regional Science* 2.1 (2018): 243-255

50-Němec, Daniel, et al. "Corruption, taxation and the impact on the shadow economy." *Economies* 9.1 (2021) ,p14.

51-Phillips A.W," The relation between unemployment and the rate of change of money wage in the U.K1861- 1957",Economica, ,Vol.05,(1958), pp:283-299

PP : 35-38

52-Routh Supriya,"Building informal workers agenda: imagining 'informal employment 'in conceptual resolution of 'informality,,global labour journal (2011),2(3) p(208-227).

53-Sahnoun, Marwa, and Chokri Abdennadher. The nexus between unemployment rate and shadow economy: a comparative analysis of developed and developing countries using a simultaneous-equation model. No. 2019-30. Economics Discussion Papers,(2019).

54-Sakarombe, Upenyu. "Integrating Informal Economy into Official Economy in Southern Africa: Identifying Barriers and Possible Solutions." *Tanzanian Economic Review* 10.1 (2020).

55-SALKIC, Hamdija, and Semra JAPALAK. "Panel Regression Analysis of The Relationship Between Unemployment and Shadow Economy." *Siyaset, Ekonomi ve Yönetim Araştırmaları Dergisi* 7.2 (2019): 149-158.

56-Schneider, Friedrich, and Andreas Buehn. "Estimating the size of the shadow economy: Methods, problems and open questions." , Johannes Kepler University of Linz, Department of Economics,(2013),p07.

57- Schneider, Friedrich, and Andreas Buehn. "Estimating the size of the shadow economy: Methods, problems and open questions." CESIFO WORKING PAPER NO. 4448 (2013).p12 .

58-Schneider, Friedrich. "Size and development of the shadow economy of 31 European and 5 other OECD countries from 2003 to 2012: some new facts." Schneider. Johannes Kepler University (2012).

59- Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme,

60- Tanzi, Vito, "The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930-80". Staff Papers - International Monetary Fund, vol30(2), (1983). pp 283–305

61-Tanzi, Vito. "The shadow economy, its causes and its consequences." Edited Lecture. Brazilian Institute of Ethics (2002). p07

62-Tonuchi, E., et al. "How large is the size of Nigeria's informal economy? A MIMIC approach" , International Journal of Economics, Commerce, and management 8.7 (2020): 204-227, p212 .

63-Touny, Mahmoud,. " Investigate the Long-Run Trade-Off between Inflation and Unemployment in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No.7, (2013)PP.115-125.

64-TRAN, Toan Khanh Pham. "Unemployment and shadow economy in ASEAN countries." *The Journal of Asian Finance, Economics and Business* 8.11 (2021): 41-46

65-Trognon, Alain. "L'économétrie des panels en perspective." Revue d'économie politique (2003): 727-748.

66-Yusuff, Olabisi Sherifat. "A theoretical analysis of the concept of informal economy and informality in developing countries." European Journal of Social Sciences 20.4 (2011): 624-636,p627.

68-Zolkover, Andrii ., and Dmytro Kovalenko. "Evolution of theories of shadow economy formation." Technology audit and production reserves 6.4 (2020), p56.

الملتقيات :

1. Vân, Nghiêm Thị, and Francois Roubaud. "Measuring the non-observed economy in Vietnam: A focus on informal economy."international forum , novembre 14-15 ,(2019),p03.

التقارير

1. Bureau International du Travail. "La normalisation du travail," Nouvelle série 53, Genève,(1953), PP 48-49
2. Organisation internationale du Travail , " Mesurer l'informalité: Manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel" ,Genève,(2013).

Sites internet:

www.worldbank.org

www.ilo.org

www.amf.org.ae

www.imf.org

www.ons.dz

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

Donées de panel(Toutes les pays)

Linear regression (Pooled)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.136	.014	9.39	0	.107	.164	***
Constant	3.006	.03	100.13	0	2.947	3.065	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
R-squared	0.230	Number of obs	297.000
F-test	88.232	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	120.228	Bayesian crit. (BIC)	127.615

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Linear regression(Pooled)

lchomagetotal	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
leconomieinformel	1.697	.181	9.39	0	1.341	2.052	***
Constant	-3.787	.588	-6.44	0	-4.944	-2.63	***

Mean dependent var	1.706	SD dependent var	1.188
R-squared	0.230	Number of obs	297.000
F-test	88.232	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	870.550	Bayesian crit. (BIC)	877.937

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results (FE)(Fixed effect)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.056	.019	2.93	.004	.018	.093	***
Constant	3.142	.033	94.76	0	3.077	3.207	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
R-squared	0.029	Number of obs	297.000
F-test	8.580	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	-440.916	Bayesian crit. (BIC)	-433.529

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results(Random effect)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.06	.019	3.21	.001	.023	.096	***
Constant	3.131	.102	30.79	0	2.932	3.33	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
Overall r-squared	0.230	Number of obs	297.000
Chi-square	10.333	Prob > chi2	0.001
R-squared within	0.029	R-squared between	0.250

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Hausman (1978) specification test

	Coef.
Chi-square test value	.913
P-value	.339

Regression results(Pooled)

lchomagetotal	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
leconomieinformel	.523	.178	2.93	.004	.171	.874	***
Constant	.014	.578	0.02	.98	-1.124	1.152	

Mean dependent var	1.706	SD dependent var	1.188
R-squared	0.029	Number of obs	297.000
F-test	8.580	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	223.989	Bayesian crit. (BIC)	231.376

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results(Fixed effect)

lchomagetotal	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
leconomieinformel	.523	.178	2.93	.004	.171	.874	***
Constant	.014	.578	0.02	.98	-1.124	1.152	

Mean dependent var	1.706	SD dependent var	1.188
R-squared	0.029	Number of obs	297.000
F-test	8.580	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	223.989	Bayesian crit. (BIC)	231.376

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results (Random effect)

lchomagetotal	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
leconomieinformel	.555	.176	3.15	.002	.21	.901	***
Constant	-.08	.667	-0.12	.904	-1.387	1.227	

Mean dependent var	1.706	SD dependent var	1.188
Overall r-squared	0.230	Number of obs	297.000
Chi-square	9.935	Prob > chi2	0.002
R-squared within	0.029	R-squared between	0.250

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Hausman (1978) specification test

	Coef.
Chi-square test value	1.356
P-value	.244

Regression results (Pooled)

Linear regression(Pooled)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.015	.036	-0.41	.683	-.087	.057	
lchomagefem	-.177	.045	-3.95	0	-.265	-.089	***
lchommal	.235	.027	8.57	0	.181	.29	***
Constant	3.323	.066	50.48	0	3.193	3.452	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
R-squared	0.385	Number of obs	297.000
F-test	61.178	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	57.491	Bayesian crit. (BIC)	72.266

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results (fixed effect)

	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig

leconomieinformel							
lchomagetotal	.034	.028	1.20	.231	-.022	.089	
lchomagefem	-.104	.025	-4.23	0	-.152	-.056	***
lchommal	.098	.028	3.48	.001	.043	.153	***
Constant	3.276	.05	65.30	0	3.177	3.375	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
R-squared	0.113	Number of obs	297.000
F-test	12.032	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	-463.671	Bayesian crit. (BIC)	-448.896

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Regression results (Random effect)

leconomieinformel	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
lchomagetotal	.032	.028	1.14	.253	-.023	.087	
lchomagefem	-.104	.024	-4.24	0	-.151	-.056	***
lchommal	.104	.027	3.79	0	.05	.158	***
Constant	3.265	.108	30.15	0	3.053	3.477	***

Mean dependent var	3.237	SD dependent var	0.336
Overall r-squared	0.375	Number of obs	297.000
Chi-square	39.606	Prob > chi2	0.000
R-squared within	0.113	R-squared between	0.409

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

اختبار هوسمان :

Hausman (1978) specification test

	Coef.
Chi-square test value	1.019
P-value	.797

التمثيلات البيانية للاقتصاد غير الرسمي

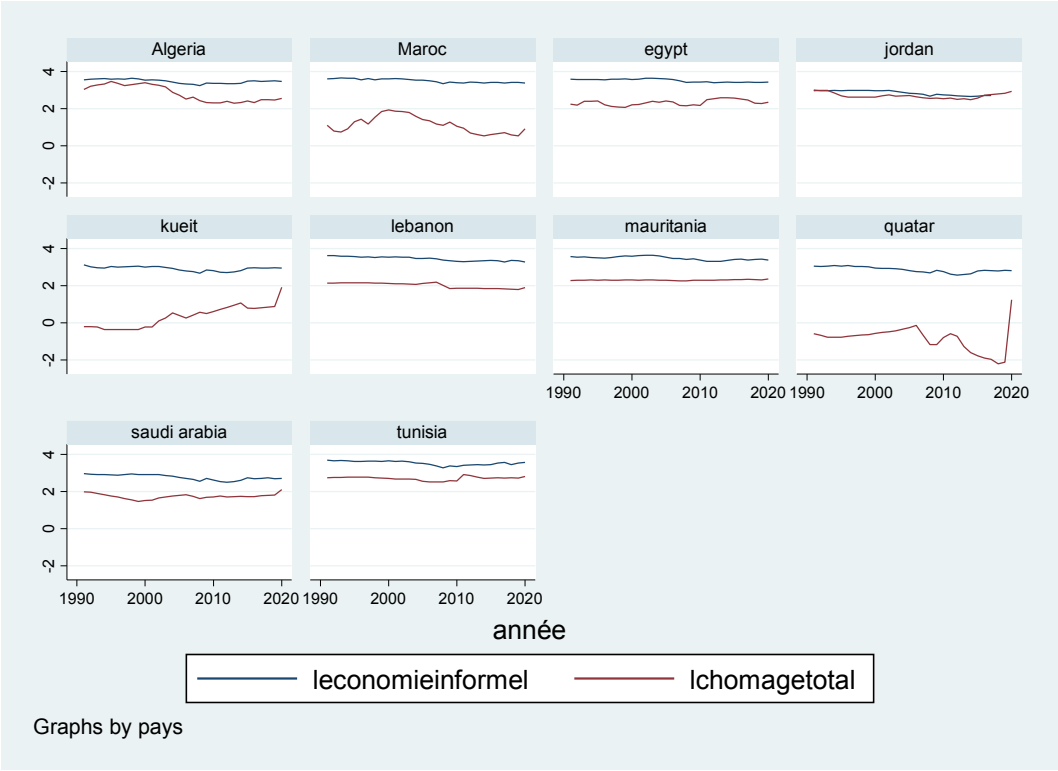

نتائج تقدير نموذج mimic في الجزائر 1991-2020

```
Estimation method  = adf
Discrepancy        =  .37252831

 ( 1)  [BRMONEY]informe = 1
```

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Structural						
informe <-						
TROPN	.4815948	.0691837	6.96	0.000	.3459971	.6171924
inf	-.4106837	.0916299	-4.48	0.000	-.590275	-.2310923
Unemp	.5380519	.2319353	2.32	0.020	.0834671	.9926366
TaxBu	-.3312415	.0748134	-4.43	0.000	-.4778731	-.1846099
Measurement						
BRMONEY <-						
informe	1	(constrained)				
_cons	-.6537845	8.217012	-0.08	0.937	-16.75883	15.45126
Labfor <-						
informe	.1292018	.0269101	4.80	0.000	.0764591	.1819446
_cons	45.9316	.	.	.	.	.
GDPGRO <-						
informe	.1142107	.0479452	2.38	0.017	.0202399	.2081816
_cons	3.027407	.	.	.	.	.
var(e.BRMONEY)	66.85805	16.71812			40.95504	109.1441
var(e.Labfor)	.5021429	.			.	.
var(e.GDPGRO)	1.879702	.5059689			1.10909	3.185746
var(e.informe)	-9.93e-10	7.093624			.	.

```
Discr. test of model vs. saturated: chi2(11)   =     10.06, Prob > chi2 = 0.5252
Warning: convergence not achieved
.
.
```

var(e.BRMONEY)	66.85805	16.71812		40.95504	109.1441
var(e.Labfor)	.5021429	.		.	.
var(e.GDPGRO)	1.879702	.5059689		1.10909	3.185746
var(e.informe)	-9.93e-10	7.093624		.	.

Discr. test of model vs. saturated: chi2(11) = 10.06, Prob > chi2 = 0.5252
Warning: convergence not achieved

```
. estat gof, stats(all)
```

Fit statistic	Value	Description
Discrepancy		
chi2_ms(11)	10.058	model vs. saturated
p > chi2	0.525	
chi2_bs(15)	48.854	baseline vs. saturated
p > chi2	0.000	
Population error		
RMSEA	0.000	Root mean squared error of approximation
90% CI, lower bound	0.000	
upper bound	0.188	
pclose	0.583	Probability RMSEA <= 0.05
Baseline comparison		
CFI	1.000	Comparative fit index
TLI	1.038	Tucker-Lewis index
Size of residuals		
SRMR	0.030	Standardized root mean squared residual
CD	1.000	Coefficient of determination

Table 5.11. 1 - Selected Goodness of Fit indices for model assessment (Source: Hu & Bentler, 1999; Bollen & Long, 1993)

Index Type	Index Name	Good Fitting	Acceptable Value
Incremental Fit Indices	CFI[79]	≥ 0.97	≥ 0.90
	TLI[80]	≥ 0.97	≥ 0.90
Absolute Fit Indices	RMSEA[81]	≤ 0.05	≤ 0.08
	SRMR	≤ 0.05	≤ 0.08
	MC	≥ 0.90	≥ 0.90
R-squared	CD	≥ 0.90	≥ 0.90

année	pays	economie informel	chomage total	chomage fem	chom mal
1991	lebanon	37,2	8,399999619	10,65999985	7,730000019
1992	lebanon	37,2	8,470000267	10,14999962	7,960000038
1993	lebanon	36,3	8,590000153	10,31999969	8,06000042
1994	lebanon	36,1	8,630000114	10,38000011	8,090000153
1995	lebanon	35,1	8,630000114	10,35000038	8,090000153
1996	lebanon	34,2	8,630000114	10,27999973	8,109999657
1997	lebanon	34,7	8,619999886	10,35999966	8,079999924
1998	lebanon	33,9	8,510000229	10,14000034	8
1999	lebanon	34,7	8,449999809	9,960000038	7,96999979
2000	lebanon	34,1	8,31000042	9,859999657	7,820000172
2001	lebanon	34,9	8,180000305	9,81000042	7,690000057
2002	lebanon	34,1	8,119999886	9,770000458	7,639999866
2003	lebanon	34,1	8,010000229	9,630000114	7,550000191
2004	lebanon	31,7	7,849999905	9,56000042	7,380000114
2005	lebanon	31,9	8,270000458	9,739999771	7,869999886
2006	lebanon	32,5	8,619999886	9,880000114	8,270000458
2007	lebanon	31,3	8,979999542	10,18000031	8,630000114
2008	lebanon	29,4	7,449999809	10,35999966	6,590000153
2009	lebanon	28,1	6,360000134	10,52000046	5,079999924
2010	lebanon	27,2	6,400000095	10,53999996	5,099999905
2011	lebanon	27,1	6,389999866	10,40999985	5,130000114
2012	lebanon	27,3	6,400000095	10,47000027	5,110000134
2013	lebanon	27,6	6,409999847	10,47999954	5,110000134
2014	lebanon	28,2	6,349999905	10,36999989	5,070000172
2015	lebanon	28,7	6,309999943	10,27000046	5,050000191
2016	lebanon	28,5	6,260000229	10,18000031	5,010000229
2017	lebanon	26,5	6,179999828	10	4,949999809
2018	lebanon	28,7	6,099999905	9,859999657	4,880000114
2019	lebanon	28,5	6,039999962	9,770000458	4,840000153
2020	lebanon	26,5	6,610000134	9,770000458	4,840000153
1991	Algeria	34,9	20,60000038	16,60000038	21,19000053
1992	Algeria	35,7	24,37999916	20,63999939	24,94000053
1993	Algeria	36,6	26,22999954	22,67000008	26,76000023
1994	Algeria	37,1	27,73999977	25,17000008	28,12000084
1995	Algeria	36,1	31,84000015	30,55999947	32,02999878
1996	Algeria	36,3	28,55999947	28,55999947	28,55999947
1997	Algeria	36,0	25,43000031	26,17000008	25,31999969
1998	Algeria	37,9	26,82999992	27,77000046	26,68000031
1999	Algeria	36,3	28,37000084	28,73999977	28,30999947
2000	Algeria	34,2	29,77000046	29,71999931	29,78000069
2001	Algeria	34,4	27,29999924	27,69000053	27,23999977
2002	Algeria	33,8	25,89999962	27,09000015	25,70999908
2003	Algeria	32,7	23,71999931	25,44000053	23,43000031
2004	Algeria	30,9	17,64999962	18,20999908	17,55999947

2005	Algeria	28,8	15,27000046	18,04000092	14,77999973
2006	Algeria	27,9	12,27000046	16	11,59000015
2007	Algeria	27,2	13,78999996	20,07999992	12,60999966
2008	Algeria	25,5	11,32999992	18,29000092	9,979999542
2009	Algeria	29,4	10,15999985	18,09000015	8,56000042
2010	Algeria	28,8	9,960000038	19,09000015	8,109999657
2011	Algeria	28,6	9,960000038	17,12999916	8,399999619
2012	Algeria	28,4	10,97000027	17,01000023	9,569999695
2013	Algeria	28,0	9,819999695	16,27000046	8,289999962
2014	Algeria	28,6	10,21000004	15,64000034	8,989999771
2015	Algeria	32,4	11,21000004	16,59000015	9,93999958
2016	Algeria	32,9	10,19999981	18,31999969	8,210000038
2017	Algeria	32,0	12	20,62000084	9,789999962
2018	Algeria	32,4	11,89000034	20,48999977	9,720000267
2019	Algeria	32,9	11,81000042	20,44000053	9,670000076
2020	Algeria	32,0	12,82999992	20,44000053	9,670000076
1991	egypt	36,2	9,380000114	21,32999992	5,809999943
1992	egypt	35,2	8,920000076	17,30999947	6,400000095
1993	egypt	35,1	10,92000008	22,39999962	7,460000038
1994	egypt	35,3	10,93000031	22,84000015	7,260000229
1995	egypt	35,3	11,03999996	23,70999908	7,320000172
1996	egypt	34,4	9	18,56999969	6,28000021
1997	egypt	36,1	8,369999886	19,86000061	5,210000038
1998	egypt	35,6	8,029999733	19,70999908	4,909999847
1999	egypt	36,6	7,949999809	19,10000038	4,900000095
2000	egypt	35,1	8,979999542	22,95999908	5,110000134
2001	egypt	35,9	9,260000229	21,98999977	5,650000095
2002	egypt	37,6	10,01000023	24,05999947	6,289999962
2003	egypt	37,6	11,01000023	23,68000031	7,610000134
2004	egypt	37,0	10,31999969	25,37999916	6,210000038
2005	egypt	36,3	11,19999981	25,11000061	7,340000153
2006	egypt	35,4	10,48999977	23,93000031	6,679999828
2007	egypt	32,8	8,800000191	18,42000008	5,820000172
2008	egypt	30,1	8,520000458	18,87000084	5,53000021
2009	egypt	31,0	9,090000153	22,40999985	5,050000191
2010	egypt	30,5	8,760000229	22,12000084	4,769999981
2011	egypt	31,3	11,85000038	22,45000076	8,779999733
2012	egypt	29,9	12,60000038	24,01000023	9,239999771
2013	egypt	30,3	13,14999962	24,15999985	9,789999962
2014	egypt	31,0	13,10999966	23,97999954	9,720000267
2015	egypt	30,3	13,05000019	24,90999985	9,430000305
2016	egypt	30,0	12,40999985	23,68000031	8,880000114
2017	egypt	30,7	11,73999977	23,09000015	8,25
2018	egypt	30,3	9,819999695	21,44000053	6,809999943
2019	egypt	30,0	9,729999542	21,32999992	6,730000019
2020	egypt	30,7	10,44999981	21,32999992	6,730000019

1991	jordan	19,9	19,36000061	29,37000084	17,95000076
1992	jordan	19,2	19,48999977	30,80999947	17,81999969
1993	jordan	19,3	19,70000076	30,06999969	18,13999939
1994	jordan	19,5	17,09000015	30,45000076	15,03999996
1995	jordan	19,4	14,60000038	30,06999969	12,17000008
1996	jordan	19,5	13,69999981	24,32999992	12,01000023
1997	jordan	19,8	13,68999958	23,62999916	12,09000015
1998	jordan	19,7	13,68999958	22,63999939	12,22000027
1999	jordan	19,8	13,73999977	21,87999916	12,38000011
2000	jordan	19,4	13,69999981	21,21999931	12,43000031
2001	jordan	19,3	14,69999981	20,55999947	13,73999977
2002	jordan	19,5	15,30000019	22,07999992	14,10999966
2003	jordan	18,8	14,5	20,88999939	13,46000004
2004	jordan	17,7	14,67000008	23,63999939	13,18999958
2005	jordan	16,7	14,80000019	26,10000038	12,89999962
2006	jordan	16,6	14	25,27000046	12,02999973
2007	jordan	16,0	13,10000038	25,85000038	10,39999962
2008	jordan	14,3	12,69999981	24,68000031	10,22000027
2009	jordan	15,9	12,89999962	24,38999939	10,42000008
2010	jordan	15,5	12,5	21,84000015	10,47000027
2011	jordan	15,1	12,89999962	21,29000092	11,03999996
2012	jordan	14,6	12,19999981	20,04000092	10,47000027
2013	jordan	14,4	12,60000038	22,17000008	10,59000015
2014	jordan	14,1	11,89999962	20,61000061	10,06000042
2015	jordan	14,4	13,07999992	22,65999985	11,02999973
2016	jordan	14,9	15,27999973	24,18000031	13,35000038
2017	jordan	14,9	15,77999973	24,05999947	13,97000027
2018	jordan		16,29000092	23,89999962	14,60999966
2019	jordan		16,85000038	23,80999947	15,28999996
2020	jordan		18,5	23,80999947	15,28999996
1991	kueit	22,5	0,810000002	2,309999943	0,340000004
1992	kueit	20,3	0,810000002	2,180000067	0,370000005
1993	kueit	19,5	0,800000012	2,299999952	0,319999993
1994	kueit	19,2	0,699999988	2,059999943	0,270000011
1995	kueit	20,7	0,699999988	1,909999967	0,330000013
1996	kueit	20,0	0,699999988	1,75999999	0,370000005
1997	kueit	20,4	0,699999988	1,649999976	0,400000006
1998	kueit	20,7	0,699999988	1,700000048	0,379999995
1999	kueit	21,1	0,699999988	1,629999995	0,400000006
2000	kueit	20,1	0,800000012	1,769999981	0,479999989
2001	kueit	20,7	0,800000012	1,899999976	0,439999998
2002	kueit	20,6	1,100000024	2,50999999	0,639999986
2003	kueit	19,7	1,299999952	2,99000001	0,75999999
2004	kueit	18,8	1,700000048	3,839999914	1,019999981
2005	kueit	17,3	1,49000001	3,319999933	0,910000026
2006	kueit	16,4	1,299999952	2,869999886	0,790000021

2007	kueit	15,8	1,5	3,049999952	0,980000019
2008	kueit	14,5	1,75	3,680000067	1,090000033
2009	kueit	17,3	1,639999986	3,349999905	1,029999971
2010	kueit	16,7	1,820000052	2,859999895	1,440000057
2011	kueit	15,3	2,069999933	3,369999886	1,590000033
2012	kueit	14,9	2,299999952	3,950000048	1,690000057
2013	kueit	15,5	2,559999943	4,489999771	1,830000043
2014	kueit	16,6	2,900000095	5,230000019	2,029999971
2015	kueit	18,9	2,200000048	4,690000057	1,279999971
2016	kueit	19,4	2,160000086	5,619999886	0,910000026
2017	kueit	18,9	2,25	5,860000134	0,970000029
2018	kueit	18,9	2,339999914	5,829999924	1,149999976
2019	kueit	19,4	2,410000086	6,139999866	1,159999967
2020	kueit	18,9	6,789999962	6,139999866	1,159999967
1991	Maroc	36,5	3,00999999	13,10999966	13,71000004
1992	Maroc	37,0	2,200000048	12,82999992	13,93000031
1993	Maroc	38,8	2,099999905	13,05000019	14,07999992
1994	Maroc	37,9	2,5	13,60999966	13,97999954
1995	Maroc	37,7	3,599999905	12,92000008	14,18999958
1996	Maroc	34,4	4,199999809	13,68000031	13,96000004
1997	Maroc	37,0	3,200000048	13,10000038	14,13000011
1998	Maroc	34,6	4,599999905	13,5	14
1999	Maroc	36,6	6,300000191	13,30000019	14,15999985
2000	Maroc	36,4	6,800000191	13,02000046	13,77000046
2001	Maroc	37,5	6,400000095	12,51000023	12,44999981
2002	Maroc	36,4	6,300000191	12,53999996	11,27000046
2003	Maroc	35,1	6	12,97999954	11,53999996
2004	Maroc	34,1	4,900000095	11,35999966	10,64000034
2005	Maroc	34,3	4,099999905	11,55000019	10,81000042
2006	Maroc	33,1	3,799999952	9,670000076	9,670000076
2007	Maroc	31,1	3,200000048	9,430000305	9,609999657
2008	Maroc	28,3	3	9,779999733	9,489999771
2009	Maroc	30,5	3,579999924	9,279999733	8,840000153
2010	Maroc	29,8	2,839999914	9,489999771	8,949999809
2011	Maroc	29,2	2,559999943	10,22999954	8,43999958
2012	Maroc	30,6	1,970000029	9,949999809	8,659999847
2013	Maroc	30,1	1,820000052	9,569999695	9,109999657
2014	Maroc	29,3	1,700000048	10,28999996	9,5
2015	Maroc	30,4	1,809999943	10,42000008	9,140000343
2016	Maroc	30,3	1,899999976	10,69999981	8,840000153
2017	Maroc	29,2	2	10,71000004	8,699999809
2018	Maroc	30,4	1,799999952	10,56000042	8,609999657
2019	Maroc	30,3	1,700000048	10,47000027	8,539999962
2020	Maroc	29,2	2,5	10,47000027	8,539999962
1991	saudi arabia	19,4	7,210000038	4,960000038	7,480000019
1992	saudi arabia	18,7	7,199999809	4,949999809	7,46999979

1993	saudi arabia	18,5	6,670000076	5,360000134	6,840000153
1994	saudi arabia	18,5	6,25	5,699999809	6,320000172
1995	saudi arabia	18,1	5,860000134	6,320000172	5,789999962
1996	saudi arabia	17,8	5,480000019	6,789999962	5,289999962
1997	saudi arabia	18,3	5,099999905	7,349999905	4,760000229
1998	saudi arabia	19,1	4,730000019	8	4,210000038
1999	saudi arabia	18,6	4,349999905	8,180000305	3,700000048
2000	saudi arabia	18,4	4,570000172	9,369999886	3,789999962
2001	saudi arabia	18,5	4,619999886	9,18999958	3,890000105
2002	saudi arabia	18,3	5,269999981	11,64000034	4,260000229
2003	saudi arabia	17,4	5,559999943	12,64999962	4,409999847
2004	saudi arabia	16,8	5,820000172	13,51000023	4,539999962
2005	saudi arabia	15,7	6,050000191	14,22999954	4,650000095
2006	saudi arabia	15,1	6,25	14,77999973	4,739999771
2007	saudi arabia	14,3	5,730000019	14,35000038	4,25
2008	saudi arabia	12,9	5,079999924	13,96000004	3,589999914
2009	saudi arabia	15,0	5,380000114	16,22999954	3,589999914
2010	saudi arabia	13,8	5,550000191	17,52000046	3,480000019
2011	saudi arabia	12,7	5,769999981	19,09000015	3,329999924
2012	saudi arabia	12,2	5,519999981	21,01000023	2,640000105
2013	saudi arabia	12,7	5,570000172	20,84000015	2,789999962
2014	saudi arabia	13,4	5,71999979	21,71999931	2,779999971
2015	saudi arabia	15,6	5,590000153	21,65999985	2,470000029
2016	saudi arabia	14,8	5,650000095	21,17000008	2,519999981
2017	saudi arabia	15,1	5,889999866	20,32999992	3,069999933
2018	saudi arabia	15,6	6,039999962	22,48999977	2,930000067
2019	saudi arabia	14,8	6,130000114	22,96999931	2,970000029
2020	saudi arabia	15,1	8,220000267	22,96999931	2,970000029
1991	quatar	21,1	0,560000002	2,529999971	0,200000003
1992	quatar	20,9	0,50999999	2,450000048	0,159999996
1993	quatar	21,0	0,460000008	2,220000029	0,129999995
1994	quatar	22,0	0,460000008	2,170000076	0,129999995
1995	quatar	21,1	0,460000008	2,180000067	0,129999995
1996	quatar	21,8	0,479999989	2,230000019	0,140000001
1997	quatar	20,7	0,5	2,430000067	0,129999995
1998	quatar	20,9	0,519999981	2,519999981	0,140000001
1999	quatar	20,3	0,529999971	2,450000048	0,159999996
2000	quatar	19,0	0,569999993	2,549999952	0,180000007
2001	quatar	18,6	0,600000024	2,569999933	0,200000003
2002	quatar	18,8	0,620000005	2,589999914	0,209999993
2003	quatar	18,4	0,649999976	2,630000114	0,230000004
2004	quatar	17,8	0,709999979	2,859999895	0,270000011
2005	quatar	16,6	0,769999981	3,119999886	0,330000013
2006	quatar	15,8	0,870000005	3,420000076	0,419999987
2007	quatar	15,5	0,519999981	2,480000019	0,209999993
2008	quatar	14,6	0,310000002	1,570000052	0,129999995

2009	quatar	16,9	0,310000002	1,710000038	0,129999995
2010	quatar	15,8	0,449999988	2,769999981	0,140000001
2011	quatar	13,8	0,560000002	3,400000095	0,170000002
2012	quatar	13,1	0,479999989	2,880000114	0,140000001
2013	quatar	13,5	0,280000001	1,600000024	0,090000004
2014	quatar	13,9	0,200000003	1,049999952	0,07
2015	quatar	16,3	0,170000002	0,870000005	0,059999999
2016	quatar	16,8	0,150000006	0,720000029	0,059999999
2017	quatar	16,6	0,140000001	0,639999986	0,059999999
2018	quatar	16,3	0,109999999	0,479999989	0,050000001
2019	quatar	16,8	0,119999997	0,419999987	0,07
2020	quatar	16,6	3,450000048	0,419999987	0,07
1991	tunisia	40,0	15,64000034	16,84000015	15,27999973
1992	tunisia	38,6	15,73999977	17,31999969	15,27000046
1993	tunisia	39,1	15,90999985	17,05999947	15,56000042
1994	tunisia	38,4	15,96000004	17,15999985	15,59000015
1995	tunisia	37,4	15,94999981	17,07999992	15,60999966
1996	tunisia	37,5	15,96000004	17,43000031	15,5
1997	tunisia	37,9	15,93999958	17,34000015	15,48999977
1998	tunisia	38,1	15,53999996	16,86000061	15,11999989
1999	tunisia	37,4	15,21000004	16,57999992	14,77000046
2000	tunisia	38,4	14,93999958	16,11000061	14,56000042
2001	tunisia	37,1	14,39999962	15,56000042	14,01000023
2002	tunisia	37,8	14,55000019	15,73999977	14,14999962
2003	tunisia	36,8	14,51000023	16,20000076	13,93000031
2004	tunisia	34,0	14,22999954	16,45999908	13,46000004
2005	tunisia	33,6	12,86999989	15,17000008	12,06000042
2006	tunisia	32,0	12,51000023	15,14999962	11,55000019
2007	tunisia	29,5	12,36999989	15,15999985	11,34000015
2008	tunisia	26,4	12,43999958	15,94999981	11,15999985
2009	tunisia	29,4	13,28999996	18,79999924	11,28999996
2010	tunisia	28,5	13,05000019	18,96999931	10,90999985
2011	tunisia	30,4	18,32999992	27,42000008	15,06999969
2012	tunisia	30,9	17,62999916	25,65999985	14,67000008
2013	tunisia	31,5	15,93000031	23,04999924	13,28999996
2014	tunisia	31,2	15,06000042	21,43000031	12,64000034
2015	tunisia	31,3	15,15999985	22,22999954	12,40999985
2016	tunisia	34,6	15,51000023	23,26000023	12,52999973
2017	tunisia	35,6	15,38000011	22,95000076	12,48999977
2018	tunisia	31,3	15,46000004	22,95999908	12,60999966
2019	tunisia	34,6	15,13000011	22,40999985	12,39000034
2020	tunisia	35,6	16,69000053	22,40999985	12,39000034
1991	mauritania	35,4	9,739999771	11,78999996	8,869999886
1992	mauritania	34,4	9,81000042	11,89999962	8,930000305
1993	mauritania	35,0	9,93999958	12,10000038	9,020000458
1994	mauritania	33,8	9,979999542	12,26000023	9

1995	mauritania	32,9	9,970000267	12,31999969	8,970000267
1996	mauritania	32,4	9,979999542	12,17000008	9,029999733
1997	mauritania	33,8	9,960000038	11,84000015	9,159999847
1998	mauritania	35,5	9,960000038	12,02000046	9,079999924
1999	mauritania	36,7	10,01000023	12,26000023	9,039999962
2000	mauritania	36,1	9,979999542	12,01000023	9,100000381
2001	mauritania	37,0	9,960000038	12,10000038	9,029999733
2002	mauritania	38,0	10	12,03999996	9,119999886
2003	mauritania	38,2	10	12,34000015	8,989999771
2004	mauritania	36,5	9,93999958	12,5	8,829999924
2005	mauritania	34,4	9,859999657	12,65999985	8,640000343
2006	mauritania	32,2	9,699999809	12,44999981	8,510000229
2007	mauritania	32,1	9,569999695	11,82999992	8,569999695
2008	mauritania	30,6	9,510000229	11,81999969	8,489999771
2009	mauritania	31,6	9,81000042	12,06999969	8,81000042
2010	mauritania	29,5	9,859999657	12,36999989	8,75
2011	mauritania	27,2	9,859999657	12,40999985	8,710000038
2012	mauritania	27,3	9,869999886	12,63000011	8,619999886
2013	mauritania	27,2	10,03999996	12,56000042	8,899999619
2014	mauritania	28,9	10,11999989	12,34000015	9,119999886
2015	mauritania	30,6	10,22000027	11,90999985	9,460000038
2016	mauritania	30,8	10,31000042	11,78999996	9,640000343
2017	mauritania	29,5	10,34000015	11,59000015	9,779999733
2018	mauritania	30,6	10,22000027	11,51000023	9,630000114
2019	mauritania	30,8	10,13000011	11,52000046	9,5
2020	mauritania	29,5	10,65999985	11,52000046	9,5

الملخص:

كانت ولازالت مشكلة الاقتصاد غير الرسمي والبطالة ترهق الحكومات عبر الزمن فمعدليهما يعكس الصورة الحقيقية لاقتصاد البلدان ،فهما ظاهرتين عالمتين ،ظهورهما وانتشارهما مرتبط بالظروف التاريخية والأزمات والاختلالات الاقتصادية التي مرت بها البلدان العربية .

إن الهدف من موضوعنا يكمن في قياس علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالبطالة في مجموعة من الدول العربية والجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2020 باستخدام بيانات البانل توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي ،أما في الجزائر أظهرت نتائج MIMIC أن مسببات الاقتصاد غير الرسمي هي الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة .

الكلمات المفتاحيه: اقتصاد غير الرسمي ؛ بطالة ؛ دول العربية ؛ عمل غير الرسمي ؛ اقتصاد الجزائري.

Résumé :

le problème du chômage ajoute a l'économie informelle ont mis à rude épreuve les gouvernements au fil du temps. Leurs taux , qui se sont élevés de manière exponentielle reflètent l'image et la situation réelle des économies des pays. L'émergence et la propagions de ce phénomènes mondial demeurent tributaires des condition socio – historique de ces derniers ainsi que les crises qu'ont connues les pays arabes.

L'objectif de la présente étude vise la relation de l'économie informelle avec le taux de chômage dans certains pays arabes dont l'Algérie au cours de la période allant de 1990 a 2020 en utilisant les données de panel nous avons constaté qu'il existe une relation proportionnelle entre le chômage et l'économie informelle .en Algérie les résultats du model MIMIC ont montré que les cause de l'économie informelle sont l'ouverture commerciale et les taux de chômage

Mots clés: l'économie informelle;Chômage;les pays arabes;le travail informel; l'économie l'algérienne.

Abstract:

the informal economy and unemployment problem has been straining Governments over time. Their rates reflect the true image of countries' economies. They are global phenomena. Their emergence and spread are linked to the historical conditions and economic crises and imbalances experienced by Arab countries.

The aim of this study is to examine the relation ship between the informal economy and the unemployment rate in certain Arab countries ,including Algeria in the period from 1991to 2020 using panel data we found that there is a proportional relation ship between unemployment and the informal economy in Algeria the results of the MIMIC model have shown that causes of the informal economy are trade openness and unemployment rate .

Keywords: the informal economy, unemployment, Arab countries,economy of Algeria.

: